

السودان:
انفضال الجنوب

رأية المستضعفين في الأرض

اليسار

■ العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩١م / رجب ١٤١١هـ / الثمن ١٥٠ قرشاً مصري ■

د. محمد عصفور:

المؤسسة العسكرية تسيطر
على الساحة السياسية

الأغنياء يدفعون
٤١٪ فقط من
حصيلة الضرائب المباشرة

غسان الخطيب يتحدث
عن أزمة المفاوضات
الفلسطينية الإسرائيلية

الحزب الشيوعي الروسي
يفوز في الانتخابات



قوائم القوى الديمقراطية تُفوق على القوائم الإخوانية

١٩٩٣.. عنف.. وفساد.. وهجوم على أرزاق الناس

المجلد الحادي والعشرون

عندما تفضل د. محمد عصفور - الكاتب والمفكر المنحاز دوماً لقضية الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان - فخص «اليسار» بسلسلة مقالاته حول «ظاهرة العسكرية»، أحسننا بطعم التجاح، فالدكتور عصفور - سواء إتلفت مع آرائه أو موافقه أو اختلفت معها - ينص الى تلك الجماعة الصغيرة في مجتمعنا التي تنتمي الى فكرة ومبدأ وموقف، ولا تعرف التلون وتغيير المبدأ مع كل عصر وزمان، وهم قلة في صفوف اليسين واليسار والوسط، ولكنهم القلة التي تؤثر بعمق في الناس، وتقدم المثل الذي يستحق أن يحتذى.

ومساهمة د. محمد عصفور في اليسار، ومن قبله د. سمير أمين، إضافة حقيقية - من مواقع مختلفة - لليسار، خاصة في مجال الحوار الفكري والنظري، والذي احتل في هذا العدد مساحة أكبر من المعتاد.

ولم يكن الاهتمام بالفكر على حساب متابعة أهم الأحداث.. سواء قضية تغيير نظام الثانوية العامة، أو الصراع حول قانون الضريبة الموحدة، أو انتخابات نقابة المحامين، أو الهمم الفلسطينية، والاضطرابات المحدقة بالجزائر والسودان... أو نتائج الانتخابات الروسية، والانتخابات الايطالية... أو حتى مهرجان القاهرة السينمائي الدولي.

وسيلأخذ القراء، انه للسنة الأولى لا تتناول الافتتاحية (موقفنا) قضية حالة، فقد اقترح مجلس المستشارين أن تخصص لقراءة لأحداث العام الماضي ١٩٩٣، ورغم حرصنا على أن نقول لكم.. كل عام وأنتم بخير... فلم نستطع تزييف حقيقة العام الذي مضى بمره ومره.. حاولنا - قدر الطاقة أن نخفف من سواد الصورة، ولكن الاختصار والحذف لم يفلح في تغيير اللون.

ومع ذلك نصر على أن نقول لكم جميعاً كل عام وأنتم بخير... فأجل أيامنا لم تات بعد..

في هذا العدد

موقفنا

١٩٩٣ عام العنف والهجوم على أرواق الناس والفساد... حسين عبد الرازق

قضايا ساخنة

٦ التعليم والديمقراطية... د. عبد العظيم أنيس
٩ الضريبة الموحدة تحير الناس... مصباح قطب
١٢ التجمع يناقش الضريبة الموحدة...
١٤ اشباب التراجع الاخواني في انتخابات المحامين... ملحت الزاهد

في وجهه في الإنهاء

١٨ ميشيل كاميل... نجم اليسار سوف يبرز من جديد... فريدة النقاش

في مصر

٢٢ اتفاق التكرمة والصندوق... محمود الحصري
٢٤ علاقات عمل جديدة تصاغ في الخفاء... حسن بدوي
٢٦ رحلة في وجدان عم ومحمود حمزة... عز الدين يوسف
٢٨ شبكات الامان... هل تصلح لحماية القراء... عبد الحليم اسماعيل

في العرب

٣٠ فنان الخطيب يتحدث عن أزمة المناقشات... محمد أبو عبد
٣٢ رسالة حيفا... السليمان الاسرائيلي
٣٤ السودان دعوة للبحث عن التآليب الجديدة... أمينة النقاش
٣٦ أزمة الحوار الوطني في الجزائر... صلاح صابر
٣٨ تلك الشبكات الكريهة تحت الحصار... أحمد الحصري

في العالم

٤ رسالة موسكو... الحزب الشيوعي الروسي... أحمد الحموي
٥ رسالة واشنطن... أفعلة جديدة متخفية... سمير كرم
٥ إيطاليا الى أين... لويس جرجس
٥٢ ظاهرة العسكرية... قراءة جديدة... د. محمد عصفور

في وجهه نظر

٥٥ إعادة تكوين اليسار مصرياً وعربياً... د. سمير أمين
٥٨ التحررية والشفقة... ترجمة : أشرف شهاب الدين
٦٠ مستقبل الماركسية العربية (٢)... ناهض حنز
٦٧ مستقبل مسيرة التنوير ودور المرأة... د. نادية رمسيس فرج

في الفن

٦٩ مهرجان القاهرة السينمائي الدولي... ماجدة موييس
٧١ مربية ضائعة لآلام الاطفال والرجال... أحمد يوسف
٧٤ رسالة فرنسا... أفلام عن المجتمعات غير البيضاء... ماجدة موييس
٧٧ الكابري... د. سمير حنا صادق

أبواب ثابتة

١٠ إسلام كهيانة... خليل عبد الكريم (٢١) أرشيف اليسار... د. ريمت السعيد
(٦٣) بين... شمال (٧٨) شاذيات صلاح عيسى (٨٢).

موقفنا

١٩٩٣ عام العنف.. والهجوم على أرزاق الناس.. والفساد

حسين عبد الرازق

تعرض المواطنون جميعاً، لخطر ماسى بعطيات الارهاب العشوائية، بدءاً بتفجير مقهى وادى التهل بالتحرير، مروراً بحوادث التفجير فى الهرم والقلى والساحل، وحتى حادثة الهجوم المسلح على سينما «ماجدة» فى حلوان أثناء مهرجان القاهرة للسينما. وهو شكل جديد من الارهاب الاجرامى الذى يجهل المواطن جميعاً أهدافاً محتملة للقتل بـ«التهليل».

ولأول مرة استهدف إرهاب هذه الجماعات أحد كبار الضباط فى القوات المسلحة (رئيس المحكمة العسكرية).

كما تعرض ثلاثة من كبار المسئولين لمحاولات اغتيال فاشلة، بدأت بصفوت الشريف وزير الاعلام، فالنواء حسن الألفى وزير الداخلية، وأخيراً د. عاطف صدقي رئيس الوزراء. ورغم فشل المحاولات الثلاث فقد كان لها جميعاً ضحايا من رجال الشرطة أو المواطنين. وفى المحاولة الأخيرة كان الضحايا من الاطفال فى عمر الزهور. فاستشهدت «شيماء» و«عبد الحليم» وأصيب ٤ تلميذات.

ولم يبق عنف هذه الجماعات الإرهابية المستمرة بالدين وخلفاتها عند حدود العنف المادى فقط، بل امتد الى الارهاب الفكرى للكتاب والمثقفين وأساتذة الجامعات.

وماجدة الدكتور ونصر حامد أبو زيد، ووقف تربيته فى قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاهرة، بناء على تقرير

القراءة الهادئة للأحداث الداخلية خلال عام ١٩٩٣، بعيداً عن الضجيج الإعلامى وحديث الانجازات والإخضاع الوطنى، تقودنا إلى ثلاثة عناوين أساسية..

العنف.. العدوان على لقمة العيش وأرزاق الناس وإرادتهم.. الفساد

فى نهاية عام ١٩٩٢ أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، بياناً قالت فيه.. «شهدت مصر هذا العام (١٩٩٢) موجة غير مسبوقة من العنف الدموى شنته بعض جماعات الاسلام السياسى، حصدت معها أرواح عدد كبير من المواطنين المسيحيين ورجال الشرطة، والسائحين الأجانب، وأحد دعاة حقوق الانسان (د. فرج فودة)».

وجاء عام ١٩٩٣ ليشهد مزيداً من عنف وإرهاب هذه الجماعات المتصرفة بالدين، ذهب ضحيتها ٥٩ مواطناً مصرياً (منهم ٩ مسيحيين)، و٧٨ من ضباط وجنود الشرطة.

نسع استمرار وتصاعد عمليات القتل والاغتيال لضباط وجنود الشرطة بهدف إرهابهم وتعويق قيامهم بدورهم فى المواجهة، وإظهار عجز الدولة عن التصدي لإرهاب الجماعات وتوفير الحماية للمواطنين.. واستمرار تهديد السياح الأجانب، والتهديد بضرب الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية لضرب المصالح الاقتصادية للدولة.. والاعتداء على الممتلكات والشخصيات القبطية لخلق حالة من الخوف والتوتر الطائفى.. والتهديد بقتل عدد من الكتاب والشخصيات العامة..

شهد عام ١٩٩٣ أنماطاً جديدة من الإرهاب المستر بالدين.

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

المشتري الفني

محمود الهندي

المستشارون

أبراهيم بدواوى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

د. عبد العظيم أنيس

عبد الغفار شكر

عبد الغنى أبو الغيث

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس

د. فؤاد موسى

AL YASSAR 426 AL SUDAN ST
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات للদেশ واحدة فقط

١٨ جنيه للأفراد ٤٥ جنيه للهيئات

الوطن العربي ٥ دولار أمريكى

و ما يعادلها

العالم ١ دولار أمريكى أو

ما يعادلها

رسل القسمة بشكل مطروق أو حواله

رسمية الى ادارة المحلة

الأطراف والشخصيات

التي شارك فى التحرير

رسم القسمة

١٧٤٧٧

٣٤٦٥٤١٦

٣٤٦٥٤١٦

FAX: 3442013 TEL 3465416

حصولهم على أحكام بالبراءة في عدد من قضايا الإرهاب، وصدور أكثر من عام على صدور هذه الأحكام.

ومارس الحكم أشكالا أخرى من العنف وانتهاك حقوق الإنسان، من بينها خلال عام ١٩٩٣، إجابة قضايا الإرهاب إلى المحاكم العسكرية، وفرض قانون غير ديمقراطي على النقابات المهنية (قانون النقابات الموحد)، ومحاولة فرض قانون نقابة الصحفيين والمجلة التأديبية ضد صحفي جريدة الشعب وبعض قيادات حزب العمل عقب الاستفتاء على رئاسة الجمهورية مباشرة، والقبض عليهم والتحقيق معهم أمام نيابة أمن الدولة وبالإفراج عنهم بكفالة بالتجاهل للقانون الذي يمنع الحبس الاحتياطي في قضايا البشر. ومارسست الطبيعة بدورها عنفا عشوائيا ضد المواطنين، بدأ بظاهرة الإغيا بين طالبات المدارس في المحسودية وقراها بمحافظه البحيرة. ثم ختمت العام بكارثة سقوط صخور هائلة من جبل المقطم على الدوقة وقتل ٤٦ مصريا.

ووسط هذا العنف الشلائي، انتفض الحكم على أرواق الناس وحياتهم، منتزعا كل مقومات الصدور في مواجهة الأزمة، الواحد في إثر الآخر.

بدأ عام ١٩٩٣، والوطن يعاني من الركود والبطالة والتضخم، وتوقف الانتاج، وتعرض الصناعة والزراعة لضربات مرجعة تحت اسم تحرير التجارة والزراعة والمخصصة، وتراجع خدمات التعليم والصحة، وانخفاض مستوى معيشة الغالبية الكاسحة من المواطنين.

وتراثت هجمات الأقلية الطبقية الحاكمة على الوطن وناسه.

* في ٥ فبراير ١٩٩٣ رفض البنك الدولي بدء جولة من المباحثات كان متفقاً عليها مسبقا، واشترط لتحديد موعد جديد أن تتخذ الحكومة خطوات عملية لبيع شركات القطاع العام. وعقدت المجموعة الاقتصادية أكثر من ٢٠ اجتماعا للبحث في تنفيذ ارادة المؤسسات المالية الدولية، خاصة والصندوق رفيض مد الاتفاق مع الحكومة الا بعد اتفاقها مع البنك. وقرر مجلس الوزراء في ١٤ فبراير طرح ٨٥ شركة من شركات القطاع العام الراحة للبيع. وأعلن بالفعل عن بيع ١٧ منها. وكان لطرح هذه المشروعات للبيع مرة واحدة، وطريقة تقييم الأصول بأقل

اليسار/ العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤ (٥)



د. نصر حامد أبو زيد
الأرهاب يفتقر أسوار أسوار الهامة

باعتماد العنف وسيلة للحكم. وقد سقط ٥٤ قتيلا من المنتسبين إلى الجماعات الارهابية في اشتباكات الشوارع بين الشرطة والمنتسبين بالانضمام لهذه الجماعات خلال عام ١٩٩٣ (حتى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣).

وواصلت الحكومة سياسة الاعتقال للاشتباة، وطبقا لاحصائيه نشرتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، فقد بلغ عدد المعتقلين في منتصف أغسطس الماضي ٣٢٨٢، ليس من بينهم إلا ٥٥٠ محبوسا احتياطيا على ذمة قضايا أو تحقيقات النيابة أو اتهامات محددة. ومن بينهم ٥١ مازالوا رهن الاعتقال رغم

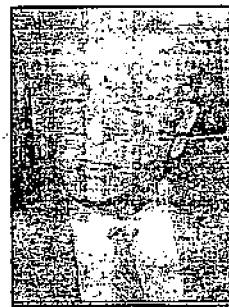
من أحد أعضاء اللجنة الثلاثية المصرية للشرطة (د. عبد الصبور شاهين) بحجة أن كتاباته وكفر صريح وخطأ في الاعتقاد ودانستراء على الاسلام يذهب هو خليط من فكر رأبديولوجية وتند وتطرد وجدلية... رد كلام شبيه بالاحاد... الاخرجا صارخا على نفاذ فكر هذه الجماعات الارهابية الى الجامعة والأجهزة الرسمية للدولة. واصل أصحاب هذا الموقف جرعتهم باللجوء الى القضاء للتفرقة بين د. نصر حامد أبو زيد وزوجته (رغما عنها) بحجة أنه مرتد!! ولم يبق العنف الذي واجهه المجتمع عند حدود هذه الجماعات الارهابية. بل تورطت الدولة في عنف آخر إنصب بدوره على رأس المجتمع، والحجة هذه المرة مواجهة الارهاب فالتعذيب في السجون والمعتقلات ومقار مباحث أمن الدولة ومسكرات الأمن المركزي وأقسام الشرطة- والذي أصبح سياسة منهجية مستقرة للحكم منذ أكتوبر ١٩٨١، استمر بصورته مفروعة خلال عام ١٩٩٣، مما دفع منظمة «ميسيديل إيست ووتش» الأمريكية الى نشر تقريرها عن أوضاع مصر، انتهى الى أن عام ١٩٩٣ هو أسوأ الأعوام في انتهاك حقوق الإنسان في مصر. كسما أصدرت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة قرارا بإدانة مصر وأشارت الى مايساورها من قلق إزاء ماانتقلت من معلومات دقيقة من منظمات غير حكومية مرثوق بها، ومن المقرر الخاص بالتعذيب بالأمم المتحدة تؤكد استمرار التعذيب في مصر» وشددت اللجنة على أنه لايجوز التفرع بالظروف الاستثنائية لتبرير أية أعمال للتعذيب. ونشرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كتابا تحت عنوان درجة بلا عذاب- التعذيب في مصر» الشير الماضي، وهو رئيسة دامية تدين الحكم كله

عاطف مدني

حسن الأمل

ملوث الشرف

ثلاث محاولات فاشلة للاعتقال... وضحايا عديدة..



من القيمة الحقيقية، وأسلوب البيع بالمزايدة التنافسية وغياب أي ضوابط تمنع استيلاء الأجانب على هذه المشروعات، وما يستترتب على البيع من لقاء العاملين بهذه المشروعات إلى سوق البطالة، والاتجاه إلى استخدام حيلة البيع لسد العجز في الموازنة العامة للدولة.. بمعنى شينا واحدا.. كارثة اقتصادية واجتماعية بكل المعايير. وقد تم بالفعل بيع عدد من هذه المشروعات خلال عام ١٩٩٣. وسيتم بيع كل هذه الشركات أو تصفيتها خلال هذا العام (١٩٩٤) والعامين التاليين.

* وفي ٢٢ مايو ١٩٩٣ انتهت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وقدمت الحكومة خطاب التواقيع الجديد متضمنا تعهدات الحكومة التي تلزم بتنفيذها حتى يونيو ١٩٩٦. وقبل أن يتم توقيع الاتفاق سارعت الحكومة بتنفيذ بعض هذه التعهدات، وبصفة خاصة تخفيض الجمارك إلى ٨٠٪ كحد أقصى (ثم ٧٠٪ بعد ذلك) والغاء حظر الاستيراد على نحو ٣٠ سلعة، وزيادة أسعار الكهرباء وبعض مشتقات البترول مثل الكيروسين والسولار والمازوت.

* وتمرض الملايون لكارثة مثقلة خلال عام ١٩٩٣، نتيجة لسياسة تحرير الزراعة ارتفعت أسعار مدخلات الانتاج وانخفضت أسعار المحاصيل. وتواكب ذلك مع بدء القانون الجديد للسلطة الإيجارية في الأرض الزراعية الذي رفع الإيجار من ٧ أضعاف الضريبة إلى ٢٢ ضعفا. وخلال الشهرين الماضيين عجز عشرات الآلاف من الفلاحين عن دفع الإيجار، وأصبحوا مهددين بالسجن. بل وتهددت الزراعة المصرية ككل، فالمستأجر والمالك الصغير كلاهما يعاني من أزمة الزراعة. فإذا أضيف إلى ذلك كارثة عدم تصدير الأرز، وتأخرات القطن لأدركنا أن ١٩٩٣ كانت سنة سوداء على فلاح مصر.

* وقبل أن يتخلى الصام، إذ بالحكومة تنقض على الناس بقانون الضريبة الموحدة، الذي يتجاهل أهداف العدالة الاجتماعية، وزيادة الاستثمارات ويركز على هدف واحد الحماية.

ويختتم رئيس الوزراء د. عاطف صدقي هذا العام الكبيس ببيان أمام مجلس الشعب الذي قدم فيه برنامج الحكومة، المشتق من الاتفاق الأخير مع صندوق النقد، الذي يندرج أننا سنشهد في العام الحالي (١٩٩٤) والعامين التاليين.

- تدمير الصناعات والزراعة

المصرية

- عودة السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصري، وفتح الباب لدخول رأس المال الخاص المحلي والأجنبي في كل شيء، بما في ذلك السكك الحديدية والبريد والنقل العام والنقل البري، وشركات الكهرباء، وخدمات الصرف والمياه والشحن وشركات الطيران..

- بيع شركات ومؤسسات القطاع العام، وصولاً لأكثرها أهمية وخطورة، وهي البنوك وشركات التأمين.

- إطلاق الأسهم بلا ضابط أو رابط.. وعلى وجه التحديد إطلاق أسعار السكر والزيت ووصولاً إلى رغيف العيش، ورفع أسعار الكهرباء والبنزين والغاز بواقع ١٥٪ سنوياً كحد أدنى وإطلاق أسعار القطن والنسب اعتباراً من عام ١٩٩٤، ومضاعفة أسعار استهلاك المياه خلال ٥ سنوات.

- ارتفاع البطالة التي وصلت عام ١٩٩٣ إلى ٣٥ مليون.

- إصدار سلسلة من القوانين واتخاذ مجموعة من الإجراءات تغير من التوازن الاجتماعي القادم لصالح الأقلية الرأسمالية وعلى حساب الأغلبية.

- محاولة فرض السوق الشرقي أوسطية بقيادة إسرائيل.

محمد حسني مبارك..

قتل حلم التغيير



وصاحب هذا الهجوم على لقمة العيش، قتل حلم الناس في التغيير. فالاستفتاء على إعادة انتخاب الرئيس محمد حسني مبارك رئيساً للجمهورية لفترة ثالثة أصاب الناس بصدمة مجتمة، سواء خلال هجرة المياحة، أو عند إعلان النتائج التي جاءت متناقضة بصورة صارخة مع حقيقة الغياب الكاسح للسلطات التي شاهدها الناس ومارسوها بأنفسهم.

ثم تكفل الرئيس بالباقي عندما أعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور عاطف صدقي مساء ١٥ أكتوبر ١٩٩٣. فإذا بها تقطع بعدم الرغبة (أو عدم القدرة) على التغيير، لا في السياسات ولا في الأشخاص. ويتأكد هذا بعد الإعلان - أيضاً - عن أسماء الذين اختارهم الرئيس أعضاء في المكتب السياسي للحزب الحاكم.

العنوان الثالث لعام ١٩٩٣ كان الفساد.. بدأ بتضيق «لوسى أرتين» والتي تورط فيها عدد من قيادات الشرطة وواحد من كبار المسؤولين في الرئاسة، وعدد من القضاة.. وقضية حسنة قريشنا.. وعصابة السطو المسلح التي كونها رئيس اتحاد طلاب جامعة عين شمس ومقرر أسرة حورس التي شكلها الحكم لمواجهة جماعات الإسلام السياسي في الجامعات.. وقضية انتخابات نادي الشمس.. وصولاً إلى قضية استغلال النفوذ والفساد في الفرقة ومحافظة البحر الأحمر، واتهامات الكولجرس الأمريكي لشخصيات مصرية بتقاضى رشوى من شركات السلاح الأمريكية.

إن هذه الظواهر والعناوين لعام ١٩٩٣ تقول أنه أسوأ من سابقه. وأخشى أننا سنظل نتنقل من سوء إلى أسوأ طالما استحصلنا لما هو قائم.. لاحتكار أقلية للسلطة والثروة.. لحكم لا يرى أبعد من أنفه ويستعبد الخضر للأجنبي والتبعية له. ونحن أنه قادر دوماً على خداع الناس بالبيانات والحديث عن الإنجازات، وبالزمام بالصلصت عن طريق القوة. فهل يحق لنا الحلم بأن نشهد في عام ١٩٩٤ بداية فجر جديد... أن نشهد تضالاً ديمقراطياً حقيقياً يرفض كل هذا العنف والعدوان والفساد.. تضالاً يعرف كيف يستخدم كل الأساليب الديمقراطية التي يقرها الدستور، وموائيق حقوق الإنسان بشجاعة وجرأة، فالتغيير لا تصنعه الكلمات، ولكن يصنعه الناس بتضالهم وصلهم وجرأهم.

التعليم... والديمقراطية

ديمقراطية التعليم ضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية والانطلاق

التعليم، لأن مناهج ال G.C.E. أسهل بكثير من مناهج الثانوية العامة المصرية خصوصاً في العلوم والرياضيات، وليس سرا أن هذه الجريمة - جريمة القفز فوق مبدأ تكافؤ الفرص عن طريق شهادة G.C.E. - قد بدأت عام ١٩٧٤ لكي يتصني لجمال السادات دخول الجامعة، بعد أن أصبح واضحاً أنه عاجز عن امتحان الثانوية العامة المصرية بنجاح يسع له دخول جامعة القاهرة، وكلية الهندسة بالذات.

والآن إذا طبق نظام الثانوية العامة كما جاء في مشروع القانون الجديد، حيث تعتبر امتحانات السنتين الأخيرتين من المرحلة الثانوية بمثابة امتحان واحد للشهادة العامة، وحيث هناك مواد اختيارية عديدة، فلن من المتوقع أن تنتهي جهود عائلات الطلبة المتوسطة والمتدنية الحال إلى التركيز على الدروس الخصوصية في المنازل خلال هاتين السنتين وأن يتبدل قلق التلاميذ وعائلاتهم على سنتين بدلاً من سنة، وأن تزداد مشكلة الدروس الخصوصية تعقيداً نظراً لوجود مواد اختيارية لم يتعود مدرسو التعليم العام عليها، وأن يتسبب تأليف الكتب الخارجية من جانب المختصين وغير المختصين في تلك المواد الاختيارية باسم مساعدة التلاميذ على التحصيل، أي أن يتحول ثلثا سنوات المرحلة الثانوية (سنتان من ثلاث سنوات) إلى حلبة سباق تهمل فيها كل الاعتبارات التربوية المستهدفة من التعليم والأنشطة الضرورية المساعدة باسم الحصول على مجموع كافٍ في امتحان الثانوية العامة. وهذا مانع عندما نعبر عن خشيتنا من أن تتحول المرحلة الثانوية من مرحلة تعليمية ذات أهداف تربوية إلى مرحلة تختزل أهدافها إلى مجرد الحصول على شهادة تسمح بدخول إحدى كليات الجامعة.

الأمر الثاني الذي يحتاج إلى تأمل هنا هو مدى ملائمة المدرسة الثانوية المصرية في أوضاعها الحاضرة لمساواة الاختبارات المعقدة للمواد في السنتين الثانية والثالثة من المرحلة الثانوية. ولقد عبرت في مقال «الاهالي» عن رؤيتي للمرحلة الثانوية عندما قلت: «إن امتحان الثانوية العامة هو جزء أخير من مشكلة أكبر وأوسع وهي مشكلة التعليم الثانوي كله في مصر وهي مشكلة البحث عن مناهج ملائمة منظورة تناسب العصر وتشير

د. عبد العظيم النسي

حتى اليوم قد أرسد بالفعل أرواباً عديدة للتعليم العالي أمام فئات شعبية كانت قد عرفت طريقها إليه خلال المرحلة الناصرية، وتلك نتيجة مؤكدة نظراً للتكلفة المالية الباهظة التي يقتضيها الحصول على مجموع مناسب في امتحان الثانوية بسبب الدروس الخصوصية - وهي ذات تأثير حاسم في هذا السياق - فضلاً عن الكتب الخارجية ولذا فإن كان تطبيق القانون الجديد سوف يؤدي - كما أعتقد - إلى مزيد من الانحياز لأبناء الطبقة المتوسطة وامتزاجها في امتحان الثانوية العامة وبالتالي في القبول بالتعليم العالي فإن هذا سوف يعنى المزيد من التضيق على أبناء الفئات الشعبية.

دعني أذكر بما حدث في الماضي من تجربة استمرت سنوات، وكانت بمثابة القفز على حواجز المجموع للشهادة المصرية، أعني تجربة G.C.E.، والتي انتهت، في تلك السنوات كان أبناء المتقدمين لهذه الشهادة يقضون في المرحلة الثانوية سنتين فقط ويحصلون على هذه الشهادة التي يدخلون بها الجامعة وهم في السادسة عشرة من العمر. وبالطبع كان هؤلاء المتقدمون لشهادة G.C.E. يدفعون رسوما باهظة كما يتفنون أموالاً باهظة على الدروس الخصوصية، وبالتالي كانوا جميعاً من أبناء الشرائع العليا للطبقة المتوسطة وأثرياء مصر، وغالباً ما انتفع هؤلاء التلاميذ عن الذهاب إلى مدارسهم وانقطعوا للدراسة والدروس الخصوصية بالمنزل، وتحولت المرحلة الثانوية في ظل ال G.C.E. بالنسبة لهؤلاء التلاميذ من مرحلة تعليمية ذات أهداف تربوية إلى مرحلة تختزل أهدافها إلى مجرد الحصول على شهادة. وبالطبع كان هذا العمل تحملاً على مبدأ تكافؤ الفرص في

عند تأمل أي مشروع قانون جديد في التعليم يكون أحد المعايير الهامة في الحكم عليه هو موقف هذا القانون من قضية ديمقراطية التعليم، أو ربما بشئ من الدقة نقول: النتائج الموضوعية التي يؤدي إليها تنفيذ هذا القانون من زاوية ديمقراطية التعليم. والذي نعني بديمقراطية التعليم هو قدرة هذا النظام على استيعاب شرائح متزايدة من الفئات الشعبية - عمالاً ولاحين - داخله بما يساعد على الحراك الاجتماعي داخل المجتمع.

وهذه القضية - ديمقراطية التعليم - ليست ضرورة وهامة من زاوية العدالة الاجتماعية فحسب، وإنما هي ضرورة وهامة من زاوية تحقيق التنمية والانطلاق. وفي خبرات كل الدول الجديدة - بما في ذلك تجربة النور الاربعة في آسيا - يتبين أن تعميم التعليم الاساسي لمدة تسع سنوات كان شرطاً من شروط هذه التنمية التي تحققت، فضلاً عن التسريع في التعليم الثانوي والعالي، وتزايد نسبة تعليم الاناث إلى الذكور حتى وصلت إلى نحو ٩٠٪ في الثمانينات.

فيما ذكرنا من هذا الكلام العام إلى مشروع قانون امتحان الثانوية العامة الذي تقدم به وزير التعليم مؤخراً وناقشته في مقال بصحيفة «الاهالي» يوم أول ديسمبر بعنوان «تحفظات حول مشروع قانون امتحان الثانوية العامة» كما رد وزير التعليم على مقال هذا المقال آخر في صحيفة «الاهالي» يوم ١٥ ديسمبر. أقول إذا تحولنا إلى مشروع القانون من جديد لنبحث هذا الجانب - علاقته بديمقراطية التعليم - فإني لا أملك إلا أن أعبر عن مخاوتي من أن يؤدي تطبيق هذا القانون إلى مزيد من التضيق على الفئات الشعبية التي تحاول أن تطرق أبواب التعليم العالي كل عام. وليس سرا أن مناخ الانفتاح منذ بدته

محنة الطلاب، وهي مشكلة وجود كتب مدرسية جديرة بهذا الاسم، وهي مشكلة وجود مدرس متفرغ لعمله بالمدرسة لا للدروس الخصوصية التي هي مصدر رزقه الأساسي، وهي مشكلة توفير أماكن وفصول وقاعات كافية للدراسة والمعامل والنشاط المدرسي... الخ. ثم تأتي بعد ذلك مشكلة الامتحانات.

وقد أعلن وزير التعليم في رده على مقالتي أنه يوافق على هذه الرؤية، لكنه فيما يبدو يعتبر أن ماتم من إصلاح في السنوات الأخيرة كان للتحويل إلى مشكلة امتحان الثانوية العامة، وهذا هو موطن الخلاف بين رؤيتي ورؤيته. فحتى لو سلمنا أنه قد بدأ الإصلاح في المناهج وأنه قد تم بناء ١٥٠٠ مدرسة جديدة هذا العام، فإنه في اعتقادي قد تنقضى سنوات طويلة قبل أن تحل مسألة التعليم، فضلا عن استقرار المناهج، لكن الأهم من كل ذلك أن مسألة المدرس - وهي أعقق المسائل - مازالت دون حل، أعنى المرتبات التي لا تكفي بالمرة لضرورات أسرته واضطراره بالتحالي إلى تركيز وقته في الدروس الخصوصية، وهي مشكلة لا شك يعرفها وزير التعليم وهو يحاول إعادة نظام اليوم الكامل في المدارس، وهذا الموضوع الأخير مثال آخر على العجلة في اتخاذ القرارات قبل أن تتوفر كل الشروط اللازمة، فالنوم الكامل في التعليم يتطلب وجود وجبة غذائية للفلاحة، وهذا غير متوفر، واليوم الكامل في التعليم يقتضي وجود دورة واحدة في كل مدرسة، وهذا غير متوفر... واليوم الكامل في التعليم يقتضي أن يتفرغ المدرسون للمدرسة، وهذا غير ممكن الآن ولن يكون ممكنا قبل أن تحل مشكلة مرتبات المدرسين حلا جذريا.

ولعل هذا يفضي بنا إلى السؤال الأساسي: لماذا هذه العجلة في تعديل نظام امتحان الثانوية العامة، وهل لهذه العجلة صلة بمسائل أخرى مثل ضرورات الإصلاح الاقتصادي المبرر منه في خطابات التواهي المتبادلة بين حكومة عاطف صدقي وصندوق النقد الدولي؟

ليس هناك إجابة حاسمة مؤكدة على هذا السؤال اليوم، لكن هناك افتراضا واحدا تقوم العديد من الشواهد على صحته. ولقد عرّدتنا النظام الحالي على اتخاذ قرارات وإجراءات قد

تبدو مفاجئة للكثيرين، لكن تكون قد سبقتها إجراءات أخرى أقل أهمية ولتسا للأنظار كتمهيد لهذه الإجراءات الأهم. ولذا فإننا بصراحة نخشى أن يكون مشروع قانون امتحان الثانوية العامة هو مقدمة للتضييق على القبول في التعليم العالي، وذلك بحجج وقانونية، دعني أشرح ما أعنيه هنا. تستطيع الحكومة عندما يستقر النظام الجديد أن ترفع جميع القبول في الجامعات، التعليم العالي عموما والجامعات خصوصا. فإذا حدث هذا فإنه لا شك سيؤدي من الناحية الموضوعية إلى حرمان أبناء الفقراء أساسا من التعليم العالي لأن انخفاض أو ارتفاع المعايير في علاقة وثيقة بالوضع الاجتماعي للتلميذ. وإذا احتج أحد على هذا التضييق فيكون الرد أن باستطاعته إعادة أي عدد من المرات.

ومن المؤكد أن هناك اتفاقات في خطابات النوايا على ضغط الاتفاق وزيادة موارد الدولة، وتقليل العجز في الميزانية بهدف إلغائه خلال عدد محدود من السنوات والتركيز على التعليم الابتدائي والثانوي كما جاء في نفس خطاب النوايا الذي نشرته الأهلالي يوم الأربعاء ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩٢ أما زيادة الموارد فمن الواضح أن الحكومة تأمل في تحقيقها عن طريق قانون الضريبة الموحدة الجديد، أما ضغط الاتفاق فلن يكون في ميزانية وزارتي الداخلية أو الدفاع قطعا، وإنما في وزارات الخدمات، وفي مقدمتها التعليم والصحة، وإذا كانت استشارات المباني لمدارس جديدة تبدو حتمية بعد انهيار العديد من المدارس خصوصا بعد زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فإن الخفض في ميزانيته الباب الأول

هل هناك صلة بين تعجيل تعديل نظام امتحان الثانوية العامة.. وصندوق النقد الدولي؟

مشروع قانون امتحان الثانوية العامة.. هل يكون مقدمة للتضييق على القبول في التعليم العالي؟

ضغط الاتفاق الحكومي يتم على حساب التعليم والصحة.

(الاجور) والباب الثاني (المصرفات الجارية) واردة وأساسا بالنسبة لميزانية التعليم العالي، ومن هنا تبدو فكرة تضييق القبول في التعليم العالي واردة ومنطقية. ولكن مساهم الشواهد التي تدعم هذا الافتراض؟

إن السماح بدخول امتحان الثانوية العامة عدد لا نهائي من المرات مقصود به الرد على من سيحتجون على التضييق بأنه في وسع أي إنسان أن يعيد دخوله للامتحان لتحسين مجموعته أي عدد من المرات، وبالتالي فإن الباب ليس مغلقا أمام دخوله التعليم العالي في المستقبل. وهنا تبدو مسألة الرسوم المقررة على إعادة والتي تبلغ ٥٠٠ جنية عن كل دورة (حد أقصى)، فمشل هذه الرسوم تفضي من الناحية الموضوعية إلى إبعاد كثير من أبناء الفقراء من إعادة، إذ من فيهم يكون قادرا على دفع رسوم إعادة قد تصل في حدها الأقصى إلى ٥٠٠ جنية في كل دورة؟

إن من الواضح أن وزير التعليم قد اهتم إلى هذا الحل (الرسوم المالية) كطريق يؤدي موضوعيا إلى التفرغ بين أبناء الفقراء - وبالتالي إبعادهم - وبين أبناء القادرين. والدليل على هذا ليس رسوم امتحان الثانوية العامة فحسب، وإنما ماورد في كتاب وهمارك التعليم بقلم الوزير والذي أعلن فيه أنه ينوي مطالبة كل تلميذ راسب في التعليم العام بدفع رسوم التعليم عند إعادة.

وهو قرار ظاهر حق وهو مره باطل، فالذين يرسبون في التعليم العام هم في الأغلب أبناء الفقراء، وهم يرسبون لا لأسباب تتعلق بطبيعتهم وإنما لأسباب تتعلق بظروفهم الاجتماعية التي تحرمهم من الرعاية المنزلية التي تتوفر في عائلات الطبقة الوسطى وصافوقها، والتي تحرمهم أيضا لاعتبارات مالية واضحة من الدروس الخصوصية ومن الكتب الخارجية. وبالتالي بدلا من مساعدتهم ومحاولة البحث عن حلول للمشاكل التي تواجههم إذ بالوزير يتنادى بالأسلوب الذي يحقق موضوعيا إبعادهم عن سلم التعليم نهائيا، وهو أسلوب دفع رسوم التعليم.

لقد أملنا خيرا كثيرا عندما جرى تعيين الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزيرا للتعليم، لكن كثيرا من قراراته وتوجيهاته الأخيرة تبعث على الدخشة وتدعو إلى التساؤل بل كدت أقول الإحباط.

الضريبة الموحدة

نشئت البلد.. وتحجب الناس بين التحالف
الحكومي، وتحالف رجال الأعمال والمحاسبين

مصباح قطب

والرابطة كفاية، خاصة وأنها تضم مرطفي المصلحة وهم في النهاية تحت الكترول وبالمناصفة فإن مكتب شرقى هو محط آمال المواطنين الكبار في مصلحة الضرائب، بعد المعاش، ولذا فإن نشرته الربع السنوية والموجع تتضمن بيانات لا يستطيع المرء الحصول عليها من الوزارة الرزازية أبداً. غير أن خريطة معارضة القانون أوسع من ذلك فقد رفضته كل منظمات رجال الأعمال، وقسم لا يستهان به من اللجنة الاقتصادية للحزب الوطني، وهو القسم الذي أصبح يراهن على قوة البزنس لاقوة الدولة. ورفضته أمانة النشاط التجاري والصناعي، ويرأسها شخص غامض اسمه د. فتحي محمد على (لفترة قصيرة عمل وزيراً للتعليم العالي) وهو صاحب علاقات قوية بالبزنس في جنوب شرق آسيا. ورفض القانون من زوايا مختلفة خبراء بارزون مثل د. سعيد التجار ود. حازم البهلاوي، ووفدبون. وقدر التجمع مبدئياً أن القانون يهافى العدالة الاجتماعية، ولا يمنع التهرب، وطالب بالمزيد من المعلومات، لبناء موقف متكامل. غير أن موقف رجال الأعمال وممثلهم والصحافة المعبرة عنهم كان الأعنف. وهم لا يقدمون الرفض هكذا صريح الأسباب، ولكنهم يغلّفونه بكلام عن العهد الاجتماعي، وضرورة المناقشة الديمقراطية الواسعة. (تأمل دعا أعضاء في اللجنة الاقتصادية للوطنى إلى أن يشترك د. صدقي في مناظرة علنية مع مستندى القانون). ومن الطبيعي ألا يرفض المتابع

كل يوم نواجه هذا الموقف... أن نضطر لمعارضة الحكومة ومعارضة معارضيها في نفس الوقت. وفي صدد مشروع قانون تعديل الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١، والمعروف إعلامياً، أي التعديل، باسم قانون الضريبة الموحدة، ستجد نفسك ضد المشروع من حيث أنه لا يراعى محدودى الدخل، ولا ارتفاعات الأسعار، ولا يقدم ما يفيد القضاء على التهرب الضريبى للكبار. وهو في النهاية جزء من روثنة صندوق النقد الدولى المسلاة على الحكومة بل هو يعكس أيضاً إلى أى حد كانت الحكومة ضعيفة في الإملاء. بحيث أخرجت القانون ملتبساً بالعيوب الفنية وعيوب الصياغة كبا. أجمع على ذلك الخبراء، المهم أن أقوى أصوات معارضة المشروع تصدر عن رجال الأعمال، وبالتعاون الوثيق، والذي يظهر حكناً لأول مرة، مع كبار أصحاب مكاتب المحاسبة والاستشارات. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يقول د. عاطف صدقى في مجالسه الخاصة، أن د. على لطفى رئيس الوزراء السابق، يريد أن يغرش عليه، من خلال تهيج الجماعات المختلفة ضد القانون. ولم يكن صدفة أيضاً أن يستعير د. الرزاز أن د. شيخ، المحاسبين مصطفى شوقى يحرض على القانون لأن له مكاتب في الخارج، والقانون يفرض ضريبة على أرباح المصريين المحولة من الخارج (وبعنى منها الأجنبى المقيم في مصر بالمناصفة). فالدكتور على لطفى، كما بات معلوماً، وبينه وبين من دلطشوا منه الوزارة، فأر سميت وهو الآن عضو مجلس الشورى، وعضو اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى، وصاحب مكتب، ورئيس جمعية الصداقة المصرية الكويتية وأستاذ بجامعة عين شمس.

وقد تحرك على كل هذه الأصعدة.

أما مصطفى شوقى فهو رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين ورئيس الجمعية المصرية للضرائب. وهى التى قامت رغم المعارضة الظاهرة للرزاز لها. لأنه كان يرى أن

هذا، أيا كانت رؤيته السياسية. لكن لابد أيضاً أن تعرف الأسباب الحقيقية لرفض رجال الأعمال للقانون بحلوها ومرها.

حصر ورهط

* كشفت المعلومات التى حصلها د. فتحي محمد على، بطريقة خاصة كما قيل، وألقاها في مجلس الشورى، بحضور الرزاز، أن القانون سيرفع الحصيلة بمقدار ٧٠٠ مليون جنيه. ولنا أن نعرف أن جل هذا المبلغ سيحصل من أصحاب الدخل الكبيرة، من رجال الأعمال وذوى المرتبات الضخمة. لأن القانون يقدم بالفعل بعض المزايا لمحدودى الدخل كالأعضاء الشخصى الذى لا يتمتع به غيرهم.

* استأ القانون ضريبة، وصفها حتى د. أسماحيل صبرى عهد الله، بأنها لا مثيل لها في العالم، لأنها مفروضة على إيرادات المنشآت (رقم الأعمال) ونسبة ١٪، وليس على أرباحها. وفي مؤتمري تجارة عين شمس ونقابة التجار، وصف د. على لطفى هذه الضريبة بأنها تخريب.

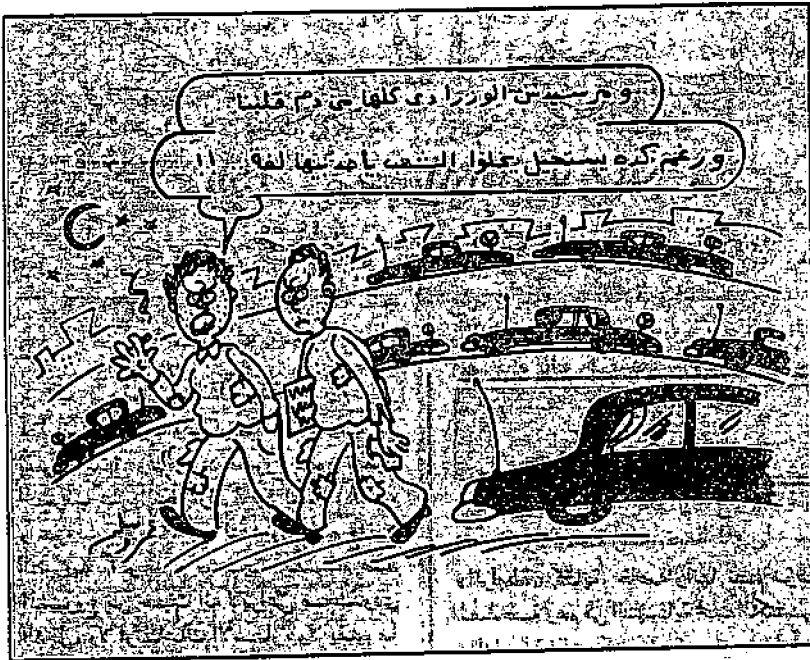
* القانون لا ينص على استبعاد خسائر، أى عند تجميع مصادر الدخل. يعنى ذلك ضمن ما يعنى أن صاحب مجموعة شركات لو أراد أن «يتلاعب» في ترحيل حساب من شركة إلى أخرى لتخفيف العبء الضريبى فلن ينجح.

* القانون لا يضع في اعتباره أنه واحد من منظومة قوانين ضريبية أخرى. ويغيب رجال الأعمال منها بشكل خاص، كما ظهر قانون تنمية موارد الدولة (٢٪) فقد طالبوا أما بدمجه أو إلغاؤه.

* ويرى رجال الأعمال، وقد عبر عن ذلك صراحة في ندوتى عين شمس والتجار، د. حسن محمد كمال أستاذ المحاسبة الضريبية، بأن الدولة عليها أن تباع القطاع العام أولاً ولو بأى ثمن، ثم تبحث بعد ذلك عما يكمل مواردها.

* فكرة فرض ضريبة ٥٪ على عوائد الأوعية الادخارية في القانون مرفوضة أيضاً، وأن ظهر أن خبراء الحزب الوطنى مختلفون حولها فقد أبدوا مثلاً د. سلطان أبو على ود. وجيه شندى ود. سيد عبد المولى ود. سمير عبد المنعم ود. عيسى أبو طبل. وفي تقديرى أن رجال المال والأعمال يعارضونها أساساً بغية اكتساب جماهير مناصرة من الطبقة المتوسطة صاحبة الرذائع. وقد لوحظ أن هناك خلطاً

اليسار/ العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤ (٩)



الكشف الثاني

* على ظهر الخريطة ثمة معلومات هامة أخرى فقد أكد لي مصدر مطلع أن الإعفاءات الضريبية في مصر بلغت ٥ مليارات جنيه سنوياً، وقال أن الجمعية المصرية للضرائب ستعقد بالتعاون مع بنك النيل (بنك يرأسه شقيق مصطفى كامل مراد وقد شارك الأخير مجسرة د. على لطفى وقبضي محمد على حملتهم على د. صدقي) مؤقراً قبل نهاية ديسمبر عن الاعفاءات وأثرها على التنمية والاستثمار، والملفت أن خبراء وسياسيين من أول د. سميد النجار إلى محمود عهد العزيز رئيس اتحاد بنوك مصر، باتوا يلحون على ترشيح الاعفاءات، واقترح أ. د. سميد عهد المولى (لجنة الوطن وحقوق القاهرة) وآخرون فرض ضريبة ١٪ على المشروعات المعفاة حتى ينتهي الاعفاء. المثير أيضاً أن د. على لطفى سيشترك في مؤتمر الاعفاءات، مع أنهم أساساً من الداعين إلى ترشيح النقابات لا الاعفاءات، فهل ياترى يريد اليمين المصري أن يحرم القادمين الجدد إلى عالم المال والاستثمار في ظل التحرير من ميزة هذه الاعفاءات بعد أن استفاد هو بها وانتهى؟

* ذكر د. فتحي محمد على فيما كشف عنه النقاب أن القانون سيقتض ٣٤٪ من دخول الأفراد إجمالاً، وقال د. الرزاز أنه سيحصل ١٧٪ فقط. وتقول المعلومات أن

والمبيعات (يتحملها المستهلكون أساساً) قفزت من ١.٤ إلى ١٧.٤ مليار جنيه. وقد قال د. حسن صراحة ما يلخص موقف هذا الفريق بوضوح مثير. قال إننا بصدد عملية «عامسة» مالية، أي أن الدولة تهنئ قطاعاً عاماً مالياً، من خلال الجباية، لتعوض به القطاع العام الذي تركز عليه وتستجبر على بيعه (دولة رأس المال كما يرى المحرر أيضاً).

غير يرى. يحدث من خلال تقديم هذه الضريبة على أنها ٥٪ على الأصل ذاته (وقع في هذا الأهرام نفسه يوم الأربعاء ١٢/١٥) بينما الضريبة على الفائدة وقد وصف د. لطفى هذه المادة بأنها ستؤدي إلى تهريب الأموال، وأنها أيضاً تخريب. وقد ردد د. حطفي لم بأن جميع دول العالم تفرض مثل هذه الضريبة، غير أن ظروفنا النفسية في مصر تختلف.

* إن رجال أعمال يعتبرون أن فرض ضريبة ٥٪ على الدخل بعد ٣٤ ألف جنيه، نوع من المصادرة وهي ضريبة بحق تشمل القدرة على عمل تراكم والملفت أن د. عهد الشكور. شعلان دعا من خلال المصور إلى رفع حد الإعفاء من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه، والبدء بـ ١٪ بدلاً من ٢٪ وجعل الحد الأقصى ٣٠٪ لما يزيد عن ٥٠ ألف جنيه.

هذه المآخذ الجهرية لرجال الأعمال على القانون، وبالطبع فإن هناك عشرات المآخذ الأخرى، ضمن مئات الملاحظات المالية والفنية التي لاحظها الخبراء حول هذا القانون. لكن يتنم موقف رجال المال والمعارضة اليمينية ما يلي:

- قال د. على لطفى: ليس بالضرائب وحدها يتم علاج عجز الموازنة.

- ذكر د. حسن محمد كمال أن حصيلة الضرائب المباشرة في مصر قفزت من ١.٩ مليار عام ٨١/٨٢ إلى ١٤.٩ مليار عام ٩٣/٩٤. وغير المباشرة كالجمارك



التجمع يناقش الضريبة الموحدة

★ الأغنياء يدفعون ١٠٪ فقط من حصة الضرائب المباشرة
★ خالد محيي الدين: زيادة إعفاء محدودى الدخل وإلغاء الإعفاءات
التي لا مبرر لها.

★ د. جودة عبد الخالق: تقرير القانون فى أيام استخفاف بالشعب .
★ عبد الحميد عطا: حد إعفاء ٨ آلاف جنية يريح المصلحة من ١٣
مليون ملفاً

واعتبر رئيس اتحاد الصناعات، محمد
فريد خصم أن الضريبة الموحدة ستقضى
على جزء من الاقتصاد السرى، وستخفف
العبء على فئات الشعب وستقلل التهريب،
وتحقق قدراً من التوازن بين الضرائب المباشرة
وغير المباشرة. وذكر أن الاتحاد بعد دراسات
طالب بأن تكون الشريحة العليا بسعر من
٣٥-٤٠٪ لما يزيد عن ٢٠٠ ألف جنية،
وأن يقل حد الإعفاء عن ٦ آلاف جنية، مع
ضرورة تشجيع المصدرين والتصدير.

وشاركت جمعية الضرائب المصرية بورقة
تلاها هانى المحسنى، وكشفت الورقة عن
أن إجمالي الضريبة على الأشخاص الطبيعيين
فى ٩٣/٩٢ كان ١٨١١.٧ مليون جنية،
ومن شركات الأموال ٨.٣ مليار جنية، وعلى
القيم المنقولة ١.٥٣ مليار جنية، أما ضريبة
الدمغة فقد بلغت ٢.٦٧ مليار جنية، ومن
ذلك استخلصت الورقة أن أى تخفيف فى
العبء الضريبى (من خلال الموحدة) على
الأشخاص الطبيعيين لن يؤثر كثيراً على
المصلحة. واقترحت الجمعية أن تكون الأسعار
من ١٥٪ وتنسحب إلى ٣٥٪ لما يزيد عن
١٠٠ ألف جنية. كما اقترحت ملاحظات فنية
هامة أخرى وبعضها ذات دلالة معينة.
وعبر منظومة متكاملة قدم عبد الحميد

رئيس الحزب وزعيم المعارضة البرلمانية أن
قانون الضرائب الموحدة هو أهم مشروع فى
الحياة الاقتصادية والاجتماعية المصرية على
أن التجمع فى رده على بيانات الحكومة كان
يطالب دائماً بالإصلاح الضريبى، وهو يرحب
بالضريبة الموحدة، بشرط تهيئة السبيل
لإنجاحها وطالب بإلغاء الإعفاءات التي
لا مبرر لها، ورفع حد الإعفاء
العائلى إلى ٨ آلاف جنية، وتوسيع
القاعدة الضريبية وتقليل المصالحات
بين الشرائع.

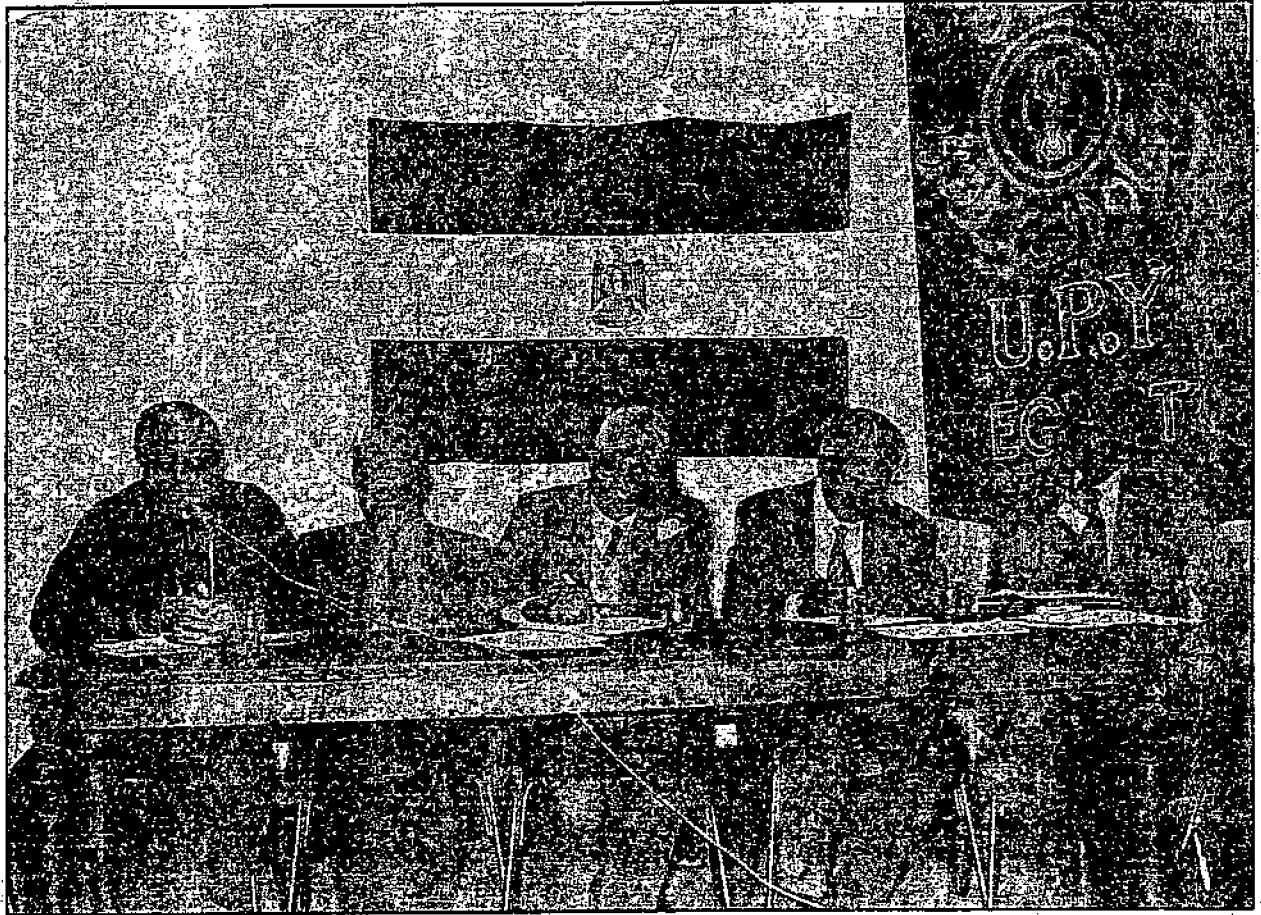
أما د. إبراهيم الدسوقي أباطة فشدد على
أن الترتيب لا ينفذ، وأنه لابد من الإصلاح
الضريبى الشامل، لتحقيق العدالة فى توزيع
الأعباء فى الجباية والإنفاق. ودعا إلى ألا يقل
حد الإعفاء عن ١٢ ألف جنية، وتفسير
البيانات والنهائيات الحادة لسعر الضريبة،
وتضييق الشرائع والتدرج. وأشار أن ٥٠٪
على ما يزيد على ٣٤ ألف جنية تعد
مصادرة. وقال لابد من فلسفة جديدة. لأن
القانون المطروح سيضر بالإنتاج وبالتالي
بمحدودى الدخل. ووصف الاختلال الموجود فى
نسبة الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير
المباشرة (العصماء) بأنه جزء من اختلالات
أوسع فى حياتنا.

دفع الأغنياء كضرائب إيراد عام عن
دخلهم فى ٩٣/٩٢، مبلغاً لم يزد عن
١٩٢ مليون جنية، أى ما يعادل ١.٤٪
من حصة الضرائب المباشرة. الرقم المفاجأة
تفجر فى الندوة التي أقامها حزب التجمع حول
الضريبة الموحدة يوم ١٨ ديسمبر

بذكر أن سعر ضريبة الإيراد العام يصل
إلى ٦٥٪ لما يزيد عن ٢٠٠ ألف جنية. وتبين
أيضاً أن حصة ضرائب الأرباح التجارية
كانت ٩٨١ مليون جنية وغير التجارية (المهن
الحرة) ٦٧ مليون جنية، والقيم المنقولة ١.٥
مليار جنية. بينما بلغت حصة الضرائب
المباشرة من قناة السويس وقطاع البترول ٦.٣
مليار جنية.

وأوضحت الندوة أيضاً أن حد الإعفاء
للأعباء العائلى فى القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩، وكان ١٥٠ جنية للمستزوج ويعول،
كان كافياً وقتذاك لشراء فدان من أجود
الأراضي. كما تبين أن الحكومة تلقت دراسة
تفيد أن حد الإعفاء للمستزوج ويعول فى
القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١، وهو ٩٦٠
جنية، يعادل فى مايو ١٩٩١، وبعد حساب
قياسات الأسعار ٤٥٩٠ جنية، ويعادل الآن
نحو ٦ آلاف جنية.

وفى الندوة أكد خالد محيي الدين



في القاهرة في ظل الوحدة، بينما المصلحة غير جاهزة وحاسبتها الآلى معطل.

وأكد هانى الحسيني أن العدالة في قانون الضريبة يجب أن تكون جزءاً من منظور أوسع لتنظيم المجتمع والعدالة في كافة الناحى ونوه إلى أن ما سعى بقانون العدالة الضريبية الذى كان يفرض ضرائب على الاستهلاك الترفيهي معطل. وقال د. سمير قياض أن الإعفاءات يجب أن تكون للجميع لأن القطاع العام يدفع ضرائب في مجالات لا يدفع عن مثلها القطاع الخاص، بينما ذكر د. جودد عهد الخالق رئيس المكتب الاقتصادي إلى أن قرار رئيس الجمهورية بإحالة قانون الوحدة إلى البرلمان صدر في ٢٩ نوفمبر وأنه ليس من المقبول أن يصدر مثل هذا التشريع الهام في أهام، لأن ذلك ان يحدث -وهو المتوقع- بعكس استحقاقها بالشعب. وأكد د. جودد أن القانون سيضر لامحالة محدودى الدخل ومتوسطى الحال خلافاً لأتوال الرأى المستقرة.

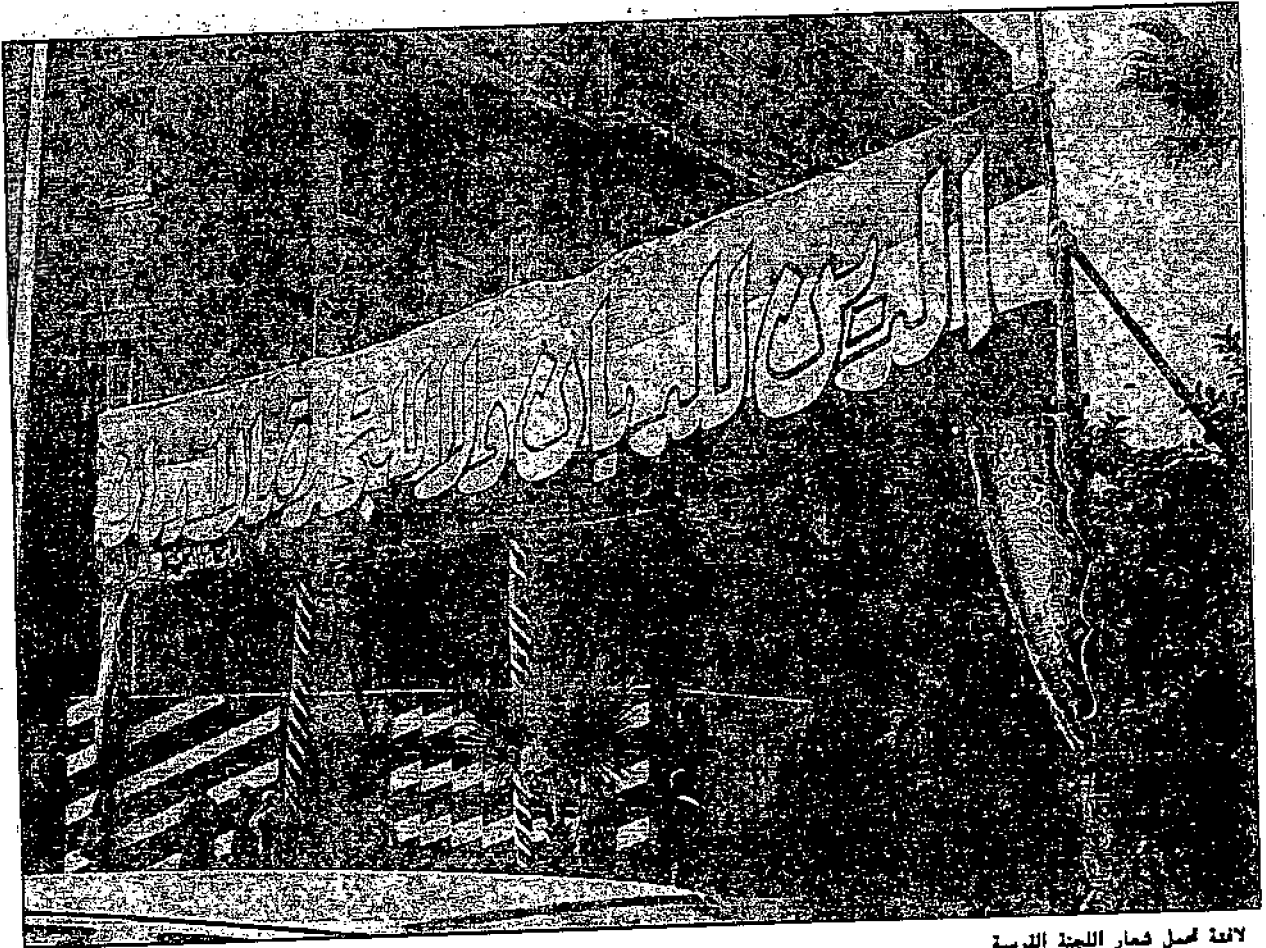
أن تم سجن مول بسبب الضريبة رغم أن عقوبة الحبس موجودة في القانون الحالى (٨١/١٥٧) وفي تعديلاته (الموحدة) أيضاً. وأكد أن الشعب المصرى يقترب خطرتين من الحكومة كلما اقترحت منه خطرة. فقط عليها أن تجرب.

وجرت مناقشات في الندوة أجمعت على ضرورة التصدي للإعفاءات العشوائية، وضرورة إدخال تكلفة الرضاية الصحية بالذات للمسنين - في جانب الإعفاء. لأنه ليس من المقبول أن تحرم الدولة الناس من العلاج المجانى وأن تحصل منهم ضرائب أيضاً في الوقت الذى تستنزف تكاليف العلاج أسوأهم. وشدد د. لمرج عهد الفتح عضو المكتب الاقتصادي على ضرورة أن تكون ضياغة القانون واضحة ومحددة وقاطعة لأن شأنه شأن قانون العقوبات وتدد بالخلط والاعتساف وعدم القدرة على الوصول العادل إلى الطاقة الضريبية الكامنة في المجتمع، كما طالب بفترة انتقالية. وحذر من أن الملفات ستتركز كلها

عطا عضو المكتب الاقتصادي للتصميم تصراته عن كيفية التوفيق بين أهداف التشريع المرتقب وهي: المالى-العدالة- هذا الضريبة- التخصيص. كما شرح الآليات التى يمكن بها تحقيق هذه الأهداف حيث أكد على أنه لا بد أن تترك الحكومة ٢٠ جنيهاً لكل مواطن عائل، يومياً وعلى الأقل، معفاة من الضرائب... وهو بطبيعة الحال سيدفع منها في ضرائب أخرى كالدمغة والمبيعات وتساؤل: لست أدري لماذا لا تأخذ الحكومة بهذا الهدى المنطقى؟

بل ركشف وهو صاحب الخبرة من عمل في مصلحة الضرائب أن جعل حد الإعفاء ٨ آلاف جنيه يمكن أن يحل ذلك نحو ١.٣ مليون مول دون أن يفهم بالمصلحة، وبالطبع سيجعل المصلحة تنلغ لمعاشرة الكهار.

ودعا إلى مراجعة الأسعار لتكون بين ١٠٪ و ٣٥٪ واقترح انتراجا عاماً من مطلق على بحث هو عمل هيكلى عقوبات جديد أساس العقوبة المالية. وأوضح أنه لم يحدث



لافتة تحمل شعار اللجنة القومية

أسباب التراجع الإخواني في انتخابات المحامين قوائم القوى الديمقراطية تتفوق على القوائم الإخوانية بنسبة ١:٢

جرت فيها المناقصة على ٨ مقاعد للمعضية،
فيما أصدر المستشار أحمد سلطان رئيس
الهيئة القضائية المشرفة على الانتخابات قرارا
بتأجيل انتخابات القاهرة، وإعادة في الجيزة
إلى حين استكمال تحقيقات النيابة في الطعون
المقدمة حول التلاعب في كشوف الجمعية
العمومية.

وتشير النتائج التي أعلنت إلى فوز قوائم
القوى الديمقراطية في بورسعيد بكل
المقاعد، وفي أسوان ١:٦ وسوهاج ١:٦

ملحق الزاهد

حققت القوى الديمقراطية المصارعة
لاحتكار الإخواني في نقابة المحامين التي
رفعت شعار «الدين للدين ولا تجارة في
الأديان» في مواجهة الشعار الإخواني
«نعم نريد إسلامية» تفوقا على
القوائم التي دعمتها كتلة الإخوان بنسبة
تقرب من ١:٢ لصالح القوى الديمقراطية.

وقد جرت الانتخابات في كل النقابات
الفرعية للمنافسة على ٦ مقاعد للمعضية
ومتعد النقيب، عن نقابة الاسكندرية التي

(١٤) اليسار/ العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤

والفهرم ٢:٥ والاسكندرية ٢:٥ ودمياط ٣:٤، في حين فازت القوائم التي دعمتها الكتلة الإخوانية بكل مقاعد القبلية. وفي الغربية ٢:٥ والفيها ٢:٥ والشرقية ٣:٤ والدقهلية ٣:٤ وحتى كتابة هذا السطور كان مرشح القوى الديمقراطية (اسماعيل رشدي-وفدي) قد فاز بمنصب النقيب في المنوفية، في مواجهة شكري الفيومي الذي دعمته الكتلة الإخوانية، بينما تشير مؤشرات العضوية إلى اقتسام مقاعد المجلس. وكانت ثلاثة صناديق قد أقررت في انتخابات الجزيرة- التي لم يكتمل نصابها- دلت على تفوق محمد البطران مرشح القوى الديمقراطية لنصب النقيب. واقتسام مقاعد العضوية.

ورغم إدعاء الإخوان أنهم قد أحرزوا انتصارا ساحقا في انتخابات النقابات الفرعية، إلا أن النتائج السابقة تكشف حقيقة هذا الادعاء، وإن كانت خريطة اللوحة التفصيلية للنتائج يمكن أن تدخل تعديلا طفيفا على هذه المؤشرات في النقابات التي تغلب فيها أحد الطرفين بنسبة ٣:٤ بسبب لعب بعض المرشحين على الحبال، فاحتسبهم كل فريق لرصيد، وإن كان الادعاء متساويا في الجبهتين.

ويؤكد هذا المؤشر أيضا التناسب بين الطرفين في المكاسب الصانبة التي تحتمل الجدول: ٧/ صفر أو ١/٦ أو ٢/٥، إذ تدل على نفس النسبة ١:٢ لصالح القوى الديمقراطية، ويؤكد نفس النسبة أيضا تراجع وزن الكتلة الإخوانية في بعض النقابات كالسويس من ٤ مقاعد إلى ٢ وأسوان من ٢ إلى صفر والاسكندرية من ٧ (بالنقيب) إلى ٤. فمؤشر التراجع الإخواني لا يمكن أن تخطنه عين أميته، وإن كانت انتخابات القاهرة والجزيرة- المؤجلة- بكل ما لهما من ثقل سوف تلعب دورا في تأكيد أو تعديل المؤشر.

وتنطوي هذه الانتخابات علي دلالة هامة، فهي أول انتخابات تجري على أساس قانون النقابات المهنية الموحد رقم ١٠٠ والذي اشترط لاكتساب النصاب القانوني تصويت ٥٠٪ من أعضاء الجمعية العمومية الانتخابية، في المرة الأولى، والثالث على الأقل، في المرة الثانية.

وما بلغت النظر في هذا السياق أن الجمعية العمومية قد اكتملت من أول مرة في كل النقابات التي أجريت فيها الانتخابات،

علا نقابة الجزيرة التي كان من المقرر إجراء انتخابات الإعادة فيها يوم الأحد ١٩ ديسمبر الماضي.

ومن هنا فإن دلالة هذه الانتخابات لا تقتصر على إمكانية تعبئة نصف أو ثلث أعضاء الجمعية العمومية للمشاركة في الانتخابات، كما هو الحال في نقابة الصحفيين حيث من قبل صدور القانون ١٠٠، بل في كونها تكشف أيضا عن اتجاهات تصويت كتلة الوسط.

كتلة الوسط

في الانتخابات السابقة كان معارضي الإخوان يلحون علي أن التجاذب الإخواني في السيطرة على النقابات يتم بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ إلى أكثر تقدير، بفضل أقلية منظمة، في حين كانت الدعاية الإخوانية تؤكد على أن هذه النسبة تمثل مجرد عينة عشوائية، وأن توسيع نطاق المشاركة، سوف ينطوي على نفس الدلالات.

وقد أثبتت نتائج النقابات الفرعية خطأ الادعاء الإخواني، فلم تحرز القوائم التي دعمها الإخوان بأكثر من ٦ أو ٧ نقابات فرعية وهذا معناه أن اتجاهات التصويت بالنسبة لكتلة الوسط، ليست امتدادا بسيطا لاتجاهات المشاركة الأضيق نطاقا.

ويبدو من المؤشرات الأولية أن كتلة الوسط لم تصوت على أساس اعتبارات سياسية أو فكرية، وهي لم تصوت للإخوان أو لغيرهم، بل صوتت على الأغلب على أساس اعتبارات مهنية أو شخصية أو محلية، فاتجاهات تصويت كتلة الوسط أدت في واقع الأمر، إلى تقويم الحقوق الإخواني السابق وتذليله، فهي ليست رصيدا جاهزا للإخوان، فيما يبدو من مؤشرات التصويت. والنتيجة الأهم هنا، هي أن كتلة الوسط قد تلعب دور رمانة الميزان في المعارك الانتخابية المقبلة، وأن توسيع مبدأ المشاركة ليس عنصرا مواتيا للإخوان، رغم أن مجلس النقابة العامة الإخواني هو الذي ساهم في الإشراف.

من المعارضة إلى السلطة

والتراجع الإخواني في نقابة المحامين له أكثر من معنى ودلالة، فقد أعقب هذا التراجع الانتصار الكبير الذي حققته كتلة الإخوان في انتخابات النقابة العامة التي جرت عام ٩١. وكان لهذا الانتصار مغزى خاص لأنه

أضاف إلى مراكز النفوذ الإخواني في النقابات المهنية. أعرق نقابة من نقابات الرأي، ولأنه أيضا تم على حساب كل القوى السياسية الأخرى الرفدية واليسارية والمستقلة. وإذا كان من الممكن تفسير هذا التراجع باتجاهات تصويت كتلة الوسط إلا أنه قد يعبر إلى أسباب أكثر جوهرية، تتعلق بوضع الكتلة الإخوانية في النقابة من جهة، ووضع المعارضة من جهة أخرى.

في انتخابات ٩١ كان الإخوان في المعارضة- أو هكذا بدا- أما في انتخابات ٩٣ انتقلت كتلة الإخوان إلى «السلطة» النقابية. والتفارق بين المعارضة والسلطة قد يفسر أهم أسباب التحول في اتجاهات- التصويت وفي حقيقة الأمر. فإن الكتلة الإخوانية، في انتخابات ٩١، قطعت نفوذا النقابة جاهزة، بعد سلسلة من الصراعات، ميزت وحيدة المجلس السابق «مجلس المحاماة»، وأدت إلى تراجع دوره على كل الأصعدة في القضايا القومية والديمقراطية والمهنية، وإلى تجميد نشاطه، وقد ساعد على ذلك أوضاع المهنة المأزومة بعد رواج عهد «الانفتاح»، وقد اتجه سخط المحامين إلى سلطة المجلس، لاجم تنطوي عليه من عيوب فقط، بل باعتباره «دوليلير» لسلطة الدولة نفسه التي كفت عن تعيين المحامين تنقيها لتعليمات الصندوق وتحول رواجها الانفتاحي إلى حالة من الكساد.

وقد تخلل هذا الصراع فصول مأسوية حادة شملت ما عرف بحرب الكراسي وحرب المحاكم وحرب المنشورات وبلغت ذروتها بانتفاضة المحامين عام ٨٩ ثم أجهز على ما بقي للمجلس من نفوذ حكم محكمة النقض ببطان من مجلس النقابة وقطع باب الترشيح لانتخابات مجلس جديد.

تظف الثمرة

ولم يكن لكتلة الإخوان فضل في حركة المعارضة ضد المجلس. فقد أخذت ثوب المشهد من بعيد، ثم تقدمت الأقلية المنظمة لتظف الثمرة في وضع مزقته الصراعات وانقسمت فيها كل القوى الرفدية واليسارية والمستقلة على نفسها، بينما فقد أحمد الحواجه، نقيب المحامين لعدة دورات متتالية مركزه القطبي السابق، فالتفت الحبال أو كادت حول أرجل أمهر الرافضين، وأحرز الإخوان انتصارهم الساحق.

ووفقا لعادة إخوانية، فلم يكن لكتلة

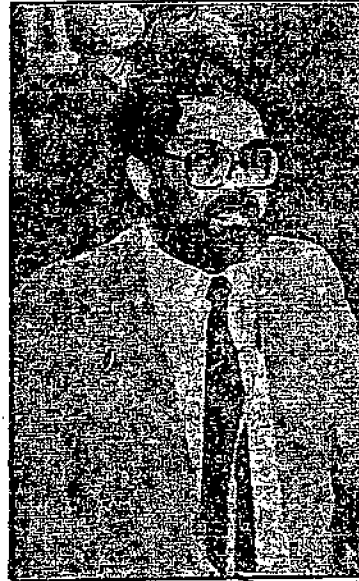
والسردية وسريرا ليس للنقابة مصالح بها، وإعادة ترتيب الهيكل الإداري، لتحويل النقابة إلى نقابة إخوانية، وصرف بدل جلسات أعضاء الكتل الإخوانية، في أول سابقة من نوعها، فضلا عن مخالفات بالجلسة في رحلات العمرة والحج ورأس سدر، والاصطفائية في توزيع منع العلاج، والتبرعات للنقابات الفرعية، فيما لطبيعة الانتماء الإخواني، وجدير بالذكر أن نيابة الأموال العامة تحقق في ثلاثة بلاغات حول هذه الوقائع، في حين رصد بعضها الآخر تقريرا صادرا عن الجهاز المركزي للمحاسبات.

مخالفات انتخابية

ثم أضف إلى هذه الوقائع جميعا ما أثير من مخالفات في كشوف الجمعيات العمومية للنقابات الفرعية، بتحويل كتل من الناخبين في عدة جداول، ونقل آلاف أصوات من كتل إلى كتل غير المشتغلين، ومعظمهم من القطاع العام، الذي تخشى كتلة الإخوان من اتجاهاته التصوريته، ونقل للمعارضين إلى جداول أخرى، أو استبعاد أصواتهم من الجداول تماما... والغريب في الأمر أن الكتلة الإخوانية رفضت تقديم كشف جدول التقييد العام للهيئة القضائية المشرفة على الانتخابات، لإمكانية التحقق من البلاغات المقدمة لها، حول المخالفات في كشوف الجمعيات العمومية، كما رفضت تقديم جداول المعامين في شركات القطاع العام، حتى تعطل احتمال تحديد مقار انتخابية في مواقع الشركات القابضة، ثم غيرت مواقع المقار الانتخابية في آخر لحظة لتشمّل نقابة المهندسين، مما أدى إلى تعطيل الانتخابات النقابية في القاهرة، مرتين، لعدم تسليم الكشوف للهيئة القضائية.

حزب الله

وباختصار فإن كتلة الإخوان التي تراجعت أمام القانون ١٠٠، قد عادت للتحايل عليه ضمانا لاستمرار الهيئة، مع أن إشراف القضاة على الانتخابات يعد مطلبيا ديمقراطيا وليس مطلبيا سلطويا. فضلا عن ذلك فقد تقدم الإخوان بقوائم مغلفة في الانتخابات تحت شعار «نريدها إسلامية»، دون أن يفصروا كيف؟، ولا لماذا هذا الشعار مع أن الإسلام دين أغلبية ومعظم المرشحين ينتمون إليه، الأمر الذي اعتبره معارضوهم امتدادا لصيغة «حزب الله» و«حزب الشيطان»، واختاروا لموقفهم الحقيقي



مختار نوح.. الإخوان



وجيه مونس.. المرابجة

بينما استمرت كتلة اليسار في المواجهة، رغم أن اتجاه ضربة القانون كانت موجهة ضد الاحتكار الإخواني، عن قناعة بعدم تصفية مساعي الهيئة بإجراءات إدارية، تستهدف إحلال الحزب الوطني محل الاحتكار الإخواني.

وبالطبع فإن الإخوان لم ينسحبوا دون عقد مساومة، وتشير المعلومات أن موضوع المساومة كان يحجم التحقيقات القضائية والمحلات الإعلانية في قضية سلسيل في مقابل أمر التراجع الإخواني.

نقابة إخوانية

ولكن التحول في وضع الإخوان من معارضة إلى سلطة لم يقتصر على هذا الجانب، فقد استثمرت كتلة الإخوان وضعها النقابي في توظيف النقابة في تنسيب المؤسسات المالية للإخوان، ومن ذلك طبع مطبوعات النقابة في مطبعة يشارك في ملكيتها صيف الإسلام حسن البنا، أسبئها العام، وإسناد النشر في الصحف إلى شركة إعلانات إخوانية، بعد أن كانت تتم بالأمر المباشر، وأعمال البناء إلى شركتي الحسوم والمدينة المنورة وغيرهما من الشركات الإخوانية، وصرف مختار نوح، أمين صندوق النقابة، ٥ ألف جنيه نقدا من خزانة النقابة، وإيداع شيكين وردا لها بصفة شخصية في الخزينة واستخدام الخط الدولي للنقابة، في مكالمات مع دول كالمانيا

الإخوان شعارات سوى «الإسلام هو الحل» و«نعم نريدها إسلامية» لأن الشعارات الدينية تجمع بينما البرامج تفرق، ولأن الشعار كان ينطوي على جاذبية خاصة في ظل أزمة كل البدائل، ولأنه أيضا كان قد أثبت مفعوله في انتخابات مجلس الشعب عام ٨٧. وبعد انتخابات ٩١ تحولت كتلة الإخوان من المعارضة إلى السلطة وقد توقع المعامون من أصحاب الأيدي المتوضئة خيرا وقيرا ولكن الممارسة سارت في عكس الاتجاه.

مساومات

وتشير وقائع كثيرة إلى أن المجلس الإخواني قد استمر في تجميد دور النقابة في القضايا القومية والديمقراطية، بل إن المعارضة الإخوانية التي علا صوتها في مواجهة القانون ١٠٠ (قانون النقابات المهنية الموحد) سرعان ما خفتت في كل مواقع النفوذ الإخواني في النقابات، بعد إنذار شديد اللهجة بضرورة فض الاعتصامات والتلويح بإجراء الانتخابات على أساس القانون السابق، وشطب أعضاء مجلس الشعب من المهنيين الذين صوتوا لصالح القانون.. إلى آخر الشعارات عالية الصوت التي لم تصمد لإنذار وجهه الرئيس مبارك من ثكنة عسكرية بضرورة فض حركة التمرد.. وإذا كانت حركة المعارضة قد انكسرت أول ما انكسرت في نقابة المهندسين، إلا أن حالة التراجع امتدت إلى المعامين، وبدأ أعضاء المجالس الإخوانية كفض ملح وداب،

من التمددية، خصصا وأن اتجاهات تصويت القوى الأخرى في النقابات تتم على الأغلب على أساس صبغة الائتلاف أو الجبهة وليس الاحتكار. وقد كانت نقابة المحامين، مثلها مثل نقابات الرأي، وعلى الأخص الصحفيين، في كلى جهودها، نقابة ائتلاف، وهذا هو الدرس الذي سقط من الإخوان بسبب المرجعية الفكرية. هذا فيما يتصل بتحول الإخوان من المعارضة إلى السلطة.. فما هو الجديد في موقف معارضيتهم؟

معارضة إسلامية

يمكن تمييز ظاهرتين جديدتين في مواقف المعارضة المنظمة والتلقائية تتصل بالظاهرة الأولى بالمعارضة واسعة النطاق التي مارسها عشرات المرشحين ضد محاولة الاحتكار الإخواني، والجديد في هذه المعارضة أنها تمت من داخل المعسكر الإسلامي، أي من مرشحين يؤكسون انتمائهم للإسلام ويعتبرون التيار الإسلامي، تيار الأغلبية، مع التأكيد على رفض محاولات التكفير ومساعى، الهيمنة التي تنظمها كتلة الإخوان تحت عباءة الإسلام. ولم يكن موقف أقلية تنتمي إلى جماعة

الجهاد أو الجماعة الإسلامية وحدها، وإن وزع بعض أنصار الجهاد منشورات تحت عنوان «نعم تريدنا إسلامية» ولكنهم لهذا السبب بالذات، دعوا الناصحين إلى رفض القائمة الإخوانية. وقد يتصل بذلك أن المعارضة اليسارية للإخوان، لم توجه حملتها هذه المرة ضد الاسم الذي يخفى وراء الإخوان والتيار الإسلامي، بل أدارت الحملة الدعائية ضد الإخوان، فحرمتهم من رصيد دعائي كبير كانوا يعتمدون عليه في مواجهة الخصوم.

اللجنة القومية

ويتصل التطور الثاني بدور اللجنة القومية، التي ترفع شعار قومية النقابة، وتضم ائتلافا من الوطنى والتجمع والناصري والمستقلين وبصرف النظر عن كل ما يثار حول وجود الوطنى في هذا الائتلاف، فإن اللجنة القومية قد وجدت ظروفًا أكثر مواتاة في انتخابات ٩٣ عنها في انتخابات ٩١. ولا تتعلق هذه الظروف بانتقال الإخوان من المعارضة إلى السلطة، بل إن اللجنة القومية - وهذا هو الأهم - كانت مشغلة في نشاطها السابق بالدفاع عن قائمة مجلس قرقته الاخلاقيات، ورماء المحامون بتهمة الفساد،

سيف الإسلام من البناء.. معارسات الإخوان في النقابة العامة



وصدر في حقه حكم قضائي. وقد تحررت اللجنة القومية من هذا الميث في انتخابات ٩٣، وصلت على توسيع نطاق التحالفات وقدمت قوائم مقترحة تضم كل دعاة قومية العمل النقابي، وسعت إلى تركيز القضية ضد الاحتكار الإخواني، وكشفت مساوئ مجلس النقابة من خلال مع أعداد من نشرة والمواجهة التي استندت فيما نشرته إلى صور زكروغرافية من وثائق ومستندات، كما أحاطت مبنى النقابة والمحاكم بشعارات «الدين» «للدهان» «واللقصارة بالأوهان» وقد كتب على علم مصر. ورغم الأثر السلبي لعدم تذييل بيانات اللجنة القومية بأسماء أعضائها، ووجود بعض الرموز التي تسمى إلى شعاراتها وقوائمها الانتخابية، إلا أنها نظمت حملة دعائية واسعة النطاق، ولعبت الدور الأهم في عملية التعبئة لتكتل معارض للإخوان. وتدين اللجنة بالكثير من نشاطها إلى جهود محمد وجيه عباس المشرف على إصدار المواجهة وإعداد الحملة الدعائية.

تقويضات

وجدير بالذكر هنا أن الوفد، قد غاب عن اللجنة، بسبب ما تردد عن وضع عهد العزيز محمد، عضو الهيئة العليا للوفد، على قائمة الإخوان كفتيل للقاهرة، وإن كانت عناصر الوفد قد نسقت مع القوى الديمقراطية في المحافظات، كما أن عهد العزيز محمد كذب عمليا هذه المقولة. كما أن كتلة من اليسار قد غابت عن هذه اللجنة اعتراضا على شمولها للحزب الوطنى باعتبارها أحد المسئولين عن تدهور وضع النقابة، ولما أثير أيضا من ملاحظات حول بعض الرموز التي قدمها في الانتخابات، ولكن الاتجاه العام لضربات هذه الكتلة ضد جماعة الإخوان، التقى مع اتجاه نشاط اللجنة القومية في هذا المجال. فهل هناك ما يشير إلى أن مؤشر التراجع الإخواني سوف يمتد إلى باقى النقابات؟ تبدو الإجابة على هذا السؤال مبكرة، ومن الواجب ملاحظة أمرين في وضع نقابة المحامين. الأول أنها واحدة من أعرق نقابات الرأي، وكانت مجالسها تمثل تعبيرا عن مختلف الاتجاهات. والثاني وجود معارضة نشيطة لسياسة الكتل الإخوانية في المحامين.

ميشيل كامل

نجس اليسار سوف يسكن من جديد

وجوه

في

الأخبار

فريدة النقاش

مات «ميشيل كامل» المفكر والمناضل الشيوعي المصري. مات في «هاوس» غربا عن وطنه، بعد عملية نفي مشنية تعرض لها عدد كبير من المثقفين الوطنيين التقدميين منذ بداية السبعينات، حين طردوا من أعمالهم أو جرى تجميدهم ككتاب وصحفيين ومناضلين سياسيين حيث لم تكن هناك منابر شرعية للعمل السياسي سوى الاتحاد الاشتراكي. وتسد تولت لجنة النظام في التنظيم السياسي الواحد تجميد وطرد عشرات من السياسيين والكتاب والمحاميين والفنانين والإذاعيين وذلك قبل شهر من حرب أكتوبر وتحديدًا في «فبراير.. مارس» عام ١٩٧٣. تلقى ميشيل كامل تربيته السياسية النضالية والفكرية في صفوف الحركة الشيوعية الرشيطة عضوا في منظمة «إيسكرا» الشرارة وفي عام ١٩٧٣ كان قد خرج قبل عامين فقط من معركة ضارية في نقابة الصحفيين مرشحا لعضوية مجلس النقابة التي كان يتنافس على منصب النقيب فيها مرشحان حكوميان هما المرحومان «على حمدي الجمال» و«موسى صبرى». ورغم أن مؤسسة الأهرام التي تكتلت لناصره نقيبها الجمال مع عدد من محرريها لم تضع «ميشيل كامل» في القائمة، فقد حصل حينذاك على عدد كبير من الأصوات جعله يحتل المركز بعد الفائز الأخير مباشرة في قائمة المرشحين ولم ينجح وهو الشيء الذي



(١٨) اليسار/ العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤



أمامهم، وإنسيافاً وراء تحليلات نظرية- كانت راتجة في ذلك الحين- حول «طريق التطور اللاأرأسالي» الذي نظر له بعض العلماء السوفيت، والقول بوجود مجسومة اشعراكية داخل السلطة الناصرية، يمكن أن تؤدي مساندتها من قبل الشيوعيين المصريين إلى دفع اتجاهات التطور التقدمية إلى الأمام، خاصة وأن عيون المعسكر الاشتراكي للنظام في ذلك الحين كان متراملا بالرغم من اعتقال الشيوعيين وتعذيبهم حتى الموت في بعض الأحيان.

ويحلل «ميشيل كامل» هذه الظاهرة في كتابه «قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر» الذي أصدرته دار النازي في بيروت باسم مستعار هو ط.ث. شاكر، فيقول:

«يرجع النظام في تخريب الحركات الثورية من الداخل بتقسيم صفوفها، فأجج الخلافات والصراعات الشائنة، وشراء ورضوخ بعض عناصرها القيادية باحتوائهم في دائرة «الطبقة الجديدة» المتميزة. كما يرجع في أساليب الخداع لإجهاض الحركات الثورية... وعلى سبيل المثال، لم تكن سياسة القهر هي الدافع الرئيسي على حل المنظمات الشيوعية، إذ أن كل أساليب الإرهاب والتعذيب البشعة، والعنف الكبير من الشهداء الشيوعيين الذين سقطوا في معتقلات عهد الناصر، لم يكن لها أثر يذكر على الروح النضالية للشيوعيين خلال الفترة ما بين ١٩٥٩-١٩٦٤، الذين كانت

أصابه بنوع من المرارة لأن بعض قطاعات من اليسار لم تدع له وزناً لم تمنحه أصواتها من الأساس.

وقد شهد العام التالي مباشرة لهذه الانتخابات بروز عدد من المنظمات الشيوعية في ساحة العمل السياسي، وتزايد نشاطها في الجامعات وفي أوساط الطبقة العاملة والمثقفين وفي القلب منها الحركة الطلابية الناهضة التي وصل كفاحها لنفوة من ذراه الكبرى في الاعتصام الشهير للطلاب في ميدان التحرير (يناير ١٩٧٢) حيث بقوا في الميدان حتى الصباح حين هاجمتهم الشرطة واعتقلت مئات منهم. وكتب أصل دنقل قصيدته الشهيرة «أغنية الكهكة الحجرية». شكلت هذه الحركة لجنة قيادية لها، وأخذت هذه اللجنة بتخاطب العمال الذين شكلوا بدورهم لجنة في حلوان وولدت مرة أخرى نواة للجنة العليا للطلبة والعمال، استلهاها وقتلاً لثراث الحركة الوطنية المصرية في نهاية الأربعينات، والتي توجها ولادة اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال التي قادت البلاد في أعنف هجوم جماهيري شامل على مواقع الاحتلال البريطاني المتحالف مع القصر والرجعية.

كان «ميشيل كامل» متفهماً في كل هذا الجيشان الوطني ذي العنق الشعبي المتنامي، احتجاجاً على تقاعس نظام السادات في مواجهة الاحتلال الصهيوني وأنهيار مستوى معيشة الكادحين وانتقاص حقوقهم في ذات الوقت.

ثم كانت إجراءات لجنة النظام في فبراير ١٩٧١ هي رد قسري الثورة المضادة بما تملكه من إمكانيات إدارية على التهور في البلاد. وحين صدرت قرارات العزل كان «ميشيل كامل» يقوم بمهمة صحفية خارج الوطن ثم بقي في الخارج منذ ذلك الحين، أي أنه قضى العشرين عاماً الأخيرة من عمره خارج وطنه. بعد أن كان قد أسهم منذ عام ١٩٦٥ حتى خروجه في تحرير وتوجيه مجلة «الطلعة» التي عمل مديراً لتحريرها تحت رئاسة لطفي الخولي وبالاشتراك مع «أبو سيف يوسف» وأبراهيم سعد الدين، وهند الرازي حسن، ولؤاي مرسى، ورفعت السميد، ومحمود الحسني، وإسماعيل حري... وآخرين».

كانت مجلة «الطلعة» هي مساحة التعبير المتاحة للماركسيين المصريين الذين كانوا قد خرجوا من المعتقلات والسجون قبل عام واحد (١٩٦٤) وحلوا منظماتهم بناءً على وعود من النظام بفتح أبواب الاتحاد الاشتراكي

لهم مواقف بطولية مرموقة. فكانت تصفية الحركة الشيوعية نتيجة-بالإضافة إلى انتهازية القيادات- مخطط ذكي للسلطة، عندما أكد عهد الناصر قناعته بالإشتراكية، وتحدث عن الدور القيادي للطبقة العاملة، وضرورة إحداث ثورة في جهاز الدولة، والحاجة إلى حزب اشتراكي يقود الاتحاد الاشتراكي ويوحد «كل القوى الاشتراكية» وشرع في تشكيل التنظيم السري وأشرف بنفسه على التنظيم، وعلى إدخال عدد متزايد من الماركسيين في المراكز القيادية- وذلك قبل حل الحزب- وأتاح لهم حرية العمل، وعلى أساس التزامهم بالماركسية- اللينينية- التي كان يجري تجنيد عناصر جديدة على أساسها دون اعتراض من قيادة التنظيم. وبلغت حبكة الخدعة أنه عندما جرى اعتقال بعض العمال في مصنع القيوم للنسيج بخلوان، أفرج عنهم في الحال بمجرد اتصال تليفوني من مسئول هذا القسم، وزير الداخلية، وقد خلق هذا المناخ تصوراً زائفاً عند عديد من هذه العناصر بإمكانية تحويل التنظيم السري تدريجياً إلى حزب للطبقة العاملة، وبعد حل التنظيمات الشيوعية مباشرة، وبدعى إعادة التنظيم السري على أسس جغرافية تم تبرير الغالبية العظمى من العناصر الماركسية ولم يستمر بداخله إلا عدد قليل مكافأة لهم على دورهم في حل الحزب...

في بيروت توالى كتاباته في صحيفة السفير التقدمية التي أصدرها «طلال سلمان» وأصدر «ميشيل كامل» مجلة غير دورية هي «كتابات مصرية» وحين غادر بيروت بعد أن اضطرت السفير لإيقاف كتاباته وتعاملها معه سائراً إلى باريس، وهناك أصدر مجلة «اليسار العربي» التي كانت لساناً لكل القوى التقدمية العربية. ولكن الرقابة العربية منعتها من دخول غالبية البلدان العربية، مما أشعر «ميشيل كامل» وفريق العمل الثقاني الذي كان يعمل معه تطوعاً بالمرارة والعجز لأنهم لم يستطيعوا الوصول إلى القاري. العربي الذي يشدون الوصول إليه في كل مكان، وهي المعنة الدائمة التي تقع فيها المطبوعات التقدمية حيث هي فريسة العجز المالي من جهة والرقابة على المطبوعات من جهة أخرى.

في كتابه عن «قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر» والذي أهداه إلى كل المناضلين من ضمنتهم والرفاق في خضرة البراعم من الأجيال الجديدة، امتصوا عصارة الثورة من تربتها

ولكن الصبء كله يقع على هامش المنظمات الشيوعية. والمنطق العلمي الموضوعى يقول أنه لو كانت الطبقة العاملة التى جاءت غالبيتها فى ذلك الحين من أصول ريفية، وانتشرت الأمية فى أوساطها لو كانت ناضجة حقاً لاستطاعت أن تبرز من صفورها قياداتها السياسية دون حاجة ماسة لقيادة من المثقفين- أي المنظمات الشيوعية- التى تعرضت للعزلة والانقسام بدورها لأسباب كثيرة، منها وفى قلبها ضعف الطبقة العاملة، وعزل بعض القيادات الشيوعية مثل ميشيل كامل نفسه من الحياة الواقعية لهذه الطبقة..

كذلك فإن نقد ميشيل كامل للاتقاسمية والتشردم وهو داء متأصل فى الحركة الشيوعية المضرة لم يمتد لنقد النفس وخاصة فيما يتعلق بدورها هو الشخص فى الدعاية للتنظيم الطبقي ولحل المنظمات الشيوعية، وهو النقض الذى يصيب تحليله بازواجية المعايير معيار للأخرين ومعيار آخر للنفس، ولا تنفى هذه الإزدواجية أن ميشيل كامل تقع دائماً بالعقل العلمى الصافى المنظم، الذى حولته القرية إلى عقل رابض يتابع تحولات وصراعات الواقع الوطنى عن بعد وأحياناً ما يحشرها فى الفكرة النظرية إذا ما استعصمت الوقائع على الفكرة المسبقة.. هكذا رأى فى قمره جنود الأمن المركزى انتفاضة شعبية منظمة ذات أهداف وأساليب واضحة، وأخذ يوقع الإدانات على القرى السياسية التى لم تلتحق بالانتفاضة..

ولكن هذه الملاحظات لا تنقص من حقيقة أنه كان مناضلاً صلباً من أجل الاشتراكية لم يتزلزله أبداً إلى سوء الخلق باسم الضرورات السياسية وهو ما اتزلق إليه بعض الشيوعيين السابقين الذين سرعان ما تكشف غيائهم السياسية عن مصالح صغيرة ضيقة وأطماع شخصية لم تفلح عضلات التنظيم والرقابة فى إخماتها.

وداعاً ميشيل كامل ومن عسيق الأسف أن مورتك جاء فى زمن باتس هو زمن الاتهامات والتراجعات.. ولكن لعلك بتدركك الخلافة وعمق بصيرتك قد صرفت من التطورات الجهنمية البهيمية أن نجم والحصار سوف يمزق من جديد.. وأن روحك سوف تفرغ على نهوض القادم.. ليكون الوداع أقل وطأة، وحدة الألم أخف قليلاً..



المصالح الوطنية والقومية وتشديد الاستغلال ضد الكادحين، وعدم قدرة القوى الوطنية والتقدمية على إحداث التغيير المطلوب.. ولعله بسبب غيابه الطويل عن مصر، لم يكن يعرف على وجه الدقة كيف تطور صعود الفئات الطبقية فى السلطة وهو الذى أشار أكثر من مرة فى كتابه إلى نحو هذه الفئات مبكراً مع مظاهر الاستهلاك الترفى التى اجتاحت البلاد قبل وبعد هزيمة ١٩٦٧. أى قبل إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى الساداتية وهو الطريق الذى أقضى إلى ما نحن فيه الآن.

ورغم ذلك كثيراً ما كان ميشيل كامل يسقط أحلامه على الواقع، وفى تحليله للخريطة الاجتماعية قبل ثورة يوليو - التى يسميها حركة رغم إقراره بأنها أحدثت تغييرات جذرية فى المجتمع المصرى.

يقول.. «والواقع أن الطبقة العاملة كانت مهينة لأن تلعب دوراً أساسياً فى الحياة السياسية، فقد قامت بنشاط واسع سواء على مستوى النضال الطبقي أو الكفاح السياسى على الصعيد الوطنى الديموقراطى، وشاركت بالإضرابات والمظاهرات السياسية. ومن هنا تبرز مسئلية الحركة الشيوعية بانتقاساتها وعزلتها نتيجة تمرد البرامج ما بين يسارية انحرالية ويمينية ليبرالية، مما حال دون تلمود خط نضالى ثورى موحد قادر على كسب الطبقة العاملة وقيادتها..»

وطبقاً لهذا التحليل فإن الطبقة العاملة كانت بخير، ناضجة بما يكفى

الخصبة، وقتلوا ونهتوا أصلب عوداً وأكثر عزماً وتصميماً على متابعة الطريق واختراق المعتبات، لتحقيقاً، لأهداف شعبنا وتطلعاته إلى مجتمع تحت فيه كل جلور الاستغلال والاستعباد والقهر... حاول معالجة مشاكل الوطن بنظرة شاملة تنهض على التحليل الاشتراكي العلمى الدقيق، والتعرف بصراحة ودون أى أوهم على حركة الطبقات وصراعاتها وطبيعة السلطة الناصرية كتحجيس عن البرجوازية الصغيرة الوطنية التى طالما وقعت فى وهم إقامة التوازن بين الطبقات والفئات الاجتماعية، وكأنها هى نفسها تقف بينا عن المصالح المتصارعة. وتابع تطورها فى المراحل المختلفة سواء حين كانت تمهيرا عن الوسط، أو حين انتقل مركز الشغل فيها بعد انقلاب السادات فى مايو إلى اليسار بعد أن أطاح باليسار ثم الوسط وكشف الكتاب عن البذور الأولى لعسكرة الدولة وهو ما تقاسم من ظروفنا الراهنة ليشكل خطراً حقيقياً على أى تطور ديموقراطى. ونقد المنظمات الشيوعية نقداً مبرراً بسبب انتقاساتها وتشردمها، وتنبه مبكراً لحقيقة تحول الدولة إلى جزء من القاعدة الاقتصادية بحكم مشاركتها الفعلية فى الإنتاج بعد حركة التمهير والتأميمات لها، وليس مجرد كونها جزءاً من البناء الفوقى، وتأثير هذه الحقيقة الفعالة على تعثر المجتمع المدنى وصعوبة تجذره.

وأذكر أننى حين زرت باريس سنة ١٩٨٣ - وكنت أحرص كلما ذهبت إلى هناك - ولو عبوراً - أن أزوره وأستمع إليه، أننى حكيت له عن رسالة أرسلتها لى الدكتور «سهر القلماوى»، رداً على يوميات كتبها فى جريدة الأمانى أدين فيها دورها فى مجلس الشعب فى الحث على استصدار قانون يقيد حرية الصحافة بسبب حملة صحف المعارضة على الطريقة التى حصل بها «جمال أنور السادات» على شهادته من كلية الهندسة.

كانت الفكرة الرئيسية فى رسالة الدكتور «سهر القلماوى» أن أى عمل سياسى أو عام من خارج مؤسسات الدولة والنظام تحديداً يستهدف التغيير، سوف يكون دائماً عبثاً يتطلب تضحيات هائلة ممن يقوم به، أما قدرة هذا العمل على إنجاز التغيير المطلوب فمشكوك فيه.

انتهى ميشيل انتباهها إضافياً لهذه الفكرة وأخذ يناقشنى فيها من كل جوانبها. وكان ذهنه مشغولاً فى ذلك الحين بما يبدو أنه استقرار ومقدرة النظام القائم على إهدار

الهجوم على السنة ورموزها

خليل عبد الكريم

يقط وعقل نفاذ ولا يكتفى بقراءة سطورها بل ما بينها، ذلك أن المسكوت عنه فيها لا يقل خطراً عن المسطور، والشئ جرد وهو يطالعها عن كل عاطفة ولين عن نفسه أية فكرة سابقة، إنه إن فعل ذلك فسوف تتجسم أمامه صورة شبه كاملة لتلك الفترة النادرة في تاريخ العرب وتنعى بها فترة ظهور الإسلام والدعوة إليه بالمحسنى والكلم الطيب في مكة ثم نشوء الدولة القرشبية في يثرب - المدينة - وكيف تغير الخطاب كلية لدى النصوص كما سارست موجبات قيام الدولة فعالياتها الطبيعية على التحركات العملية وهو ما يحدث في أى مكان طوال تاريخ البشرية.

إن اختلاف طور الدعوة إلى الله عن طور الدولة وتحصول الإسلام من دين في مكة إلى دولة في يثرب - المدينة وانتقال لهجة الخطاب في النصوص وتباين الأفعال في الحقيبتين، كل ذلك صورته السنة بشقيها القولى والعلى أدق تصوير وأبرزه بكيفية محسوسة وهيئة ملموسة، حتى اننى لطول قراءتى في السنة والسيرة أتعجب من الذين يسألون بسذاجة شديدة يحسدون عليها: كيف ترتكب جماعات العنف في تيار الاسلام السياسى كل هذه الاعمال؟

إذن الهجوم على السنة ورموزها بقدر ما هو هدم للإسلام فإنه يضر أبلغ الضرر بما تدعو اليه وآخرون كثيرون من ضرورة كتابة التاريخ العربى الإسلامى كتابة علمية موضوعية محايدة، لأن السنة والسيرة النبوية قدان الباحثين والدارسين بكثر ثمين لا تقدر قيمته من المادة اللازمة للتاريخ الصحيح لتلك الحقبة على وجه الخصوص، والذي فى نظرنا أنه لم يكتب لأن بموضعية.

ليس صحيحاً على الإطلاق ان تدوين السنة تأخر حتى منتصف القرن الثانى الهجرى، بل بدأ مبكراً ركان بعض الصحابة يكتبها فى حياة الرسول عليه السلام منهم: عبد الله بن عمرو بن العاص - المدفون فى مصر نور الله ضريحه والمجال لا يتسع لإيراد الأدلة على ذلك.

إن هدم السنة هدم للإسلام ذاته.

فما الذى عرف المسلمين به: الصلاة والسلام والزكاة والحج؟

إن ما جاء بشأنها فى القرآن الكريم ورد مجملاً والسنة هى التى فصّلتها وهذا مجرد مثال.

وكما كان يوصف شعر ما قبل الاسلام (يسمونه الشعر الجاهلى) بأنه «ديوان العرب» فكذلك فى رأينا أن السنة هى «ديوان الاسلام» ولله المثل الأعلى ثم لرسوله وقد ضرب الله عز وجل مثلاً لنوره بالمصباح والمشكاة.

من أراد أن يعرف حقيقة الاسلام فعليه بكتب الاحاديث ومؤلفات السيرة النبوية (التي تثل الجانب التطبيقى) وخاصة التراثية: وليرأها بعين مفتوحة وبصورة واعية وذهن

الهجوم على السنة ورموزها مثل أبى هريرة وعكرمة سولى ابن عباس والأوزاعى «فقيه الشام» - طيب الله ثراهم - أصح (مروضة) أو صرعة كما يقول اللبنايون يارسها البعض هنا أو هناك حتى بين الذين ينسبون أنفسهم إلى الأصولية.

القذح فى الصحابة والتابعين الذين نقلوا إلينا السنة يتم بكيفية زائفة بعيدة عن الروح العلمية وعن الموضوعية، وذلك بانتقاء بعض ما قاله خصومهم فيهم! فى حين انه لا توجد شخصية: سياسية أو علمية لم تنج من ذكر مثالب، فالشيخان (أبو بكر وعمر) وذو النورين عثمان رضى الله عنهم ما زالوا حتى هذه اللحظة هدف ذم لدى الشيعة الإمامية الإثنى عشرية (إيران)، وكانوا كذلك عند بعض فروع المعتزلة والخواارج أما الأمام على - كرم الله وجهه - فقد كان موضع سب وقذف على منابر الأمويين مشارقة ومغاربة (ماعدا عمرو بن عبد العزيز رحمه الله) - هؤلاء هم الخلفاء الراشدون.

وفى مجال العلم يكفى أن نذكر أن البخارى صاحب أصح كتاب بعد القرآن الكريم رماه الإسماعيل بن حجر العسقلاتى، وهو من هو - بالتدليس نعم بالتدليس، إذن من البسير التقاط عبارات التعيب وإبرازها وإيهام القارىء - غير المتخصص - إنها هى التقويم الصحيح للشخصية، وغض الطرف عما قاله الآخرون - وغالباً يشكلون الأغلبية - مدحاً وإشادة وهذا المسلك منافي لتنهج العلماء النزيهين، وهو إن جاز فى جانب بعض الفقهاء، فإنه لا يصح فى حق أئمة الأمة الأعلام، الذين حملوا إلينا أقوال وأفعال الرسول عليه الصلاة والسلام والذين قتل: كتب الصحاح والمسانيد برواياتهم.

أنفاق الحكومة والصندوق

● الدولة تتوقف عن الانفاق على التعليم الثانوي والجامعي
● بيع البنوك وشركات التأمين فذلك العام الحالي

حجم الحصيلة النهائية من الضرائب، التي تقل مزودا خاصا من شوارده الدولة.

وما زال الصندوق يطالب بإجراء مزيد من الإجراءات اللازمة لخفض عجز الموازنة، وذلك باستكمال وسائل ترشيد الإنفاق الحكومي، بحيث يتلائم، ما يقع تحت اسم الدعم، على أن يتم البحث عن وسائل جديدة لتعويض مستحق الدعم، ويقترح الصندوق والبنك الدولي في ذلك صرف بدلات نقدية مثل بدل رغيف العيش.

بدائل الدعم

وعلمت «اليسار» أن هناك دراسة تجري حاليا بين الحكومة والبنك الدولي لبحث الوسائل اللازمة لكيفية إعادة توزيع الدعم، وتركز الاقتراحات في صرف بدلات نقدية تحت مصنفات مختلفة مثل بدل إسكان، وبدل سلع استراتيجة وبدل إنتاج «حافز إنتاج» للمنتج الزراعي والصناعي، وغير ذلك وأهمها بدل السلع الغذائية.

وتوصلت جولة المباحثات بين الحكومة وصندوق النقد الدولي خلال جولة المراجعة الأولى إلى إصدار قرارات تنفيذية لاستمرار خفض الحد الأقصى للرسم الجمركية إلى ٧٠٪

محمود الحضري

إلى ٣٥٪ وكشفت المراجعة من أن الحكومة المصرية قامت حتى نهاية ديسمبر ١٩٩٣، بإطلاق أسعار ٩٠٪ من السلع المختلفة - بما في ذلك السلع الغذائية وآخر تلك السلع الأرز والمكرونة والدقيق. حيث أطلقت أسعارها وفقا للأسعار العالمية - العرض والطلب -

وأصدر وزير التمرين المصري في هذا الشأن قرارا بحرية تحديد أوزان عيواتها كجزء من إطلاق أسعارها.

ويرى الصندوق أن اتحاد الحكومة المصرية لخطوات سريعة في مجالات تحرير آليات الاقتصاد، كان وراء زيادة حجم الاحتياطي، بالبنك المركزي المصري من النقد الأجنبي إلى ما يقرب من ١٥ مليار دولار، وتدفع استثماري كبير موضعها في ذلك أن الاستثمار أحد أهم وسائل جنيته هو إخضاع آليات الاقتصاد لقوى السعر وتوقيع المناخ، مشيرا في هذا الشأن إلى ضرورة إعادة النظر في مسألة الإعفاءات الضريبية الداخلية للاستثمار المعمول بها في مصر، نظرا لتأثيرها السلبي على

على مدى عشرة أيام كاملة من ٤ إلى ١٤ ديسمبر الماضي قام وفد من صندوق النقد الدولي بعقد أكثر من ٣٠ جلسة عمل مع كبار المسئولين بالحكومة لمراجعة مائذته حكومة د. عاطف صدقي من إجراءات اقتصادية في اتجاه «تحرير» الاقتصاد القومي على مدى الشهر الستة الأخيرة لبيان مدى الالتزام ببرنامج المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي وفقا لما ورد في خطاب التوازي بين الحكومة والصندوق في أغسطس الماضي والمطبق بأثر رجعي من يوليو.

أوضح وفد الصندوق في تقرير لرئيسه د. عهد الشكور شعلان أن الحكومة المصرية قامت بتنفيذ إجراءات وإصدار قرارات تجاوزت ما توقعه خبراء الصندوق. الأمر الذي كان سببا في موافقة مجلس إدارة الصندوق على مد برنامج الإصلاح خلال مرحلته الثانية إلى ثلاث سنوات رسميا لتنتهي تلك المرحلة في منتصف عام ١٩٩٩.

وكشفت المراجعة الأولى عن أن الحكومة اتخذت خطوات سريعة، منها ما هو ملحق وغير الملحق، لتحرير الأسعار والمعدنات، واتبعت في ذلك أسلوب عدم الإعلام - بشكل أساسي - لضمان احتواء ردود الفعل الجماهيرية وفي هذا الإطار تم زيادة أسعار الاستهلاك الكهربائي المنزلي والتجاري مرتين في الفترة الأخيرة، بواقع ١٠٪، كما قامت برفع أسعار المواد البترولية من الطاقة على مرحلتين بواقع ٣٠٪

(٢٢) اليسار/ العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤

بدلاً من ٨٠٪ ليسرى تطبيقه مع نهاية ديسمبر المنتهى. على أن يسرى التخفيض بشكل تدريجي حتى يصل الحد الأقصى للرسوم الجمركية إلى ٤٠٪ ويكون معيار الكفاءة الإنتاجية والجودة والمناصفة بين المنتج المحلي والمستورد هو الأساس دون النظر لأية معايير أو وسائل أخرى. وأن تكون الحماية مقتضية فقط على مدى نسبة المكون المحلي في المنتج حسب أهميته و حاجة السوق له.

ومن المناجحات التي كشفت عنها مفارقات المراجعة لبرنامج الحكومة وصندوق النقد للإصلاح أن عام ١٩٩٤ سيشهد بداية إلغاء ما كان يسمى بالقوائم السلبية. ويدخل في ذلك الاستثمار في مجالات استراتيجية بل بعضها يرتبط بإنتاج حربي، وفتح باب الاستثمار بكافة أنواعه في سبائك أمام رجال الأعمال دون وضع قيود إلا في أضيق الحدود.

وفي الوقت الذي تؤكد كل من الحكومة والصندوق على أن الإصلاح الاقتصادي يستهدف بالأساس حماية محدودى الدخل ورفع مستوى معيشة يتفقان على تسمير الخدمات - المجانية - وأن يتحمل المواطنون التكلفة الاقتصادية - الفعلية - لكل خدمة، بما في ذلك خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب، والغاز والشبكات الكهربائية. علاوة على تحميل المنتج تكلفة ما يسمى بشروعات البنية الأساسية. وبأن في قائمة ذلك مصروفات وتكاليف صيانة الجسور والطرقات والمصارف والصرف المغطى والتي تختم المنتج الزراعي في أراضي الوادي والدلتا. ولم تسلم باقي الخدمات من مطالب الصندوق وتمهيدات الحكومة ففي مجال النقل والمواصلات، هناك اتفاق في وجهات النظر بينهما بالوصول خلال فترة زمنية قد لا تزيد عن ثلاث سنوات من الآن إلى سعر اقتصادي وسعر التكلفة، لأسعار النقل العام سواء داخل المدن أو بين الأقاليم، بما في ذلك أسعار النقل بالطائرات.

وكشفت المراجعة الأولى لاتفاق خطاب التوابا بين حكومة د. صدقي وصندوق النقد عن تدن واضح بنسبة لا تقل عن ٤٥٪ من حجم الصادرات السنوي خلال العام المنتهى.

والغريب أن الحكومة والصندوق اتفقا فيما يتعلق بهذه المسألة بأنها ترجع إلى حالة

الكساد التي تسود العالم منذ سنوات خاصة في أوروبا، واضطراب أسواقها، والتغيرات والاضطرابات التي تشهدها دول الكومنولث والتي كانت من أهم الأسواق الاستيعابية للسلع المصرية.

ويتفق الطرفان - الحكومة والصندوق على فكرة إنشاء مؤسسات خاصة بالتسويق وقادرة على النجاح فيه وتقديم تسهيلات للمصدرين وإصدار قانون خاص بذلك.

وهو وقوانين

وتستمر الوعود من الحكومة للصندوق، فبالرغم من اعتراف صندوق النقد بأن أسعار المنتجات من مشتقات البترول في مصر أعلى من الأسعار العالمية بنحو ١٠٪ على الأقل، إلا أن الحكومة تعهدت بتحريرها دائماً لاستجلاب مزارع جديدة ومتكررة. ووضع جدول دوري لرفع أسعار السلع البترولية مثل الكيروسين والسرور والمازوت كل فترة.

وينطبق نفس الوعد على أسعار الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي والهواتف وأجهزة استهلاك المياه ورسوم الصرف الصحي.

كما تعهدت الحكومة بإصدار عدة قوانين

★ المرحلة الثانية والثالثة
من استراتيجية الخصخصة تنفذ قبل منتصف ١٩٩٥.

★ إلغاء الخدمات المجانية ..
وتحميل المواطنين تكلفة مياه الشرب والصرف الصحي وصيانة الجسور والصرف المغطى.

★ تراجع الصادرات بنسبة ١٠٪

★ بيع أصول لشركات القطاع العام بما قيمة ٢,٥ مليار جنيه خلال عام ١٩٩٤.

خلال عام ١٩٩٤ تجاوز عددها عشرة قوانين بهدف دعم برنامج الإصلاح والتحرير الاقتصادي والانتقال السريع إلى الاقتصاد التائري.

وتشمل قائمة القوانين الضريبة الموحدة وقانون الاستيراد والتصدير والتد الأجنبي والإسكان بمرحلتيه الأولى والثانية والعمل الموحد تحرير تجارة القطن.

واعتبر الصندوق ما نفذته الحكومة المصرية في مجال الخصخصة التزاماً بما تم الاتفاق عليه، حيث قامت الحكومة خلال عام ١٩٩٣ ببيع أصول تجاوزت قيمتها السوقية ١.٣ مليار جنيه، وستشهد الشهور الأولى من عام ١٩٩٤ بيع أصول تتجاوز قيمتها ٢.٥ مليار جنيه.

وسيل خلال شهر يناير الحالي وفد من البنك الدولي يضم مديره التنفيذي لمراجعة ما تم في مجال الخصخصة باعتبار أن البنك الدولي هو المعنى أساساً بقضية بيع القطاع العام.

وأكدت الحكومة التزامها بدراسة تفصيلية لخصخصة أصول الهيئات الاقتصادية خاصة الصرف الصحي والكهرباء والسكة الحديد والنقل والهيدرو، على أن تأتي مرحلة تلك الهيئات بعد مراجعة كافة التجارب الماثلة في دول أخرى.

وكان خطاب التوابا بين الحكومة وصندوق النقد قد كشف عن جوانب جديدة منها التزام الحكومة بخفض الاستثمارات العامة برأع ٥٠٪ خلال العام المالي القادم لتتصر على مجالات محدودة واستبعاد الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي والقانوني العام، وتصر الاتفاق على التعليم الفني فقط.

كما كشف خطاب التوابا عن اقتراح حكومي بتطبيق المرحلة الثانية والثالثة لضريبة المبيعات بحيث يتم تحميلها من تاجر التجزئة قبل منتصف عام ١٩٩٥، بعكس ما أعلنه د. عاطف صدقي رئيس الوزراء ووزير المالية في هذا الشأن.

وتبين أن الحكومة تعهدت بتخصيص عائد بيع شركات القطاع العام لسداد عجز الموازنة وإعداد شركات أخرى للبيع والالتزام بالدخول خلال عام ١٩٩٤ لبيع البنوك وشركات التأمين وهو ما نقاه رئيس الجمهورية.



التدريب، أو غسيل المخ لتطهيره من بقايا الأفكار الاشتراكية كما سجد في ورقة رجال الأعمال فيما بعد.. وكان آخرها ما سمي بالبرنامج التدريبي للتعريف بقانون العمل الموحد، الذي عقد من ٤-٩ ديسمبر ١٩٩٣ بمركز التدريب الإداري التابع لوزارة القوى العاملة، وحضره خمسة عشر نقابيا من نقابات عامة ولجان نقابية مختلفة، وبعض موظفي وزارة العمل، ومندوبين عن اتحاد الصناعات المصرية.

احتجاج على المسكرة

تصور فريق النقابيين في هذا البرنامج، أنهم سيتلقون تقارير عما انتهت إليه لجان إعداد المشروع للمناقشة على ضئها مع الأطراف المختلفة، خاصة وأن أساتذة القانون وعلى رأسهم د. أحمد حسن البري مقرر اللجنة العامة والأستاذ بكلية حقوق القاهرة شاركوا في هذا البرنامج. إلا أنهم فوجئوا بأن الهدف من البرنامج ليس مشاركتهم وإنما جس نبضهم واستخراج أفكارهم حول المحاور العامة التي يطرحها منظمو البرنامج ومحاولة إقناعهم برؤى مسبقة لا تأخذ في اعتبارها آراء العمال والنقابيين.

طالب فريق النقابيين منذ اليوم الأول بالاطلاع على تقارير اللجان المشكلة لأعداد مشروع القانون، ولم يتم هذا طوال الإسراع المقرر للبرنامج، مما أثار استغرابهم، فقدموا ورقة في نهاية البرنامج بملاحظاتهم جاء فيها «ودع ضمن فقرات البرنامج في اليوم الأول قراءة أولية لمشروع القانون، ولكن الجهة المعدة لم تقم بهذا، بل وأصرت على إنكار وجود نصوص تم إعدادها رغم توافر هذه النصوص بين أيدي المشاركين»

بل وجود معلومات حول الاتفاق على عدم اطلاعتنا على هذه النصوص مما يخل بالشفقة الواجب توافرها بين لجنة المشروع وفريق العمال».

مخطط مكشوف

المخطط الحكومي لإخراج مشروع القانون سيناريو عسكري، اكتشفه النقابيون المشاركون في البرنامج المذكور، وصاغه باسمهم «عهد الرحمن خير» أمين عام نقابة الانتاج الحرس في تقرير موجه إلى السيد راشد رئيس اتحاد نقابات العمال في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣.

علاقات عمل جديدة تصاغ في الخفاء

قانون العمل الموحد يوشك على الانتهاء في غيبة النقابات والرأي العام

حسن بدوي

مازال الصراع حول علاقات العمل الجديدة في ظل الخصخصة، دائرا في كواليس الفنادق ذات الخمس نجوم، والمقرات والمراكز التابعة لوزارة القوى العاملة.

ورغم مرور عامين تقريبا على تشكيل لجنة إعداد مشروع قانون العمل الموحد، وانتهاء اللجان الفرعية الست لإعداد أبواب المشروع من تقاريرها.. تهرص الحكومة ليس فقط على إبعاد الطبقة العاملة والأحزاب عما يطبخ من نصوص تتعلق بمستقبل العاملين بأجر والذين تجاوز عددهم ١٤ مليون عامل طبقا لأرقام الخطة الخمسية للدولة- ٨٧-١٩٩٢، وإنما أيضا على إخفاء هذه النصوص حتى عن قيادات التنظيم النقابي للعاملين، باستثناء المشاركين منهم في لجنة إعداد القانون، وهما المستشار القانوني لاتحاد نقابات العمال جاد رضوان الذي ترفى الشهر الماضي، ود. محمد عبد الله نصار سكرتير الشئون الاقتصادية بالاتحاد.

غسيل مخ أولا

وبينما يشارك خبراء منظمى العمل الدولية والعربية في المناقشات الدائرة في الكواليس حول مشروع القانون، تتعامل الحكومة واللجنة العامة للمشروع مع الأمر باعتباره من الأسرار العسكرية التي لا يجوز إفشاؤها قبل الانتهاء من الصياغة النهائية وتقديمها إلى مجلس الشعب.

وبدلا من مشاركة العمال والنقابيين والأحزاب والرأي العام في مناقشة هذا المشروع الهام، اكتفت الحكومة بالاستجابة لطلب رجال

الأعمال المسجل في الورقة المقدمة منهم إلى اللجنة العامة للمشروع.

تقول الورقة «لأنحسب أنه في الإمكان تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية دون تنمية بشرية تمتع بخطوات الإصلاح الاقتصادي- أي التحول إلى الخصخصة.. ويقتضى ذلك بالطبع أن تولي قضية التعليم كل اهتمام حتى تمكن الأجيال المقبلة من المشاركة في مجتمع اقتصادي حر. ولكن هذه الأجيال مازال أمامها سنوات - تطول أو تقصر- للمشاركة في الإنتاج لذلك فإن الأهم في الوقت الحالي أن نركز على الموارد البشرية المشاركة بالعمل في عملية الإنتاج، حتى يمكن تبديل مفهومها لعلاقات الإنتاج وتدريبها بحيث تستطيع أن تجاري التقدم التكنولوجي الذي سيفرض نفسه على السوق المصرية ما أن يبدأ الإنتاج على أسس السوق والعرض والطلب.. لابد من تركيز الجهد في المرحلة المقبلة على شرح متطلبات التحول الاقتصادي والدور الذي يلقيه على عاتق الشركاء الاجتماعيين، وعلى الأخص القيادات النقابية والعاملين في وزارة القوى العاملة ووزارة التأمينات».

استجابت الحكومة.. وبدأت دورات

(٢٤) اليسار/ العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤

وبدا التقرير بانتقاد الاتحاد لعدم تزويد فريق العمال المشاركين في هذا البرنامج بالمعلومات حول ما توصل إليه الخبراء الممثلون للاتحاد العام في لجان المشروع وأضاف دوهي ظاهرة نفسها في غياب وجهة نظر العمال خصوصاً وهناك تعديلات يجري إعدادها في تشريعات الضريبة الموحدة، والتأمين الصحي، كما أن سياسات جديدة للاستثمار تم استعراضها في لقاءات عديدة بين رئيس الوزراء والاتحاد الصناعيات والغرف التجارية، وجمعيات رجال الأعمال بعيداً عن الاتحاد العام لنقابات العمال.

ثم أشار التقرير إلى أنه تم خلال البرنامج التدريسي المذكور عرض ورقة مجهزة المصدر تتضمن مجاوزات على حقوق العمال، وبعد انتقاد النقابيين لها أعلنت إدارة البرنامج المشرفة على إعداد مشروع القانون أنها ورقة جمعية رجال الأعمال. ووصف التقرير ذلك التصرف بأنه كان «بالونا للاختيار». كما أشار إلى أن لجنة إعداد المشروع تزمع عقد مزيد من الدورات تحت مسمى استطلاع الرأي، وهو ما لا تنطش إليه، إذ أنه محاولة لخلق تيارات متضاربة، ولذا تؤكد على ضرورة الوصول إلى وجهة نظر محددة للتنظيم النقابي.

وحدد التقرير ثمان نقاط يجب تحديد وجهة النظر النقابية بشأنها بشكل واضح وسعده، وهي المفاوضات الجماعية، والحد الأدنى للأجور والمزايا العينية والنقدية، وضمانات التقاضي وسرعة الانتهاء منه، والإجراءات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية، وتوفير الحماية للذين يضربون أثناء العمل من العاملين بمعدود مؤقتة، وضمانات حماية الذين يعملون في سوق العمل السوداء، وأعمال مستويات العمل الدولية والعربية، ونظم التدريب وأوضاع العمال المتدربين. وأكد التقرير «أن أغلب الأساتذة الذين تم التحاور معهم كانوا يحملون منهجا فكريا محددا يشكل أرضية فكرية لقبولنا شطب حقوق العمال».

السلطة لرجال الأعمال

حدد رجال الأعمال في ورقتهم الأهداف التي يسعون لتوصيلها للنقابيين وموظفي وزارتي العمل والتأمينات، وهي اتناعهم بأن التحول الاقتصادي لصالح العمال. وانتهوا نظام الاقتصاد الموجه بالنشل في تحقيق معدلات تنمية مجاري الزيادة في السكان بما أدى إلى تدهور مستويات المعيشة.

متجاهلين أن هذا التدهور قد بدأ مع الأخذ بسياسات الانفتاح في منتصف السبعينات، وانسحاب الدولة تدريجياً من عمليات التخطيط والدور الاقتصادي والاجتماعي، وفتح الباب على مصراعيه لرأس المال المحلي والأجنبي وقرى السوق العشوائية والعمياء. كما أكدوا على ضرورة تحول الطبقة العاملة من فكرة «المواجهة» مع رأس المال، إلى فكرة «المشاركة» معه في تحقيق التقدم الاقتصادي.

أما بالنسبة لأحكام مشروع القانون المرحد، فقد طالبوا بإلغاء القسومات الموجودة في القوانين الحالية بالنسبة لحق العمال في التقاضي.. وإلغاء النصوص التي تلزمهم بسداد الاشتراكات التأمينية للعامل وسداد أجر العمال المرضى بأمراض مزمنة، وإطلاق حقهم في فصل العمال دون إنذار وإلغاء اللجان الثلاثية، وفصل العمال الذين يتعرضون على الإضراب عن العمل أو يقومون به، وإلغاء تهديد مدة اختيار للعاملين قبل التعمين، وعدم إلزامهم بالإعلان عن حقوق وواجبات العاملين واشتراطات السلامة والصحة المهنية.

أثار ذلك استفزاز النقابيين المشاركين في البرنامج التدريسي، واعتبروه عودة بعلاقات العمل إلى ما قبل دستور ١٩٢٣، وانتكاسة خطيرة تتعارض مع الاتفاقيات الدولية والعربية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإخلالاً بظهير بأسس السلام الاجتماعي، ونفى لفكرة المشاركة بين طرفي الإنتاج، ودعوى إلى المسخرة في علاقات العمل، مما يهدد أمن الوطن وسلامته ووحدة شعبه ولهذا رفضوا هذه البرقة جملة وتفصيلاً.

احتجاج موظفي الوزارة

نفس الانتقادات، وجهها موظفو وزارة العمل - ممثلو الحكومة في البرنامج التدريسي - وأكدوا على ضرورة استمرار كل النصوص التي تتضمن حقوقاً ومكتسبات للعمال وحماية لهم من الفصل في التشريعات الحالية، خاصة ما يتعلق بالنص على حد أدنى للأجور، وأن يشمل الأجر المنح والمكافآت والعلاوات المنصوص عليها في القانون أو عقد العمل أو النظام الأساسي للمنشأة، أو التي استمر صرحها لمدة لا تقل عن ٣ سنوات، وعدم تحديد مدة عقد العمل في الأعمال ذات الطبيعة المستمرة، والرصيد النقدي للأجازات

المتجمعة عند انتهاء خدمة العمل على أساس آخر أجر تقاضاه. وحقه في جميع الأجازات المقررة في القانون الحالي. والإبقاء على اللجان الثلاثية، ومراعاة ساعات العمل والراحة الواردة بالاتفاقيات الدولية والعربية. وحق العامل في العودة إلى عمله إذا قضت المحكمة بإطلاق فصله وتعرضه عن فترة الفصل. وشمل مظلة التأمينات لجميع العاملين.

بينما اكتفى ممثل الاتحاد الصناعيات محمد أبو النصر العرابي رئيس قطاعات التنمية الإدارية بالشركة القابضة للكهرباء، بالمطالبة بالتأني والحذر في إعداد مشروع القانون المرحد، وأخذ رأي شركاء الانتاج الثلاثة: الحكومة والعمال وأصحاب الأعمال.

خارج الكواليس

يؤكد الخبراء والمراقبون لكواليس إعداد المشروع أنه لن ينتهي قبل منتصف ١٩٩٤، وخلال الشهور القادمة سيتم تكثيف دورات التمهيد الفكري للقيادات النقابية الحالية لقبول مطالب رجال الأعمال ودعاة الخصخصة وشطب كل حقوق العمال في التشريعات القائمة.

وبينما يجمع الطبقة العاملة منشغلة بهومها اليومية، في البحث عن عمل إضافي لمواجهة متطلبات المعيشة، ومشاكل الأجر وشروط العمل وظروفه التي يجري الاعتداء عليها وإهدارها على قدام وساق من قبل معظم الإدارات وأصحاب الأعمال، فإن تفكيراً جديداً بدأ يطرح بقوة بين القيادات العمالية والنقابية منذ ستة شهور تقريباً - خاصة من المنتمين لأحزاب التجمع والناصري والشيوعي المصري - وبعض القيادات المستقلة، حول صحيفة جديدة لحشد حركة عمالية ونقابية قسادة على مواجهة كل تلك المتغيرات والتحديتات والمخططات لفرض علاقات عمل جائرة وعاقبة بحقوق العمال.

فهل يمكن لهذا التفكير أن يتحول سريعاً إلى رؤية واضحة المعالم، ثم إلى خطوات عملية خلال الشهور القادمة؟ وهل يمكن أن يكتسب قوة تتناسب مع حجم المخاطر والتحديتات، بطرحه على جسر العمل واقتناعهم به وتحركهم من أجله، حتى يمكن وقف هذه المخاطر قبل استقرارها كوضع قائم، ومن ثم الانتقال إلى فرض علاقات عمل عادلة؟

فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٣، عقدت الدورة الثالثة للجمعية العمومية لاتحاد
الفلاحين المصريين.
وقد شارك فى أعمالها مندوبون من لجان الاتحاد فى ١٣ محافظة.

رحلة فى وجدان عم محمود جبر

بالهدوء... وتسلل النوم إلى عينيه، مريحاً له
عدة ساعات مرهقة تستغرقها رحلة القطار.
وفى الطريق نحو الاجتماع، حدد كلماته التى
سيقولها «لهم» بأعلى صوته: «موش حرام عليكم
أتمب طول السنة، وفى آخر الموسم أبيع بهيسة
علشان أكمل الإيجار»!

* ملاحظتان هامتان لعم محمود:
اللهم صلى على النبى.. حوالى مائة فلاح من
قبلى وبحرى، وجدهم عم محمود فى استعداد
للإجتماع. وقبل أن يبدأ- ومن خلال حلقات
التعارف وشرب الشاي- لاحظ عم محمود أمرين
هامين:

الأول- أن كل الفلاحين الحاضرين معيّنين
مثله بالهموم والمشاكل.
والثانى- وعم محمود له خبرة يمثل هذه
الاجتماعات، أنه لم ير أحدا يمر على الفلاحين
ويحاول توجيههم لما يجب أن يقولوه فى الاجتماع!
* عم محمود يستمع إلى هموم
أخواته الفلاحين:

عزبان تصف

ولكنه قد قرر اليوم- والقرار لله- أنه
لا بد أن يحضر هذا الإجتماع. وسيقول لهم-
وأن كان لا يعرف بالدقة من «هم»... وكفى
ظلمنا... وليحدث له بعد ذلك ما يحدث،
فالعمر واحد والرب واحد.
... وعندما استقر على ذلك.. شعر

طويلة هى الرحلة من سوهاج حتى
القاهرة، وخاصة إذا كانت قد ابتدأت من أحد
التجوع بقرية تابعة لمركز «طهطا».
وبالرغم من ذلك فهى قصيرة بالنسبة
«لعم محمود جبر» ، إذا قيست بالرحلة
الداخلية فى وجدانه.

جمع محمود بنام فى القطار:
عندما خطت قدما عم محمود عتبة داره-
مترجعا الى طهطا لبدء الرحلة- كان قد
استخار الله وعزم تروده.
ولم يكن سبب التردد هو تحسبه لمشاق
السفر الطويل- وهو الشيخ ذو الخمسة وستين
عاما والمريض بالقلب- ولكن بسبب آخر.
فتمنذ حوالى الشهر وهو يفكر، هل يذهب
إلى «مصر» لحضور هذا الاجتماع الذى
يقولون له عنه أنه «مهم»؟.. وما الفائدة؟..
فكم حضر- على مدى عمره الطويل- العديد
من الاجتماعات- التى قالوا عنها أيضا أنها
مهمة- سواء فى طهطا أو فى سوهاج أو فى
«مصر».. وماذا كانت النتيجة؟!!

(٢٦) اليسار/ العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤

اجتماع الفلاحين



كان عم محمود قد قرر ألا يتكلم إلا أخيراً... واستمع إلى صوته، على لسان الآخرين:

- عن العلاقة الإيجارية، تحدث «محمد أبو رامي» - من القليوبية والفدان أصبح بالعافية يجيب قينة الإيجار التي بقى ٦٦٠ جنيه، طبيب والفلاح كيف يعيش هو وأولاده، طول السنة؟

وبصرخ «عبد الفتاح اسماعيل» - من الجيزة: «بعد شقا عمرى في الأرض، كيف يسمح القانون للمالك بأن يطردني منها؟.. هل هذا يرضى ربنا؟ ويحذر «عبد المجيد الحلو» - من المنوفية من الخراب: «واللاك لهم وظائف ثانية، وإذا المستأجرين ليس لهم سوى الأرض، لو طردوا منها أو تركوها لعدم قدرتهم على دفع الإيجار، من سيزرعها؟.. الخراب سيكون على البلد كلها».

- وعن تكاليف الإنتاج وأسعار المحاصيل، تكلم «حسني قساج» - من الجيزة: «مستلزمات الإنتاج زادت بشكل جنوني عن الستين الأخيرة بعضها وصل إلى ست أو سبع أضعاف». وفي نفس الوقت يؤكد «محمد هاشم» - من القليوبية: أسعار المحاصيل استمرت زى ما هي، أو نقصت في السنة الأخيرة.

ويكمل «مصطفى النحاس» - من المنيا: حتى القصب وبعد الزيادة البسيطة في سعره، لا يغطي تكاليف زراعته. و«عبد الله خميس» - من البحيرة: يحدد القضية. إما أن تزيد أسعار المحاصيل أو تنخفض أسعار مستلزمات الإنتاج.. والا فلا فلاح سواه. كان مستأجراً أو مالكا لن يستطيع الزراعة».

- وعن التعاون الزراعي، يقول «عقيل أبو زلاط» - من كفر الشيخ: «ماعدش فيه تعاون. التعاون يعني تقاوى وكيساوى وكافة احتياجاتنا تكون موجودة في الجمعية وأسعار تقرر عليها.. إنا دلوقتي التعاون اسم على القاضى».

ويكمل «عبد العزيز عياد» - من الغربية الصورة بقوله: «القطاع الخاص هو اللي مسيطر وماسك الفلاح من رقبته. كل مستلزمات الإنتاج أصبحت في أيدي القطاع الخاص، هو اللي يستوردها وهو اللي يبيها

للفلاحين وبالسعر اللي يحدده».

- وعن بنك الائتمان الزراعي وبهوك القرى: يقول «دشوقي عياد» - من البحيرة: بنك الائتمان الزراعي هو بنك تجاري لاعلاقة تربطه بالفلاحين إلا الفوائد العالية. ويكمل «عصام عياد» - من المنيا: «بعد أن كانت القروض المالية اللازمة للزراعة تقدم للفلاحين - من خلال الجمعية - بفوائد رمزية، وصلت في بنك القرية لحوالى ٢٠٪، ولا الخراب».

- وعن الضرائب على الفلاحين: يقول «عيسى الخشاب» - من الدقهلية: يتم تحصيل ضرائب ورسم كثيرة على الفلاح كل عام. دون أن يعرف حتى عن أيه، ومتى تنسرت. ويشير «محمد زايد» - من البحيرة موضوعاً هاماً: «بالرغم من صدور قانون خاص بأعفاء زراع الثلاثة أفدنة فأقل من الضرائب، فانه منذ صدوره في عام ١٩٧٣ وحتى الآن لم يطبق».

- وتتوالى الهرم...
«مشاكل المتقاعين بالإصلاح الزراعي: محمد زهرة - دقهلية.
«مشاكل الري: عدلى رمضان - القليوبية.

«مشاكل الأراضي الجديدة: عبد الحفيظ عبد الوهاب - بطروح.
«تدهور صحة الفلاحين: محمد أبو الوفا - سوهاج.
«أوضاع العاملين بالشركات

الزراعية العامة التي يتم تصنيفها: محمد غنيم - الشرقية.

«هم محمود، يتكلم أخيراً: بعد الانتهاك من عرض الفلاحين لمشاكلهم - في الإنتاج والحياة - ومع استعداد الاجتماع لمناقشة برنامج الاتحاد في مواجهة هذه الأوضاع ولاتعة لتنظيم حركته، طلب عم محمود أن يتكلم.. وكانت كلمته مجرد سؤا واحد - وجهه إلى كل أعضاء الجمعية العمومية ولديه بهحصل لكم بالفلاحين مصر، كل ده؟»

.. وتواتت الاجابات:

- «لأنا ساكتين على حقنا، وتصيب زماننا والعيب لنا، خليل ابراهيم - الدقهلية.
- «لأنا في انتخابات مجلس الشعب لانكون حريصين إن نصيب نواب فلاحين مثنا أو ناس شرقا زى خالد محيى الدين». عبد الغنى صالح - القليوبية.

- «لأنه ليس لنا نهاية تدافع عن حقوقنا، زى كل الناس والطوائف في مصر». على عبد العال - سوهاج.

.. ترك عم محمود الميكروفون، وهو يسمح بنظراته المليئة بالحب والأمل أخوانه في الجمعية العمومية.. ومشوش مهم يبقى مكتوب إيه في البرنامج واللائحة.. أنا موافق على كل اللي تلاقوه مفيد وصالح. لكن كان نفسي أسع الكلام اللي قلته في الآخر.. هو ده «اتحاد الفلاحين».

اليسار / العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤ (٢٧)

شبكات الأمان الاجتماعي هل تصالح طراية الفقراء ؟

في الموازنة من خلال مجموعة من الإجراءات أجملها الدكتور رمزي زكي في الآتي:
أ- تخفيض الضرائب على الدخل والائردات التي يحققها قطاع الأعمال الخاص.

ب- تقديم إعفاءات ضريبة من الضرائب المفروضة على الأرباح والدخل التي يحققها رأس المال الخاص.

ج- منع الرقابة على الأسعار والغاء التدخل الحكومي في مجال تسعير منتجات القطاع الخاص وترك الأمر لقوى السوق لتحديد أسعار منتجات هذا القطاع.

د- تقديم تمهيلات جمركية محسنة على الواردات الاستثمارية والوسيلة للمشروعات.

روية صندوق النقد الدولي ترى أن هذا العجز إنما يعكس في التحليل النهائي قانض الطلب الكلي القومي وبالتالي فإن معاصرة العجز بالموازنة والكلام لا زال للدكتور رمزي زكي إنما يأتي عن طريق إجراء خفض كبير في بند النفقات التشغيلية ذات الطابع الاجتماعي وفيها يتعلق بدعم أسعار السلع التموينية والضرورية- الرعاية الصحية- التعليم- بناء المساكن الشعبية للمحتاجين.

* زيادة أسعار سواد الطاقة وبخاصة تلك التي تستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي والاقتراب بها من الأسعار العالمية فضلا عن زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات وخدمات التعليم والخدمات الطبية... إلى آخره.

٣- تفسير سياسة الدولة تجاه التوظيف وذلك برفع يدها عن الالتزام بتعيين المحرجين حتى لو أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة.

٤- أن تكف الدولة عن الولوج إلى المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها وأن ينحصر دور الدولة فقط في المجالات المتعلقة بالبنية الأساسية.

٥- خفض الأجور ووضع حد أقصى لها وتجميدها والغاء الوظائف الشاغرة، أو المؤقتة

يبدو للبعض أن الفكر الاقتصادي الغربي بعيد نفسه، لكن الحقيقة تؤكد أنه يرتد على عقبيه أزمانا للوراء. فأراء السيد آدم سميث وساي والكاتب الكلاسيكيين عن تقليص دور الدولة، والاستناد لمبدأ ،دعه يعمل دعه يمر، وشفافية جهاز الثمن وكل عرض يخلق الطلب الخاص به.. كل هذه الأفكار تعود من جديد على يد السيد فريدمان وأتباعه من مدرسة الننديين واقتصاديات العرض. وبات كل ما قاله اللورد كينز ودافع عنه بحرارة شديدة عن دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي خاصة بعد أزمة الكساد الكبير التي اجتاحت أوروبا والعالم وأن الأمر المهم للحكومة هو ألا تفعل الأشياء التي يقوم بها الأفراد فعلا، بل تفعلها بطريقة أفضل قليلا أو أسوأ قليلا، بل أن تفعل تلك الأشياء التي لا تنتج إطلاقا في الوقت الحاضر.

وجه اللورد كينز سهام نقده للمدرسة الكلاسيكية في الفكر الاقتصادي ونادى بضرورة أن تلعب الدولة دورا هاما في إضادة التوازن من طريق خلق المزيد من فرص التوظيف، كل هذه الأفكار طرحها السيد ميلتون فريدمان وأتباعه أيضا. نفع بداية السبعينات واشتداد الأزمة التي تعانيها الرأسمالية بروز ظاهرة الكساد التضخمي دفعت بالانكار القذية لتظل برأسها من جديد.

وتوجه مرارة نقدها لدور الدولة وموازنتها العامة، ورأت أن كافة المشكلات التي تعانيها ليس راجعا إلى جوهر النظام الرأسمالي الذي يتسم بالبراعة والشفافية إنما يعود في المقام الأول إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب إفراط الحكومات في أنفاقها العام الجاري وإهانات البطالة، الاتفاق الموجه للخدمات الاجتماعية من تعليم، صحة، إسكان، وليس هناك من حل إلا عن طريق ضغط الاتفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية، كل هذه الأمور تنبئ من خلال برامج الضبط والربط أو مانسيه تخفنا ببرامج التعهت والتكليف الهيكلي التي يشاعها لنا صندوق النقد الدولي من خلال وصفاته السحرية ولم تكذب حكومتنا خبرا فقامت على الفور بالتطبيق الحرفي لشروط الصندوق في مكافحة العجز

وفصل العاملين الزائدين عن الخدمة وإعادة النظر في قضية الضمان الاجتماعي عند هذا الحد انتهى كلام الدكتور رمزي زكي.

كما نجد أن تلك السياسات ترتب عليها بإجماع الخبراء الاقتصاديين تفاوت شديد في توزيع الدخل القومي حيث أن هذه الإجراءات قتت في وسط مناخ مشوب بارتفاع معدلات الأسعار ويطء نمو الناتج المحلي الإجمالي. فيشير تقرير البنك الدولي إلى أن ٢٠٪ من الشرائح الفنية تستحوذ على ٥٠٪ من الدخل القومي في حين يحصل ٢٠٪ من السكان على ٥٪ فقط من الدخل القومي وأن ٤٠٪ من الشعب المصري يعيشون تحت خط الفقر، وأن ١٣٪ من السكان أي حوالي ٧.٨ مليون مواطن لا يجدون قوت يومهم، إضافة لازدهاد معدلات البطالة حتى وصلت إلى ٢٠٪ من قوة العمل أي ٣.٥ ملايين عاطل، وأن سوق البطالة يستقبل سنويا مايرى على نصف مليون مواطن، هذا في الوقت الذي تتناسى فيه الحكومة أن نصف مصروفات البلاد الأكثر مديونية مثلا في بعض دول أمريكا اللاتينية تذهب لخدمة الديون وأن خفض العجز في الموازنة الذي يفرضه صندوق النقد الدولي يستهدف بشكل حتمي برامج التعليم والصحة والدعم والإسكان وبرامج الضمان الاجتماعي، وليس أدل على ذلك ما تشير إليه الأرقام.

فالتقرير العربي الموحد يشير إلى أن نسبة نفقات الخدمات الاجتماعية إلى إجمالي النفقات العامة قد تقلصت وبشكل حاد فبعد أن كانت ٤٤.٢٪ عام ١٩٨١ تقلصت إلى ما دون ٢٢٪ عام ٨٧.

ثم توالى انخفاضها إلى مستويات دنيا وصلت كما ورد بتقرير البنك الدولي الذي يشير إلى أن مصروفات الحكومة المركزية على الصحة مثلا عام ١٩٨٩ وصل إلى ٢.٥٪، ولتشير تقارير البنك الدولي لا من قريب أو بعيد إلى أرقام أخرى عن جملة مصروفات الحكومة المصرية على التعليم أو الصحة أو الدعم أو الإسكان في الأعوام ٩٠، ٩١، ٩٢ حيث أن المتوقع هو وصول هذه النسب إلى حدود مستدنية للغاية. ومن المفارقات العجيبة، أنه في الوقت الذي يشير فيه التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى نسبة الاتفاق على الأمن والدفاع إلى إجمالي النفقات العامة الجارية قد ارتفعت وبشكل ملحوظ فبعد أن

كانت ١٧.٥٪ عام ١٩٨١ وصلت إلى ٢٥٪ عام ١٩٨٧. أضف إلى ذلك مدفوعات خدمة الدين الخارجى ومثلة فى فرائد وأقساط الدين وأثرها فى ازدياد حدة العجز فى الموازنة، تصر الحكومة على أن الفقراء هم سبب عجز الموازنة، هنا يلتقط الدكتور اسماعيل صبرى عهد الله استاذ الاقتصاد ووزير التخطيط الأسبق أطراف الحديث بنبرات مزججة بالحزن مقصدة بالشجن مشيرة للدهشة عند سماعها للوهلة الأولى فيقول أننا نتعامل كثيراً على الصندوق والبنك الدولى ونضع رؤسنا فى الرمال كالنعام نندب حظنا وما آلت اليه أوضاعنا ونهيل التراب والقيار على الصندوق والبنك ونجعل منهم شناعة نعلق عليها أخطائنا، أن التجارب قد أثبتت أن سياسات صندوق النقد والبنك الدولى تضع الفقراء ومحدودي الدخل بل ومتوسطي الدخل فى ظروف قد تهدد وجودهم ذاته أن الشروط مجحفة والبرامج والسياسات لا تناسب أوضاعنا، لكن لنا أن نسأل:

ماذا فعلت الحكومة المصرية؟

فى الوقت الذى ضيقت الحكومة على نفسها المليارات بسبب سياسات الإعفاءات الضريبية التى توسعت فيها لدرجة لا تعرف أيا من دول العالم الثالث مثبلاً لها، بالضريبة سلاح أساسى فى يد الدولة فى الاقتصاد الرأسمالى لتوجيه الاستثمارات المختلفة وأيضاً استخدامها فى التوجيه القطاعى والأقليمى، نجد أن الحكومة ضيقت على نفسها نتيجة للإعفاءات (١٥ مليار جنيه سنوياً). فى الوقت الذى عملت فيه على زيادة الضرائب غير المباشرة التى يتحمل تبعاتها الغالبية العظمى من أفراد الشعب مثل ضريبة المبيعات، والدمغة. أما بند النفقات فلجات الحكومات المتعاقبة إلى ضفطه من خلال التجاهل الإقلال من نفقات قطاع الخدمات وبالأخص، التعليم والصحة، الانحياز الثانى: تخفيض الأجور الحقيقية للمعاملين فى الدولة عن طريق الزيادة المستمرة فى الأسعار، ويشير الدكتور اسماعيل إلى دراسة صادرة عن البنك الدولى توضح، أن القوى الشرائية لم توسط أجر العاملين فى الدولة قد انخفض من عام ٨٦ إلى عام ١٩٩٠ بنسبة ٥٠٪ بالإضافة لوقف التعيينات وتسهيل الإحالة على المعاش. أن الدولة فى رأى الدكتور اسماعيل صبرى عهد الله مستولنة عن

تضخيم وتعظيم العيوب فى البرنامج الذى يفرضه صندوق النقد الدولى وأتباع سياسات خاطئة، وعن جهل متعمد تتفاقم فى حدة المشكلات التى نعانىها. وشرقت الدكتور اسماعيل صبرى عهد الله ليسعنا فى ستاحة التساؤل من جديد ماذا يتبقى للفقراء فى ظل ما يسمى ببرنامج الإصلاح الاقتصادى؟ وماذا قدمت الحكومة المصرية؟

للأسف لم تقدم شيئاً سوى الاستمرار فى الانصياع لصندوق النقد الدولى وإصرارها على مسح أى دعم موجه للفقراء من قاموس الموازنة العامة.

أما البديل الذى يقدمه الصندوق فى مراجعة الأعباء التى يتحملها الفقراء فهى ما يسمى بشيكات الأمان الاجتماعى.

فماذا عن تلك الشيكات؟

وماذا عن دورها فى ظل برامج التحرر الاقتصادى؟ يخبرنا العهد كى. بونغ شو، وسامجيف، نعيمًا، الجبيران بصندوق النقد الدولى، أن سياسة التحرير الاقتصادى والتوجه نحو السوق لها آثار سلبية. على الفئات الضعيفة من المجتمع وبالتالى فإن تصميم شيكات الأمان الاجتماعى يعتبر شرطاً ضرورياً لإفجاح سياسة وبرامج التحرير، وهذه الشيكات هى أدوات لمساعدة الفقراء. على تئادى أن يصبحوا أكثر فقراً وهى ليست مؤسسات دائمة للضمان الاجتماعى التى تهدف عادة إلى التصدي لظوائى، دورة الحياة العادية وغيرها مثل (كبير السن - اسرئ... الخ) فالتغيرات فى الدخل الحقيقية للأفراد نتيجة لسياسة التحرير الاقتصادى تفوق تلك التى تنشأ عن الطوائى. العادية ونشأ. عليه فإن مؤسسات الضمان الاجتماعى الدائم بالرغم من الحاجة الملحة لتطويرها على مر الزمان، قد لا تكون حلاً واقعياً للتصدي للآثار الانتقالية لسياسة الإصلاح الاقتصادى، ولكن الدكتور اسماعيل صبرى عهد الله يرى فى شيكات الأمان التى يقترحها الصندوق بأنها فى الحقيقة شيكات أمان ضد الموت جوعاً.

ويضيف الجبيران كى. بونغ شو - وسامجيف نعيمًا أن هناك مجموعة من الاعتبارات يجب الأخذ بها عند تصميم شيكات الأمان تتمثل فى توصية المزايا لأقاليم جغرافية أو لمجموعات اقتصادية محددة فعلى سبيل المثال يمكن توجيه دعم الغذاء إلى مناطق حضرية، وعادة الأقاليم التى تمانى عجزاً فى الغذاء، أو إلى فئات ضعيفة من

السكان يمكن تحديدها بصورة يسيرة وعلى سبيل المثال كبار السن - الأطفال - المعطلين.

- توصية الجبيران كى. بونغ شو - وسامجيف نعيمًا أن تستخدم أداة وسيطة كالبطاقات

ويرى الجبيران أن النقود تعدو وسيلة أكثر كفاءة لأن المستفيدين يكونون أحراراً فى استخدامها ولكن يشعرون تصحيح المبلغ الأسمى من النقود عند اتجاه أسعار الغذاء للارتفاع.

- صياغة برنامج كف. لإعانات البطالة عن طريق حصر المعطلين وتحديد فئاتهم ومنحهم إعانات البطالة لفترات قصيرة لهم بشكل دائم للبحث عن عمل، أيضاً يجب تدريبهم، أو دعمهم من خلال برامج الأشغال، «هذا عن اتجاه صندوق النقد الدولى» فماذا عن اتجاه الحكومة المصرية؟

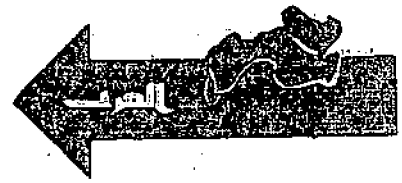
يرى الدكتور اسماعيل صبرى عهد الله أن شبكة الأمان ضد الموت جوعاً فى مصر فشلت فى إنشاء الصندوق الاجتماعى لمعالجة.

أ- حالات البطالة الناتجة عن الخصخصة. ب- مساعدة الأسر التى ليس لها عائل د عن طريق تقديم معونات عينية كالمأكولات ويضيف الدكتور اسماعيل أن الصندوق مدته محدودة بأربع سنوات مدة برنامج التحرير وأن أقصى مبلغ يمكن أن يحصل عليه والصندوق الاجتماعى، فى هذه المدة هو ٦٠٠ مليون دولار، ولكن حتى الآن لم يتم الصندوق الاجتماعى بأداء أية مهمة من المهام المنوط بها وذلك لأن الحكومة تديره بشكل متاف للدستور واللوائح المالية المعمول بها مما أضطر بعض الدول المانحة أن تلتزم عن دفع قرض للصندوق الاجتماعى كان من الواجب دفعه فى قراير الماضى.

أننى أعيد ما سبق أن قلته مراراً أن حكومتنا لا تعمل لصالح الفقراء ولا تلمى مشاكل الفقراء وأن الوضع العام يندثر بكارثة، ولكن سياسة الجهل المطبق لا تسمح دوى الخطر المحقق.

عبد المولى اسماعيل

اليسار/ العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤ (٢٩)



غسان الخطيب يتحذّر عن:

أزمة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

محمد أبو عبيد

وصافة القدس

ير إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية أو اتفاق غزة- أريحا أولاً، ومفاوضات تطبيقه بأزمة حقيقية خاصة في ظل تصاعد الانتفاضة في الأراضي المحتلة، وممارسة المستوطنين الإسرائيليين للعنف.

وفي محاولة لإلقاء الضوء على آخر تطورات أزمة المفاوضات، والأوضاع في المناطق المحتلة، توجهت «اليسار» إلى غسان الخطيب عضو الوفد الفلسطيني لمفاوضات واشنطن (الثانية) - ويمثل حزب الشعب الفلسطيني فيها - وأستاذ العلوم السياسية في جامعة «بيرزيت» لإجراء هذا الحوار. وكان اختيار د. غسان الخطيب بالإضافة لشخصه - يستهدف الإحاطة بالموقف التميز لحزب الشعب الفلسطيني، الذي أهد الاتفاق وطرح رؤية نقدية متكاملة له وكيفية توفير الوسائل التي تؤدي إلى تنفيذه بطريقة صحيحة.

وفيما يلي نص الحوار:

* ما هو تفهيمكم للأزمة الحالية القائمة في المفاوضات العربية- الإسرائيلية في محاورها المختلفة وخاصة المحور الفلسطيني؟

***حلة الأساسية القائمة الآن في المفاوضات العربية- الإسرائيلية هي خروجها عن طابع شمولية الحل واستناده إلى قرارات الشرعية الدولية المتمثلة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وغيره.

أساساً بالنسبة للمحور التفاوضي الفلسطيني- الإسرائيلي فالمشكلة معقدة

بسبب وجود المرحلة الانتقالية كمبدأ أقر في المرجعية التفاوضية. اتفاق إعلان المبادئ كان خطوة إلى الأمام رغم نواقصه في مجالات القدس والاستيطان ورغم تناقضات فيه وهذه المشاكل هي الآن بمثابة قتال موقوتة في مفاوضات تطبيقه. والأزمة الحالية التي يشهدها الطرفان نابعة أولاً من طبيعة هذا الاتفاق. ولكن ثانياً من محاولة إسرائيل القراجع عن بعض ما التزمت به في إعلان المبادئ. وأيضاً سوء الأداء الفلسطيني وغياب استراتيجيته تفاوضية واضحة وجهد سياسي وقرارات جماعية وضعف حساسية المفاوضات لتبني الشارع الفلسطيني أيضاً لعبت دوراً في الأزمة الحالية.

* أعلن حزب الشعب الفلسطيني أنه يوافق على إعلان المبادئ. وفي نفس الوقت رفض المشاركة في اللجان التفاوضية. ما هي أسباب ذلك؟

*** وافق حزب الشعب الفلسطيني على إعلان المبادئ. وصوت في المجلس المركزي

واللجنة التنفيذية لجانبه وساهم في حشد الدعم الجماهيري له، ولكن كل هذا كان مقترناً بفهم محدد لهذا الاتفاق وهو أنه يمكن أن يكون مفيداً كخطوة على طريق الاستقلال، فستط إذا تم تطوير الأداء السياسي الفلسطيني ليتناسب مع تحديات المرحلة الجديدة التي جلبها الاتفاق وعندما لاحظ حزب الشعب أن القيادة الفلسطينية تعامل في هذه المرحلة الجديدة في مواضيع المفاوضات وتقل السلطة بذات الطريقة والاسلوب الذي كان معها سابقاً.

شعرنا أن هذا يمكن أن يؤدي إلى أن يكون الاتفاق مصدر ضرر للشعب الفلسطيني فاشتغلنا مشاركتنا في المفاوضات والتطبيق بعدة أمور، أهمها إجهاد مرجعية جماعية مشتركة ووضع حد للفردية في القرار السياسي وكذلك الانتقال لاسلوب اختيار الشخص المناسب للعمل بهذا الاختيار على أسس فئوية على حساب الكفاءة السياسية والمهنية. كذلك ضرورة أخذ القرارات التي تضمن أن تستند السلطة الوطنية القادمة إلى قاعدة دستورية وأسس تضمن الديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة وحقوق الإنسان وإلا فإن مشاركتنا بدون هذه الضمانات سوف نجعلنا نتحمل تبعات لتطورات قد لا نكون قائلين بها أو حتى عارفين بها.

* صعدت إسرائيل من ممارساتها في المناطق المحتلة. ما هو تأثير هذه الممارسات على الشارع الفلسطيني؟

*** تصعيد إسرائيل لقمعها في الأرض المحتلة وكذلك عدم حصول تقدم في المفاوضات من شأنه أن يقلل من دعم الجمهور الفلسطيني للمفاوضات والاتفاق. وهذا له تبعات مدمرة على فرص نجاح الاتفاق. إسرائيل تحاول إهتزاز القيادة الفلسطينية عبر التعامل مع الجمهور كرهينة وهذا يجب أن يكون مرفوضاً. إذ يجب أن لا يسمع الجانب الفلسطيني لإسرائيل بأن تاكل التفاحة وأن تحتفظ بها في ذات الوقت. فاما أن تقرر تغيير الواقع بالمفاوضات أو بفعل قوتها وسيطرتها العسكرية على الأرض والسكان.

نتيجة الممارسات الإسرائيلية كما نراها الآن هو تراجع تأييد الشارع الفلسطيني للسياسة الحالية والقيادة الفلسطينية وضعف ثقته بالمستقبل وبالتالي زيادة مظاهر اليأس



عمرات مصافح نائب الرئيس الأمريكي

والآليات اللازمة لذلك واضحة ومقرة ولكنها غير مطبقة وأهمها تفعيل دور اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف لتكون هي وشكل فعلى المرجعية في القرارات السياسية الخاصة بترتيبات المستقبل والحاضر. وكذلك تشكيل هيئة السلطة الوطنية الفلسطينية من أبرز القيادات في الخارج والداخل وتكون هي المستولة من إدارة دفة المفاوضات، وكذلك إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني في المرحلة الانتقالية وعلى أسس جديدة وغير تشكيل أجهزة تابعة لها على أساس مهني وعلى أساس الكفاءة والاستعداد إلى قاعدة دستورية مقرر في الهيئة التشريعية: المجلس الوطني أو استفتاء شامي عام. على أن تضمن هذه القاعدة الدستورية الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية واستقلالية الجهاز القضائي. إضافة لذلك، فإن نجاح المستقبل السياسي الفلسطيني يتطلب جهوداً ومصالح بين الأطراف الفلسطينية المقيدة والمعارضة على أرضية ديمقراطية ثابتة.

ذات طابع تتطلب آليات عمل متلائمة معها، وأهمها - توسيع قاعدة اتخاذ القرار وخاصة لتشمل القيادة السياسية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة.

* طبيعة الاتفاق.. ومحاولة

إسرائيل التراجع التزماتها..

وسوء الأداء الفلسطيني..

أسباب لازمة الحالية

* إسرائيل تضغط على القيادة

الفلسطينية بالتجاهل مع

الشعب الفلسطيني كرهينة.

* هيبة المقاومة الفلسطينية

يضيّق بسبب انحصار القيادة

الشعبية للاتفاق.

والضعف. والأهم من ذلك تراجع مصداقية الصلطة السياسية الجارية. وغنى عن الذكر أن يزدى أيضاً إلى ضعف هيبة المقاومة والمرونة لدى المفاوضين بسبب انحصار التأييد الشعبي مما يحد إمكانية تقديم المفاوضات أكثر.

* اتخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قراراً تحت عنوان قرار الشرق الأوسط، يدعم الجهود المبذولة في سيرة السلام في الشرق الأوسط.. ما هو تقييمكم لهذا القرار؟

يبدو الدعم الدولي للاتفاق والممثل بقرار الجمعية العمومية هام ومفيد، ولكن الأهم هو استمرار بذل الجهد الدولي من خلال الأمم المتحدة لضمان أن يكون الحل مستتباً على الشرعية الدولية وتحديد قرار ٢٤٢ وكذلك تنسجم مع القانون الدولي.

* الحديث يدور بشكل مستفيض في الأونة الأخيرة عن توسيع القاعدة الديمقراطية داخل م.ت.ف.. ما هي آليات ذلك؟

يبدو نقل الاتفاق الأخير مع إسرائيل القيادة الفلسطينية إلى مرحلة لها لها نهجيات

(٢٠٠ مليون دولار).

ولكن هذه الجماعات لا تكتفى بما تحقق من القوانين والأنظمة، وتحاول الضغط أيضا في الشارع والاحتفالات برأس السنة الميلادية الجديدة من غرور على ذلك. فهي تعتبر عيداً للأغنياء، لا شأن لليهود به. وكل من يحتفل به يعتبر داعية «للتبيل» (أي تشويه يهودية اليهود بالاختلاط بالأغنياء). ولذلك، تحت هذه الحجة، راحت تحارب تلك الاحتفالات. كان من الشعب على الحكومة ان تتجاوب مع رغباتهم، لأن منع مثل هذه الاحتفالات سيوقعها في مشكلة مع حكومات الدول الغربية الحليفة. ولذلك توجسوا للضغط المباشر على أصحاب القاعات والفنادق والنوادي، التي تقام فيها هذه الاحتفالات، فقد هددهم بالقضاء شهادة «الكثير» التي يعطونها إياها (هذه الشهادة تعطى بعد فحص طريقة إعداد الطعام في كل قاعة، فهناك مأكولات محظورة لدى اليهود مثل الخنزير وفواكه البحر، ويحظر عليهم تناول الألبان مع اللحوم، بل يحظر حتى استعمال الأنا، نفسه للحوم والألبان). فإذا التزم مطبخ الفندق بهذه التعليمات، يمنح شهادة «كثير» من «الرايون» أي المؤسسة الدينية العليا، ويسمح للمتدينين بإقامة حفلاتهم وأفراحهم فيها، وإذا لم يلتزم، تتم مقاطعة قاعاتها تماماً. ولا يقتصر الموضوع على الشهادة والمقاطعة فحسب، بل قد يجر ذلك إلى إقامة المظاهرات الاحتجاجية أيضاً.

أما، وقد جاء عيد رأس السنة ليلة الجمعة - السبت فإن المراقبة الدينية ستكون أخف، باعتبار أن اليهود المتدينين يقضون تلك الليلة بالصلوات في الكنائس وإقامة الطقوس الدينية ولذلك، فإن المحتفلين «سيأخذون راحتهم» هذه السنة.

وهكذا فالاحتفالات ستتم وتتنظم في طول البلاد وعرضها وهناك ١٢٠ ألف سائح اجنبي، جاؤوا خصيصاً لقضاء فترة أعياد الميلاد ورأس السنة الجديدة في الأراضي المقدسة سيجدون إسرائيل تنتظرهم بالاحضان، وبالبن والعسل.

* سنة جديدة لها نكهة أخرى. هناك من يحاربها عنصرياً، دينياً، سياسياً، وأيديولوجياً. لكنها تحمل شيئاً جديداً. صلواتها، وإن كانت بالكلمات نفسها، والمجد لله في الأعالي، وعلى الأرض السلام وفي الناس المصرة، إلا أن معانيها مختلفة. أكثر عمقا. وأكثر قرباً من الواقع.. فكل عام وأنتم بخير.

السلفس الإسرائيلي

نظير معلى

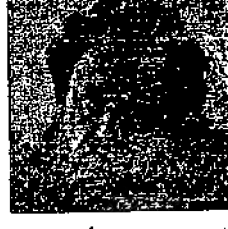
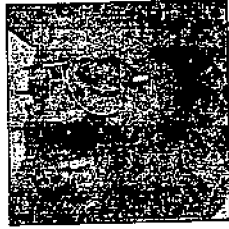
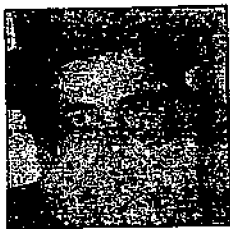
وصافة حيفا

لقد نجحت هذه القوى في أن تصبح لسان الميزان في الحياة السياسية في إسرائيل، وتستغل وزنها بأضعاف أضعاف قوتها الفعلية، لا يترافق التفسيرات في القوانين وأنظمة الحياة في الدولة لصالح مفاهيمها الانغلاقية الغريبة. على سبيل المثال، فإنها خلال إحدى المناقشات الانغلاقية اشترطت أن تمتنع شركة «آل-عال» للطيران عن العمل أيام السبت. وقد تسبب هذا المنع في تخفيض الدخل بقيمة ٦٠٠ مليون شيكل في السنة

رأس السنة الميلادية الجديدة يصادف وقوعه هذه المرة في يوم السبت، للمحتفلين بهذه المناسبة في إسرائيل ستكون المصادفة طيبة. والسبب أنهم لن يضطروا إلى الإحتفال بشكل سرى والأمر له هنا أبعاد سياسية ودينية وأيديولوجية.

ففي إسرائيل أيضاً، توجد جماعات دينية متمسكة تحاول أن تفرض مفاهيمها وقيمها على المجتمع. ولهذه الجماعات أحزاب ومؤسسات ومدارس وجمعيات وجيش مقاتلين... الخ.. وعلى الرغم من أن مبنى هذه الجماعات ومكاتبها الرئيسية وعناصر عديدة من قياداتها تعيش في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، فإنها تحارب المظاهر الغربية في المجتمع الإسرائيلي، وتقف بالمرصاد ضد كل أشكال الحرية، بدءاً بحرية التنكيسر والاعتقاد وانتهاء بحرية الأكل والرقص والاحتفال. وتريد ولا تخفى مرادها، أن تجعله مجتمعا يهودياً صرفاً، منفلقاً ومنطوقاً على نفسه، طاهراً من «الفويم» (الأغيار).

قبادات الأحزاب الدينية: ... الاحتفالات رأس السنة.



(٢٢) اليسار / العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤

وعندما تنتعش السياحة هنا ، فإن «الامن» يقف على رأسه ، فتمتلي البلاد بدوريات الشرطة وحرس الحدود والحرس المدني ، وتنتشر الحواجز على الطرقات ، وتغلظ المناطق المحتلة ، صحيح أن الجماعات الدينية اليهودية المتعصبة لا تمتد على السياح ولا تحاول ابداً خدش السياحة ، فهذه قضية وطنية لا يجوز المساس بها لأنها تضر بالشعب كله المستفيد من السياحة وليس فقط السلطة ، لكن هناك قوى أخرى تهدد امن السياحة والسياح في اسرائيل ، وهي قوى «حماس» و«الجيش الاسلامي» ، القادمتين أساساً من المناطق الفلسطينية المحتلة ، فيمتدنون جسيماً للحيطه والحلر لمتنها من الوصول الي البلاد ، وبشكل خاص الي الأماكن المقدسة وحتى شبيبة الانتفاضة الموالية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في القدس وبيت لحم وبيت ساحور ، قوت التجند لحماية السياح ، فنحن في أجرا ، جديدة في المنطقة ، وبيت لحم التي امتعت عن الاحتفال بأعياد الميلاد ورأس السنة منذ اندلاع الانتفاضة سنة ١٩٨٧ ، قوت ان تحتفل هذه السنة ، وكذلك الامر في القدس وبيت ساحور ، والناصرة ، التي امتعت عن الاحتفال هي أيضا بسبب الانتفاضة ، كانت قد عادت تحتفل منذ موثر مدريد للسلام وفي هذه السنة قوت اضاء طابع ببيع بشكل خاص علي احتفالاتها بروج الأمل في تحقيق السلام .

ولكن تبقى الاحتفالات الاساسية خارج المناطق العربية المقدسة ، فقد جرت العادة على أن تحرص شركات السياحة والمؤسسات المرتبطة بها على أخذ السياح لزيارة عابرة للقدس وبيت لحم والناصرة ، ومن ثم يتم تحويلهم الى المدن اليهودية الكبرى والسياحية : حيفا عكا ، نهرية ، قيساريا ، هرتسليا ، تل ابيب ، طبرية ، إيلات والقدس الغربية وغيرها ، هناك تقوم الاحتفالات ولا تمتد ويشارك فيها الناس من مختلف الاجناس والسياح والمقيمين الاجانب والمواطنين ، وتضاعف اسعار المفتين والفرق الموسيقية خمسة أضعاف ، عن أسعار السنة الماضية ، ويزيد سعر التذاكر بنسبة الربع وليتجاوز المائة دولار للفرد بالمعدل ، ومع ذلك فالغالبية تدفع ... وسخاء وهذه السنة ، دون الستين السابقة ، السهر يتواصل حتى الصباح إذ لا يوجد عمل في اليوم التالي نهر سبت ، والمدارس أصلا مغلقة ، العبرة بسبب عيد الانوار ،

والعربية بسبب اعياد الميلاد ورأس السنة والجماعات مغلقة بسبب اضطراب محاضري الجامعات الذين يطالبون بتعديل اجورهم وحتى تصبح بمستوى اجور تلاميذنا الذين أصبحوا مرططين كيارا في الزارات ، كما قال زعيم نقابتهم ... وعودة الى المتدينين المتعصبين .

فأولئك يقاومهم حشد كبير من المتورين ، كالعامة ، وهذه السنة أكثر ، فهناك المتدينون العقلانيون الذين يسمون انفسهم بالاصلاحيين وهم نشيطون جدا في اسرائيل ، ويناضلون بحزم ضد المتطرفين ، ويقولون : ان المتدينين المتعصبين يحسمون في تفوير المجهنم من الدين ومن الكتائس والطقوس الدينية ، ومن أجل تقريب المجهنم من الدين يجب عزل المتطرفين وحدهم .

وهناك العلمانيون ، الذين يشكلون اكثرية ساحقة في المجتمع الاسرائيلي ، ويحاربون التعصبين بالعلم وبالتقدم التكنولوجي وبالجيش الذي يعتبر اقوى مؤسسة علمانية في اسرائيل ويحاولون صيخ المجتمع الاسرائيلي بالحضارة وبالتقاييد الغربية ، باعتبار ان هذا هو الاتجاه المنتصر في العالم والمقبول عند السواد الاعظم من البشرية .

والمتدينون المتعصبون أنفسهم ليسوا معنيين هذه السنة بشن حرب على خصومهم في الدين وفي التدين ، فلديهم معركة أهم وأشد حشوة ، هي المعركة ضد اتفاق السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية ، انهم يرون في الاتفاق بداية لقيام دولة فلسطينية تسيطر على أجزاء هامة من أرض اسرائيل (الضفة الغربية وقطاع غزة) وتؤدي الى افراخ هذه الاجزاء من الوجود اليهودي ، ولكنهم ينجحوا في معركتهم ضد الاتفاق ، فانهم بحاجة الى تأييد اوسع قطاع من المواطنين ، خصوصا من قوى اليسمين ، وهذه القوى (اليسمين) ، هي أيضا تتألف بالأساس من العلمانيين ، والدخول في معركة معها حول الدين سيعني شق قوى اليسمين ، وبالتالي اضعافها ، وعليه فان اتفاق السلام سيطبق ، ومعركتهم ستنتهي الى الفشل .

لهذا كله ، فانهم سيملهون السلفستر هذه السنة ليواصلوا معركتهم الاكبر ضد الاتفاق ، والمقابل تتم احتفالات رأس السنة على هواها ، وتظهر اسرائيل جزاء لا يتجزأ من الغرب ... ليس فقط سياسيا وايدولوجيا (وهذان

عنصران لا تتناول عنهما) بل ايضا اجتماعيا ، وهذا فضلا عن الارياح الخيالية التي تجنيها من وراء الضيوف ، وتقدر مناخيل الميلاد وحدها بليونى دولار ، اذا سارت الامور على ما يرام ، فالمليونان سيصبحان ملايين الدولارات في المستقبل .. مع التقدم اكثر في مسيرة السلام وتقدم المزيد والمزيد من السياح .

وبالنسبة ، فقد وضعت المجموعة الاوروبية خطة للتعاون بين المدن المصرية والاوروبية والاسرائيلية والفلسطينية ، في اربعة مجالات ، السياحة واحد منها ، فالمجموعة الاوروبية قسرت في مؤقر القصة الذي عقدته في كورنباجن ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣ ، رصد مبلغ ٦٠٠ مليون دولار لدعم اقتصاد المناطق المحتلة في ظل السلام ، وفي هذا الاطار اقاسرا التعاون بين المدن ، وفي المجال السياحي تقدر ان يكون التعاون ما بين المدن الاربع التالية : القاهرة (مصر) ، غرناطة (اسبانيا -أوروبا) الناصرة (اسرائيل) بيت لحم (فلسطين) ، وقد عقد مؤقر للسند المذكورة ، في يومى ١١ و١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٣ في القاهرة ، نجم عنه قرار بدء الاعداد لمشروعين تطويريين كبيرين لكل بلدة سوف يتم اقراره خلال الجلسة القادمة (ستعقد في الناصرة في آذار / مارس القادم) .

... وعودة الى السلفستر لقد اصبح هذا عيدا للسواد الاعظم من البشرية ، وان لم يكن كذلك ، فانه على الاقل محطة انتقال ما بين عامين (او عقدين او قرنين) ، تلخص فيه تجربة العام الذي مضى ، ونرسم فيه خطط وآمال العام الذي يهل علينا ، وان كان لنا ان تلخص العام القاتل في بلادنا ومنطقتنا فانه دون شك عام الانتعاف التاريخي في العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية .. عام بناء اللبنة الاولى في البنيان الكبير ، الى اى مدى سيكون هذا الانتعاف؟ ومتى تبني اللبنة الثانية والثالثة؟ واي بناء سيكون هذا ؟ .. كلها امور ستحدد ، او على الاقل تتضح معالمها في العام الجديد ، لكن السلفستر .. هذه المرة شئ آخر ، أفضل وأبهى ، ما زال قائما ، خصوصا في الارض المحتلة ، لكنه بداية لشئ جديد .

الصلوات فيه ، وان كانت تحمل الكلمات نفسها ، «المجد لله في الأعالي ، وعلى الارض والسلام ، وفي الناس المسرة» الا ان لها معاني أخرى .. أكثر قربا وعمقا من الواقع .

اليسار/ العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤ (٣٣)

دعوة للبحث عن أساليب جديدة لمواجهة قضية انفصال الجنوب

ففيها الانفصال، كحل وحيد، لأنها الحرب الأهلية، التي بددت ثروات السودان البشرية والمادية. فخذ عام ١٩٥٣ ومطلب الانفصال مطروح بين التيارات السياسية للجنوبيين وحتى توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، ثم أخذ هذا المطلب يتوارى شيئا فشيئا على امتداد أكثر من عشر سنوات، حتى تقضت حكومة نوري عهدها في اتفاق أديس أبابا، بتقسيم الجنوب في عام ١٩٨٣ إلى ثلاثة أقاليم، دون رغبة أهله وقراء السياسة، مما أدى بالمعتمد «جون قرنق» لتشقاتق على الجيش النظامي السوداني، وتشكيل «الحركة الشعبية لتحرير السودان» التي ظلت على امتداد ما يقرب من العقد الأخير هي التنظيم الرئيسي المعبر عن الجنوبيين، والتي تمسكت طوال هذا العقد برغبتها في بناء سودان جديد موحد، يقوم على المساواة التامة بين المواطنين، ويحظر فيه التفرقة بينهم على أساس الدين أو المرق أو اللغة أو الشقافة، وتحترم فيه حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويحفظ فيه للقوميات المختلفة الحق في تنبئة

أزمة التفاه

السودان

الأمريكي، على حق جنوب السودان، في تقرير المصير، ودخول الإدارة الأمريكية طرفا، لتصفية الخلافات، بين الفصائل المتحاربة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، وإلزامها بوقف الاقتتال، والسمي لتوحيدها على أساس الالتزام بهذا حق تقرير المصير، لالجنوب السودان لمعصب، بل لشرق وغربه أيضا، وليست هذه هي المرة الأولى التي يطرح

في أكتوبر الماضي، وقع جناح الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة «جون قرنق» و«ريال مشار» في واشنطن، اتفاقا، ينهى حالة الاقتتال بينهما، ويقبلان بالوسائل الديمقراطية والسلمية طريقا لحل النزاع بين فصليهما، ويقضى بقبولهما مبدأ حق تقرير المصير لجنوب السودان، وجمال النوبة والمناطق المهمشة، واعتبار القبول بهذا الحق، شرطا للتفاوض مع أية حكومة سودانية حالية أو لاحقة.

ومعنى هذا الإعلان بوضوح، أن الدعوة، لانفصال جنوب السودان، التي كانت على امتداد أكثر من عشرين عاما تتحصر في تيار سياسي بين الجنوبيين، قد أصبحت الآن هي التيار الوحيد. وليس هذا هو الجانب الجديد الوحيد، في هذا التطور البارز في العلاقة بين الجنوب والشمال في السودان، خلال الشهرين الماضيين، بل يضاف إليه، أن الدعوة للانفصال هذه المرة، تكتسب بهذا دوليا، بمد موافقة الكونجرس

عمر البشير



ريال مشار



جون قرنق





معسكر في جنوب السودان

لغاتها وثقافتها المحلية، وتسود فيه العدالة الاجتماعية، والتنمية المتوازنة والاكتساف العادل للثروة والسلطة، في إطار دستور علماني، يفصل الدين عن السياسة

وأكتسبت الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال الأعوام الماضية دعماً كبيراً لأهدافها التوحيدية والاجتماعية ولبرنامجها السياسي من قبل قوى سياسية شمالية، وأعداء كبيرة من المثقفين الشماليين. لكن هذا الدعم، لم يحل دون بروز تيار يدعو للانفصال وسط صفوف الحركة الشعبية، وبالتحديد داخل جناحها العسكري والجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو تيار أخذ في التنامي، ووجد الفرصة سانحة، للأشتاق تماماً عن قيادة «جون قرنق» في عام ١٩٩١، في أعقاب سقوط نظام الرئيس الأثيوبي «مهاهمضو»، الذي كان يشكل سندا رئيسيا للحركة الشعبية. وخرج الجناح المنشق بقيادة «ريال مشار»، ليضع على جدول أعمال الحركة السياسية في الحكم وفي المعارضة، قضية المطالبة بحق تقرير المصير، واستقلال الجنوب عن الشمال، ليس هذا فحسب، بل وينجع أيضا في استحالة جناح قرنق إلى وجهة نظره، في المفاوضات التي جرت في العاصمة النيجيرية «أبوجا» صيف عام ١٩٩٢ بين الحكومة السودانية وبين جناح الحركة الشعبية المنقسمين، فالمفاوضات بدأت في أبوجا برفدين منفصلين للحركة الشعبية بسعيان لهدفين متناقضين - الانفصال والوحدة - وأنتهت بتوحد الطرفين المقتضين حلا مطلب إجراء إستفتاء ملتح الجنوب حق تقرير المصير

فتح الظروف الدولية والأقليمية السائدة الآن، الدعوى لحق تقرير المصير سندا قويا، وتدفع الأصوات الناعية لوحدة السودان بين الجنوبيين لأن تتواري، وتقوض حججها في بناء السودان الموحد!

فالدول الغربية التي تدفع خمسمائة مليون دولار سنويا لأغاثة منكوبى الحرب في الجنوب تملطت من أعبائها المالية والحكومة السودانية تقبل بالانفصال - مهما زعمت بغير ذلك - فقد وقعت مع التيار الداعي إليه في الحركة الشعبية اتفاقا في فرانكفورت يقضى بمنح الجنوب الحق في تقرير المصير، كما أن سياسة التطهير العرقي، وفرض اللغة العربية ونشر الإسلام بالقوة المسلحة في المناطق الجنوبية، كلها عوامل تدعم التيارات الانفصالية في الجنوب والشمال، وتنعهم ذرائع قوية. كما أن المراتب التي يحملها الجنوبيون

على أية حال، ورقة حقيقية، وليست مفتعلة.

كسا أن مطالب الجنوبيين، وشكوكهم ومخاوفهم، ومراراتهم، لم توضع أبدا، موضع الاعتبار، فقد طال بحثهم عن حكم ذاتي أو حكم فيدرالى يمنحهم حقوقا متساوية في غمرة الحديث الحماسي في الماضي القريب، عن السودان الموحد.

والقوى السياسية السودانية، وبالتحديد المتضوية تحت لواء التجمع الوطنى الديمقراطى، مطالبة أكثر من أى وقت مضى، بالبحث عن أساليب جديدة لمعالجة هذه القضية المعقدة والمتشابكة الأبعاد، ولسد الفجوة الواسعة من عدم الثقة بين السياسة الجنوبية والشمالية.

ولكن الدعوى لمائدة حوار حول هذه القضية بين القوى السياسية الشمالية والجنوبية خطوة أولى لبناء جسور الثقة بين الطرفين للبحث عن مشترك وطنى عام يكفل الوحدة الوطنية في نطاق التعدد العرقي والدينى والثقافى، والتوزيع العادل للثروة والسلطة، إذ أن البديل المحتمل لهذا الحوار، والذي يصيح لامتزاجه، ليس انفصال الجنوب فحسب، بل تفرق أوصال السودان شرقا وغربا!

المستيريون من نكوص أنظمة الحكم السودانى الديكتاتورية والديكتراطية، عن المسهورة والاتفاقات التي يلتزم بها الجنوبيون، ويتملص منها الشماليون أكثر من أن تحصى بدما من اتفاقية أديس أبابا ومرورا ببيان كوكادام وحتى المبادرة السودانية.

وفي ظل النظام الدولى الجديد، الأحادى القطب، فإن جزءا من الهيمنة الأمريكية، قام على تشجيع نزعات الانفصال العرقي، في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى وأفريقيا، ومن غير الطبيعي أن يبقى هذا النزوع بعيدا عن المنطقة العربية.

وفي قلب هذه العوامل والتفسيرات، لم يعد مجديا أن تكفى القوى الوحيدة في الحركة السياسية السودانية، أن تطرح شعاراتها وتتمسك بها. فقد آن الأوان للتعامل مع الحقائق حيث هي حقائق، وبينها أن النزوع الموجود لدى الأقليات العرقية للاستقلال بشؤونها، قد أصبح واقعا لا يمكن نكواه، خاصة بعد أن أنهار الاتحاد السوفيتى تماما، وهو الذى كان يطرح من الناحية النظرية الحل الأمثل لمشكلة القوميات. وقد يكون هذا العامل ورقة تلعب بها قوى خارجية، لكنها

أزمة الحوار الوطني في الجزائر

هل يكون البديل لاستئناف المسار الانتخابي رجالاً جددًا يفرضهم الجيش؟

صلاح صابر

الجزائر حول شكل الحوار ومضمونه والاطراف المشاركة فيه، بداية من الاسم هل هو ندوة وطنية أو حوار وطني أو لقاء وطني، فيفضل رئيس المجلس الأعلى للدولة على كافي استخدام الاسم الأخير بدلا من الاول نظرا لما يشهده الاسم... الاول من إشارة إلى نزاع حاد وفرقاء متضادين.

ونهاية بتصنيفات الأحزاب المشاركة، هل توضع في خانة الأحزاب الصغيرة أم الكبيرة سرورا بالمعضلة الكبرى في الحوار وهو هل تشارك الجبهة الإسلامية للانتقاء ffs أم لا تشارك؟

وفي ضوء هذه الخلافات والاضواء يمكن الحكم على احتمال نجاح الحوار الوطني في الجزائر من عدمه من خلال النقاط التالية:

تدهور الحالة الأمنية في الجزائر: في منتصف سبتمبر الماضي عقد المجلس الأعلى للأمن في الجزائر، وهو هيئة مهمتها تقديم مشورة إلى رئاسة الدولة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية خصوصا، وبعد اجتماع هذا المجلس الأول منذ حل المجلس الأعلى للدولة في يناير ١٩٩٢ مكان الرئيس الشاذلي بن جديد.

وقد تردد آنذاك في الأوساط الجزائرية معلومات مفادها أن المجلس الأعلى للدولة يملك إعلان حالة الاستثناء (وهي درجة أعلى من حالة الطوارئ) وتقضي بوقف العمل باللمستور أو توسيع نظام منع التجوال الساري حاليا في عدد من الولايات، وإحداث تغييرات عسكرية تقضي بترديد قيادة كل قوات حفظ الأمن في مواجهة عمليات التمرد التي تقوم بها الجماعات الإسلامية

لا يكاد يختلف اثنان من المراقبين للوضع في الجزائر، على أن الأخير مقترح على أكثر من احتمال وصورته محاطة - أكثر من أي وقت مضى - بالتشوش الذي تغذيته التحليلات المتناقضة، والتي تستند كل منها إلى مؤشرات وشبه مؤشرات تبدو حقيقية للغاية لكنها لا تفسر الحالة الجزائرية.

وفي هذه الفترة الحرجة التي تمر بها الجزائر منذ الإعلان عن الحوار الوطني للمرة الثانية، تبدو الصورة أكثر تشوشا من ذي قبل، فالجيش يضغط على النخب السياسية في الجزائر لإكمال هذا الحوار وبخبرها بين أمرين.. إما تشكيل حكومة انتقالية وتوسيع المجلس الاستشاري ومشاركة كل القوى السياسية، ثم العودة إلى المسار الانتخابي (ربما انتخابات رئاسية مبكرة)، وإما حكم عسكري صارم يجمد الحياة السياسية حتى تستقر البلاد.

ومن ناحية أخرى تستمر وتيرة العنف التي تقاربه الجماعة الإسلامية المسلحة (وغيرها) تجاه الأجانب المقيمين في الجزائر والدولة والمواطنين، وبشكل مكثف وأقوى من ذي قبل، وهو ما يدفع المجلس الأعلى للدولة لتسني الحوار والتعجيل به، في ظل مهلة صغيرة محددة بانتهاء أجل المجلس الأعلى مع نهاية هذا العام (١٩٩٣)، وفي ظل تباين وجهات نظر القوى السياسية الفاعلة في

على كافي

صبيح آيت أحمد



المسلحة في أرجاء البلاد. وتضم تشكيلة المجلس الأعلى للأمن رئيس المجلس الأعلى للدولة، ورئيس المجلس الاستشاري، ورئيس الحكومة ووزراء العدل والدفاع والداخلية والاقتصاد والشؤون الخارجية، وهذا المجلس يجتمع بطلب من رئيسه وفق المادة ١٦٢ من الدستور.

ولا شك أن المجلس واجه في أول اجتماع له صعوبة قائمة للأوضاع الأمنية فقد قتل العديد من الأجانب منهم عاصيان في شركة إيطالية وعدد من العسكريين الروس وعدد من الفرنسيين في إطار حملة تقوم بها الجماعة الإسلامية المسلحة لاضعاف جهاز الدولة أمام الرأي العام العالمي بتهديد حياة الأجانب، حيث أعطت الآخرين مهلة حتى أول ديسمبر ومع نهايتها تعرض العديد منهم لهجوم عناصر هذه الجماعة، رغم اتخاذ تدابير لحماية الأجانب ومؤسساتهم في الجزائر سرا، التي تقوم بها الدولة أو تقديمها فرنسا.

وكان الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران قد أعلن أنه لا يستبعد إجلال الرعايا الفرنسيين الموجودين بالجزائر على الرغم من أن الرعايا أعلنوا أنهم بخير وفي رعاية كاملة.

وفي هذا الإطار لم يسلم المواطنون ولا المسؤولون بالدولة من العنف الموجه تجاههم، فقد أعلن مؤخرا أن مسلحين أطلقوا النار على دبلوماسي جزائري بالقرب من منزلة بالجزائر العاصمة وأصيب بجروح خطيرة، كما هاجمت مجموعة أخرى وصالح فلاح، المسؤول بوزارة الخارجية في ضاحية «صولا» جنوب غرب الجزائر العاصمة بثلاث رصاصات ومازال في حالة غيبوبة.

الحوار الوطني... مخرج للأزمة أم حاصل لنهايتها

جاء بيان المجلس الأعلى للدولة بفتح الحوار مع العناصر المعتدلة في الجبهة الإسلامية للانتقاء ليشكل تطورا جديدا في موقفه، حيث أشار إلى إدماج عناصر الجبهة الإسلامية للانتقاء في الحوار الوطني وهي العناصر التي سميت فيما سبق «بمعقلا، الانتقاء».

قال البيان: «يؤكد المجلس الأعلى للدولة عزمه الكامل على إدماج التيارات التي لم تشارك حتى الآن في الحوار في المجتمع السياسي شريطة أن تتضمن هذه المشاركة الاحترام التام والصارم من جانب هذه التيارات للمستور في البلاد وسيادة القانون، ومن ثم احترامها لقرارات العدالة».

ويتوافق هذا مع تصريح الرئيس على



خالد نوار

فصلت في أمر هذه الجبهة بشكل نهائي . وأن هذا المأزق القانوني يتطلب دخول عناصر هذه الجبهة في حزب جديد وهو ما لا يقبلونه.

٢- صعوبة إيجاد عقلاء من جبهة الانتقاذ، فالمرجودون بالخارج مثل رابع كبير وأنور هدام لا يسيطرون لهم على عناصر الحركة المسلحة في الداخل ولا يستمعان بمصادقية لديهم، والقيادات في الداخل غير بارزة باستثناء عبد القادر حشاني الموجود بسجن مركاش قرب الجزائر العاصمة منذ يناير ١٩٩٢ ولم يصدر حتى الآن حكم بحقه ويؤمله البعض للوساطة بين عناصر الحركة المسلحة والسلطة، ويرى آخرون أن قيسته التاريخية كقائد «للاتقاذ» في انتخابات ١٩٩١ بعد اعتقال القادة مدني وبلهاج لا يعد مبررا لمصاديقته لدى العناصر المسلحة.

٣- صعوبة البحث عن مخرج لشرط واحترام قرارات العدالة الوارد في البيان الصادر من المجلس الأعلى للدولة حيث أنه قد صدرت بحق العديد من قادة الانتقاذ أحكام بالسجن وترى ضرورة أن يثبت النظام حسن نواياه أولا بإصدار عفو عنهم.

٤- رفض بعض القوى السياسية للحوار مع الإسلاميين مثل حزب «العتدي»

٥- العقبة الأخيرة والمتشكلة في المراهنة على احترام الانتقاذ والاستمرار، حيث أنه لا يوجد ما يضمن أن تقوم هذه الجبهة بتغيير الدستور والقضاء مبدأ تداول السلطة إذا ما وصلت للحكم وذلك باستفتاء للشعب على ذلك.

وأمام هذا يصبح فشل الحوار عاملا لفتح الباب للجيش بالتدخل المباشر أو بإيجاد رجل قوي على قمة مجلس أعلى جديد مصغر والمرشح لذلك خالد نزار وزير الدفاع السابق وحسين آيت أحمد زعيم جبهة القوى الاشتراكية.

الجبهة الإسلامية للانتقاذ أو لا يكون»

وحزب التجديد الجزائري الذي يقوده السيد نور الدين بوكروج، وحزب العتدي (الحزب الشيوعي السابق) الذي يتزعمه الهاشمي الشريف، والأخير اعترض على المشاركة نتيجة وضع حزبه في خانة الأحزاب الصغيرة.

قوى تفضل المشاركة السلمية: ويشملها سعيد سمدى الذي يرفض الحوار أصلا لأنه يعنى في نظره إشراك منافسة القوى في الحركة البربرية حسين آيت أحمد زعيم جبهة القوى الاشتراكية وكذلك جبهة التحرير الوطني (الحزب الحاكم سابقا) بالإضافة إلى إشراك المعتدلين الإسلاميين ومغازلة جبهة الانتقاذ وقد صعد سعيد سمدى في الأيام الأخيرة من لهجته تجاه المجلس الأعلى للدولة الذي يتهمه بالنارورة من أجل الاحتفاظ بالسلطة وبالتأجب لمعاورة الجبهة الإسلامية للانتقاذ في سبيل ذلك.

قوى تقبل الحوار وتدعو لتوسيعه:

وهي أساسا جبهة القوى الاشتراكية التي يتزعمها حسين آيت أحمد الذي يوجد منذ أكثر من سنة بالخارج وكذلك جبهة التحرير الوطني، وكلاهما يدعوان للتفاوض بدلا من الحوار والمشاركة في وضع جدول الأعمال والعودة إلى المسار الانتخابي وإشراك الجبهة الإسلامية للانتقاذ في الحوار وتشارك كلا الجبهتين في هذا الطرح حركة الرئيس بن بلا والحركات والأحزاب الإسلامية مثل حركة المجتمع الإسلامي «حامي» التي يتزعمها الشيخ سحنون وحركة النهضة الإسلامية التي يتزعمها الشيخ عبد الله جاب الله، والأخير يدعو إلى عدم إشراك الجيش في الحوار وإشراك جمعيات ومنظمات سياسية مختلفة والإفراج عن المعتقلين من قيادات الجبهة الإسلامية للانتقاذ.

وفي المقابل أعلن أنور هدام (من قيادات الانتقاذ بالخارج) عن استعداده جبهة للأخذ في الاعتبار كل اقتراح جدي يساعد على إيجاد حل للأساسة الجزائرية وقال نحن متمسكون بالعودة إلى المؤسسات الدستورية ومتأكدون من أن الحركات المسلحة ستقبل ما نتفق عليه.

ولكن هناك عدة عقبات تحول فعليا دون إشراك الجبهة الإسلامية للانتقاذ في الحوار الوطني وهي:

١- أن مسألة الحوار مع الجبهة الإسلامية للانتقاذ مستحيلة من الناحية القانونية في الوقت الراهن حيث أن المحكمة العليا كانت قد

كافى بأنه لن يتحدد في الحوار مع الشيطان إذا كان من شأنه أن يخرج البلاد من أزمتها. وتحدثت مصادر جزائرية عن لقاء أحد أعضاء لجنة الحوار بعبد القادر حشاني، وأخرى تنسب لرابح كهيرو وأنور هدام (من قيادات الجبهة الإسلامية للانتقاذ في الخارج) اختلما عن استعدادهما للحوار.

ورغم فشل الحوار السابق إلا أن البعض يبدي تفاؤله لنجاح الحوار الجاري ويبنوا هذا التفاؤل على مايلي:

١- أن لجنة الحوار الوطني - من وجهه نظره - حيادية.

٢- أن المجلس الأعلى للدولة جاد في الحوار هذه المرة وكذلك الأحزاب وكلا الطرفين بريان في الحوار مخرجا للأزمة.

٣- أن الجيش طالب الأحزاب بحسم هذه الخلافات لأنه لن يتحاز لأحد وأنه يريد دولة ديمقراطية جمهورية، علاوة على أن الجيش يتلأبق في هذه اللجنة وذلك باشتراك ثلاثة جزائريين فيها.

القوى التي تقف ضد الحوار والقوى التي تقف معه

والرأي الغالب لدى معظم الدوائر الحزبية هو أنه لا جدوى من الحوار لأنه لا يعدو أن يكون مسرحية لكسب الوقت أو تضيقه، لكن هذا الرأي الغالب لا ينعكس بالضرورة في موقف موحد لتناطحه فمعظم الأحزاب المهمة أي تلك التي فازت بأكثر من ١٠٠ ألف صوت في انتخابات ١٩٩١ من المحتمل أن تشارك في الحوار حتى لا تتحمل مسئولية فشله ويمكن تصنيفهم فيمايلي:

قوى ترفض الحوار وهي:

الجماعات المتطرفة سواء خارج السلطة والمتشكلة في الجماعة الإسلامية المسلحة، أو داخل السلطة والمتشكلة في أحد تياراتها الخفية التي تحتل مراكز حساسة في أجهزة الحكم وإدارات الدولة وتعد أكثر ميلا للغرب وتعتمد على العنف ليس اللفظي فقط، بل العنصر أيضا، وكرد فعل على الجماعات الإسلامية المسلحة صارت تتخذ الاحتياطات سبيلا للمقاومة من جهة وإقصاء الرأي الآخر من جهة ثانية.

علاوة على جماعات أخرى تعد متممة لهذا التيار ومن أصحاب المصالح، والأجهزة المختلفة للدولة والجماعات الخارجية على القانون مثل تجار المخدرات.. ويأتي في إطار رفض الحوار بعض الأحزاب أيضا مثل «حركة الأمة» التي يتزعمها يوسف بن خدة الذي يرى «أن الحوار ينسفي أن يكون مع

ثالث الشعب الكويتي تحت الحصار

أحمد الخطري

رسالة الكويت

وغيرها... وعلى صعيد القوى السياسية تميز سوقف المنبر الديمقراطي الذي خرجت جريدته بعنوان «باللعار» لتقرير لجنة الداخلية، وأصدرت الحركة الدستورية (الإخوان المسلمين) بياناً عارضت فيه تقرير اللجنة. وأعربت دوائر المعارضة عن استهجانها لتصلك لجنة الداخلية بالمجلس بالتصميم والتقسيم بين أبناء البلد الواحد الذي يتنافى مع المبادئ الشرعية والإنسانية والدستورية

الشيخ جابر أسير الكويت



لم يتوصل مجلس الأمة إلى اتفاق حول تعديل قانون الجنسية، واضطر رئيس لجنة الداخلية والدفاع إلى سحب تقرير لجنته تحت ضغط القوى السياسية بالمجلس والهيئات الشعبية خارجه، وذلك للمرة الثانية منذ بدء مجلس الأمة عمله في العام الماضي..

كانت اللجنة تطالب في تقريرها بمد حرمان المتجنسين بالجنسية الكويتية من مباشرة حقوقهم في التصويت الانتخابي حتى عام ٢٠٠٠، وهو ما يتفق مع المرسوم الذي أصدرته الحكومة بعد حل مجلس الأمة عام ١٩٨٦.

وقانون الجنسية في دولة الكويت هو واحد من أكثر القضايا الشائكة والمزمنة، وترتب على تطبيقه منذ إصداره عام ٥٩ العديد من الإشكاليات صعبة الحل، وتم إدخال العديد من التعديلات تسع مرات على مواده، وكان محل خلاف وصراع مستمر بين الحكومات المتعاقبة والنواب والهيئات الشعبية والمواطنين خاصة بعد الغزو والتحرير ومطالبة الرأي العام بتوحيد الجنسية التي تتعدد درجاتها وأنواعها. فهناك جنسية بالتأسيس لمن كان في الكويت قبل عام ١٩٢٠، والجنسية الأصلية لمن اكتسبها بحق الدم عن الجهل الأول، والجنسية بالتجنس وهي نوعان للمتجنس والحاصل عليها عن طريق الزواج ثم الجنسية للاتباع من أولاد المتجنس بالإضافة إلى الحاصلين عليها بالاستثناء..

وفي الجولة الأخيرة بمجلس الأمة اتفقت رؤية القوى الليبرالية والديمقراطية وبعض أجنحة الإسلاميين على رفض التعديلات المقدمة من لجنة الداخلية.. وخارج المجلس قامت لجنة التنسيق بين الهيئات الشعبية بشن حملة مضادة على المستوى الإعلامي والجماعي لرفض التعديل. وتضم لجنة التنسيق ٢٨ هيئة شعبية بينها اتحاد عمال الكويت وروابط الأدباء والمثقفين وجمعيات الاقتصاديين والأطباء واتحادات الطلبة

والقانونية. وقال المعارضون أن موقف اللجنة تناسي أثر هذا على هدم وتقويق الوحدة الوطنية، وقالوا أن تصعيد حرمان المتجنسين من حقوقهم السياسية، يعني بأن المتجنس لن يشارك في التصويت بالانتخابات قبل الخمسين من عمره. ودعت الهيئات الشعبية إلى ضرورة تصحيح الأخطاء الشائعة في تطبيق القانون الذي يمس أغلب الشارع الكويتي ولا يقف عند حد الـ ٢٠ ألف مواطن من المتجنسين وإنما يتعداهم بمن يرتبط بهم من أخ وابن وعم أو زوج وزوجه.

وكان للهيئات الشعبية مواقف مشابهة في مابو الماضي عندما طالبت في رسالة وجهتها إلى مجلس الأمة بوضع حد للتفرقة بين أبناء الكويت وإلغاء المبدأ التي تفرق بين المواطنين وتميز بينهم.. كما طالبت باعتبار الثاني من أغسطس ١٩٩٠ أفضل معيار لاعتماد صفة الكويتي بدلاً من القانون الحالي الذي يرجع بها إلى عام ١٩٢٠.

وعلى المستوى الحكومي فإن المسؤولين التزموا الصمت وتركوا مهمة التراجع لمسؤول لجنة الداخلية النائب عباس مندور.. وهي المرة الثانية التي تسحب اللجنة تقريرها. وكانت قد تقدمت به في دور انعقاد الماضي وأعلنت موافقتها على ما جاء بمرسوم قانون أصدرته الحكومة أثناء حل المجلس وقضى بتحديد حرمان المتجنسين من ممارسة حقوقهم السياسية حتى عام ٢٠٠٠، لكن المعارضة أجبرتها على سحب التقرير.. وكررت اللجنة المحاولة هذه المرة بأمل أن تلقى الدعم الكافي.. لكنها لم تفلح واضطرت إلى سحبه. وبأخذ المراقبون على تقرير الحكومة الذي تنبأه لجنة الداخلية بالمجلس أنه يعنى موافقة المجلس الضمنية على الممارسات المجحفة لوزارة الداخلية بحق أبناء المتجنسين.

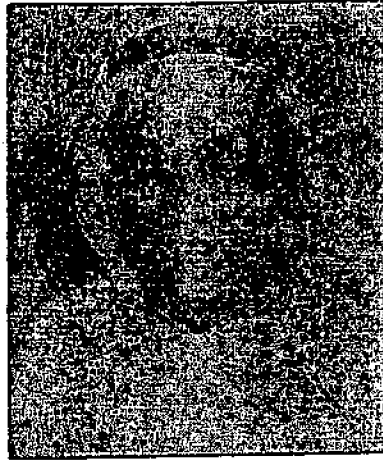
وبالعودة إلى الحملة الانتخابية التي سبقت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٢ نجد أن أغلب النواب الحاليين وضعوا قضية توحيد الجنسية والقضاء على التمييز بين المواطنين

على رأس برامجهم الانتخابية.. وهو ما يضع التواب دائما في وضع حرج يكون فيه التأجيل هو الحل المرضي لتأجيل الصراع مع الحكومة لدورة أخرى.

لكن التأجيل الذي أسفرت عنه مناقشات التواب لا يضع حلا لتلك القضية الشائكة. وتقول المصادر البرلمانية أن أصل المشكلة يعود إلى وزارة الداخلية التي تسببت ممارستها في تفاقم قضية المتجنسين.. ومن تلك الممارسات ما ذكره أحمد السعدون رئيس المجلس الحالي أثناء حملته الانتخابية ٩٢ وتحديه للحكومة في إثبات تجنيس كويتي واحد وفق المادة الثانية (الجنسية الأصلية) وقال إن جنسيات الكويتيين المتجنسين لم يذكر فيها عبارة وفق المادة الثانية وذلك لتفويت الفرصة عليه في ممارسة حقه في الانتخاب والترشيح كما نص عليه قانون الجنسية.

لكن قراءة سريعة لقانون الجنسية توضح أن أصل المشكلة يكمن في صياغة القانون ذاته.. وأن الحكومة تستفيد من الغموض والتمييز الوارد بالقانون لتضمن به دعما دائما من الناخبين محدودي العدد، وهو وضع يمكن أن يتأثر كثيرا بدخول فئة المتجنسين السالفين ثلث الشعب الكويتي ومباشرتهم لحقوقهم السياسية. ومن هنا تأتي المخالفات الميكانيكية لوزارة الداخلية لبقاء الوضع على ما هو عليه.. وقد سبق أن عبر عن ذلك الدكتور أحمد الرهي عندما نادى بضرورة رفع الصوت عاليا وخاصة من السياسيين والمرشحين للانتخابات المقبلة من أجل توحيد الجنسية حتى لو لم تكن هذه المسألة مفيدة انتخابيا فهي قضية مبدئية قد يخسر فيها البعض بعضا من الأصوات لكن الرابع الحقيقي هو الوطن.

وتقسم قانون الجنسية المواطنين إلى عدة فئات يخضع كل منهم لمادة تختلف في الحقوق وأن كانت تتفق في الواجبات وهو يختلف عن حقوق المواطنة والجنسية في كل دول العالم. صدر القانون عام ١٩٠٩ وتم تعديله بعدها ٩ مرات.. وتقول مادته الأولى وهي التي تعطي البعض الجنسية الكويتية بالتأسيس، أن الكويتيين أساسا هم المستوطنون في الكويت قبل سنة ١٩٢٠ وكانوا محافظين على إقامتهم العادية فيها إلى يوم نشر هذا القانون. وقد اختيرت سنة ١٩٢٠ كنقطة بداية في منح جنسية التأسيس باعتبارها السنة التي بنى فيها سور الكويت دفاعا عن البلد وسام في بنائه القاطنون في



أحمد الرهي

الكويت.

أما حق اكتساب الجنسية بصفة أصلية للأجيال اللاحقة فهو يعق الدم فقط بتسلسل الولد عن أبيه ولا يعترف القانون بحق الاقليم أو حتى الميلاد أي اكتساب الجنسية بمجرد الميلاد على الأرض أو أقاليم الدولة كما في الكثير من التشريعات بالدول الأخرى. ويمكن وفق القانون أن يتبع الابن أمه الكويتية في حالات استثنائية.

أما النوع الآخر من المواطنين وهم من يطلق عليهم حاملي الجنسية الثانية سواء بالتجنس أو الزواج فلا يكون إلا بمرسوم يصدر بتجنسها بناء على عرض وزير الداخلية وبعد موافقة مجلس الوزراء، ويشترط في المتجنس بلوغ سن الرشد والإقامة في الكويت لمدة ١٥ عاما تبدأ من وقت نشر المرسوم رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ لا من وقت بداية الإقامة. وفي إحدى التعديلات التي صدرت على هذا المرسوم عام ١٩٦٦ شدد القانون على شرط التتالي في سنوات الإقامة فإذا خرج طالب التجنس من الكويت لغير مهمة رسمية مع احتفاظه بنية العودة خصمت المدة التي يقضيها بالخارج عند حساب مدة إقامته في الكويت.

ويشترط القانون الحد الأقصى لمنع الجنسية خلال العام بخمسين شخصا فقط يتم اختيارهم بمعرفة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الداخلية.

وكعادة القوانين الكويتية في وضع الاستثناءات أجاز قانون الجنسية منح الجنسية للأجنبي الذي يقدم خدمات جليلة للكويت

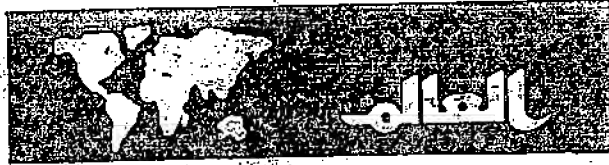
بغض النظر عن تراتر الشروط السابقة. وتأتي بنود الحقوق والواجبات لتحرم المتجنس من ممارسة الحقوق السياسية، فحرته من التشريع أو التصيين في أية هيئة نيابية، وهو ما يعنى على سبيل المثال حرمانه من تولي منصب الوزارة طوال حياته لأن الدستور يقضى في المادة ٨٠ باعتبار الوزراء أعضاء في مجلس الأمة بحكم وظائفهم فضلا عن كون المادة ١٢ من الدستور تشترط في الوزير أن يكون كويتيا بصفة أصلية.

أما الحقوق المقيدة بفترة زمنية فمنها حق الانتخاب أو الإذلاء بصورته في الانتخابات حيث يشترط القانون -بعد تعديلاته- ثلاثون عاما اعتبارا من ٦ يوليو ١٩٦٦ تاريخ نشر القانون وذلك بالنسبة لمن تجنس في تاريخ سابق.. ومن هنا كان الخلاف بين القوى الليبرالية والديمقراطية واليسار والهيئات الشعبية وبين الحكومة والتيارات الموالية لها.. وهو ما يفسر قول بعض المصادر البرلمانية أن الحكومة تريد أن يقضى المتجنس خمسين عاما قبل أن يحصل على حق الانتخاب ومن الممكن أن تلحقه النية قبل حصوله على هذا الحق..

وتأتي إلى أولاد المتجنس فتجسد أن القانون يقيهم على جنسية أبيهم الأصلية التي كان يتمتع بها قبل تجنسه حتى بلوغهم سن الرشد ليطلبوا بعدها الجنسية وفقا للدائرة السابقة.

ولا يكفي القانون بذلك بل يضيف بثوبا أخرى تغزل سحب الجنسية بمرسوم بناء على عرض من وزير الداخلية من الحاصلين عليها وفق أحكام المواد ٨، ٧، ٥، ٤. ومن بين الحالات إذا عزل المتجنس من وظيفته الحكومية بعد عشر سنوات من تجنسه وإذا استندعت مصلحة الدولة العليا أو أمنها الخارجي ذلك ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريقة التسمية (الأولاد مثلا) أو إذا كان قد تم منع الجنسية الكويتية بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة وإذا حكم عليه خلال عشر سنوات من منع الجنسية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة..

وهكذا فإن المتجنس يبقى طوال عمره تحت سيف الداخلية.. وتكفل نصوص القانون وإدارة الداخلية بقاء أكثر من ثلث الكويتيين تحت الحصار وتضمن معها ألا يتسبب هؤلاء المتجنسون في عز التوازن السياسي القائم وتتيح للحكومة السيطرة على مقاليد الأمر لأجل غير مسمى...



تلك بعد ضرب البرلمان مباشرة، وفي ظل
اضرابات عمال المناجم التي اتسع نطاقها للمرة
الأولى في روسيا، بينما كان عمال المناجم
هم إحدى القوى الأساسية التي
ساندت يلتسين من قبل في صراعه
ضد قيادة الاتحاد السوفيتي. وقبل
الانتخابات والاستفتاء على الدستور الجديد
مباشرة عمت مدينة «ناديم» الضالية ثورة
عارمة أضرب خلالها عن العمل عشرون ألف
عامل من عمال البناء والغاز والمواصلات،
وهي المدينة التي تبدأ من عندها أنابيب الغاز
لتمتد إلى الأورال ومنطقة الفولجا والمناطق
المركزية. وعندما أرسلت الحكومة وفدا للتفاهم
مع العمال، استقبلوه بالهتافات: «لا لحكومة
النهب والسرقة»، و«خيار روسيا
ليس خيارنا» وكان تكتل خيار روسيا
الحكومي قد شرع في الدعاية الانتخابية
لنفسه باعتباره حزب الإصلاحات الذي يضم

«الحزب الشيوعي الروسي» ♦♦

الفائز الأول في الانتخابات

رجال الرئيس وفي الخامس من ديسمبر التقى
جايدار نائب رئيس الوزراء بعمال المناجم على
يقعهم بتأجيل الاضرابات التي أعلنوا عنها،
لكن اللقاء لم يسفر عن شيء، واقتنع عمال
المناجم اليوم الأول من الاضرابات في أحواض
مناجم الفحم في بقشورا بوسط روسيا،
وتشيليابينسك في الأورال،
وبالكوزنياس في سيبيريا وفي مناطق
أخرى. وأعلن قادة العمال عن أنهم يسحبون
نقمتهم من الحكومة ومن وزراء الحكومة الذين
سيشاركون في الانتخابات وهم الوزراء الذين
ضمهم تكتل خيار روسيا ومن بينهم
كوشيف وزير الخارجية، وجايدار،
وغيرهما. وهدد عمال المناجم بتنظيم إضراب
سياسي واسع بالتنسيق مع عمال الغاز يرتفع
بالمطالب الاقتصادية إلى المطالب السياسية
كإقالة الحكومة ورئيس الوزراء، وكانت
اضرابات عمال المناجم في أوكرانيا وتركيب
العمال للحكومة في كيهف مازالت حية في
الذاكرة، تنذر بوضع مماثل خطر في روسيا.
لكن الحكومة عشية الاضرابات بالضبط
صرفت لعمال المناجم عدة مليارات من دين
الحكومة للمناجم والذي وصل إلى حوالي
تربليون روبل.

كان الاستعداد الأول لانتخابات
على أساس التعددية الحزبية يجري
في ظل مرسوم يلتسين الذي أوقف به
عمل أكثر من ١٦ حزبا ومنظمة
سياسية، وعطل به صدور أكثر من
١٦ صحيفة ومجلة سياسية وفي ظل
حل المحكمة الدستورية التي أعلن

أحد القوي

وساعة موسكو

روتسكوي فكرة «الرأسمالية
الروسية القومية» في أكتوبر من هذا
العام، ومن ثم فإن الصراع الذي بدأ عام ٩١،
لم يتوقف عمليا إلا في أكتوبر ٩٣ عندما
تمكن يلتسين من أحقاد المارشال يازوف،
وأنا تولى لوكمانوف، وتينقولا
ومجكوف.. وكان الوجه الأكثر تعبيرا عن
الانتصار شبه الكامل لجناح جورباتشوف
وظفه هو المسارعة بإجراء أهم التعديلات
السياسية التي شهدتها روسيا أي أقرار دستور
جديد، وهبة سياسية جديدة في البرلمان،
بينما لم تكن دماء البرلمان السابق قد جفت
بعد، ولم يكن أحد قد لحق بإزالة آثار القصف
من فوق جدران مبنى البرلمان المثل على نهر
موسكو. وقد أجرت السلطة عملية التعديلات

عندما يبدأ غبار المعارك السياسية
الرائقة في روسيا، سيتوقف الباحثون طويلا
عند إحدى أهم حلقات انهيار أول دولة
اشتراكية في العالم: أي انقلاب أغسطس
٩١، وستظل الأحداث المقبلة تنشر الضوء
على قصة ذلك الانقلاب. وقد جدد انتهاء
الصراع بين يلتسين وبرلمان
«حسبوا للاتوف» روتسكوي معنى
ذلك الانقلاب، مؤكدا مرة أخرى أنه إذا كان
قادة الاتحاد السوفيتي قد اتفقوا مع
جورباتشوف على إجراء التحولات العنيفة
التي تصورها مخرجاً لأزمة النظام، فإنهم
قد اختلفوا معه على هدم الدولة
بواسطة المصادرة الاتحادية، وكان
رأيهم أن تتم التحولات في إطار
الدولة القوية التي قد تجمع بين أقطاب
اقتصادية متعددة، أو تتجه كلية
نحو الرأسمالية. واعتقد أن ذلك كان
أيضا جوهر الصراع بين برلمان
«حسبوا للاتوف» روتسكوي وسياسات
«يلتسين» التي يطلق عليها الحزب
الشيوعي الروسي «الكرومبوليتية»،
ومبارزة أخرى سياسات التسمية الكاملة
للغريب... وكان البرلمانيون الروس يأملون -
مادامت الدولة الاتحادية قد دمرت - أن يمضوا
بروسيا على الأقل على درب الدولة الرأسمالية
القوية، بعد أن تجاوزت الأوضاع فكرة
الإصلاح إلى فكرة الرملة.. وبينما ضربت في
المرحلة الأولى فكرة الإصلاح، ضربت في المرة
الثانية بتسمية برلمان «حسبوا للاتوف»

(٤٠) اليسار/ العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤

ورئيسها فاليري زوركين؛ ولقد أصبحت روسيا تعيش في ظل الحكم المطلق بعد أن انتصرت العيشية على أي منطق. وكان قادة البرلمان المحلول في غيابات السجن قبل أن يخرج من تلك السجن قادة الاتحاد السوفيتي السابق. وعلى هذا النحو كانت روسيا تستعد في آخر شهور هذه السنة لكي تطوى صفحة من الصراع السياسي بفتح صفحة جديدة بمرلمان جديد ودستور جديد يصيد ترتيب العلاقة بين مجموعة يلتسين والمعارضة على نحو مختلف قاما، بعد أن أسدلت السلطة ستارا ناريا بينها وبين معارضيه الذين كانوا قسما من بنية النظام نفسه. واجه المواطنون يوم الأحد ١٢ ديسمبر لانتخاب نواب الجمعية القيدالية (البرلمان) بمجلسه : مجلس الدوما (٤٥٠ نائبا)، ومجلس القيدالية (١٧٨ نائبا)، يختص الأول بالنظر في التشريعات والقوانين، بينما ينظر الثاني في عدم تعارض القوانين مع مصالح الأطراف والمقاطعات والجمهوريات التي تتكون منها فيدرالية روسيا. وفي نفس الوقت كان على المواطنين أن يصوتوا في الاستفتاء على الدستور الجديد الذي قالت عنه إحدى الصحف الروسية: «أنه يشبه قام الشبه المستورد الفرنسي، ولكن في عهد نابليون بوناپرت»، لأنه في الوقت الذي يمكن فيه الرئيس من حل البرلمان، فإنه لا يمكن البرلمان من سحب الثقة من الرئيس إلا بمعجزة مساوية تقتضي أن يوجه البرلمان اتهاما للرئيس بالحقبة العظمى، أو أية جريمة أخرى خطيرة، ويجب أن يتخذ هذا القرار من قبل ثلثي مجموع النواب، بمبادرة يقوم بها لا أقل من ثلث البرلمان، مع توافق قرار من لجنة خاصة يشكلها البرلمان بملاحظة أن كيفية تشكيل اللجنة مسألة مجهولة، وبعد ذلك لا بد للمحكمة العليا أن تثبت صحة الاتهام الموجه للرئيس، كما يجب على المحكمة الدستورية أن تصدر قرارا باعتبار أن التهمة قد استوفت الشروط اللازمة، وبعد ذلك لا بد من قرار من مجلس القيدالية بثلاثي الأصوات. الخ. وفي نفس الوقت فإن من حق الرئيس وفقا للدستور أن يقترح رئيس الوزراء على البرلمان، مرة وثانية وثالثة، فإذا رفض البرلمان الاقتراح حله الرئيس. وهناك صيغة أكثر بساطة، أن يطرح رئيس الحكومة أمام البرلمان مسألة الثقة في الحكومة، فإذا لم يعبر البرلمان عن ثقته في الحكومة يصبح من حق الرئيس إقالة الحكومة، أو حل البرلمان خلال أسبوع واحد.



وحكما يبرأ الدستور الأخرى التي تمنح
بالتسعين صلاحيات غير محدودة في مراجعة
المعارضة، فإن البرلمان في اللغة السياسية
القادمة لن يحدد الكثير من شئون البلاد.
ولهذا كان تركيزه يلمح على مسألة
تقرير الدستور قبل تركيزه على
مسألة : أي الأحزاب هي التي
ستفوز في الانتخابات؟ وقد صوت
على الدستور حوالي ٣٥ مليون مواطن، وهو
مؤشر هام على هيبة شعبية يلتصق، فإذا
كان يلتصق قد حصل على تأييد ٤٦ مليون
مواطن عندما رشع نفسه رئيسا للجمهورية،
فإنه لم يزل سوى تأييد ٤٠ مليون مواطن
عندما جدد الثقة في شخصه باستفتاء إبريل
هذا العام، أما الآن فإن ٢٥ مليون فقط هم
الذين صوتوا مع الدستور الذي اقترحه هو.
من ناحية أخرى فقد أسفرت الانتخابات
عن قسمة ناز فيها الرئيس
الدستور - وهو الأساس بينما حصلت
المعارضة على البرلمان.

وعلى أية حال فإن الانتخابات التي تمت
مع الاستفتاء على الدستور في نفس اليوم لم
تكن انتخابات بالمعنى الذي نعرفه وتتابعه في
أوروبا، تغرضها أحزاب عريقة، لكنها كانت
أساسا استكمالاً لعملية تصف برلمان
حسب اللاتوف، فقد كان التصف تعديلاً
لتواعد الصراع بالذائف الصاروخية، بينما
كان البرلمان الجديد صياغة سياسية ودستورية
يتم بها تسجيل حقيقة موازين القوى بعد
النصف. ومع ذلك نأنا المفاجأة التي
أسفرت عنها الانتخابات كانت فوز
الشيوعيين وليست كما يتصور
البعض فوز الحزب اليساري
الديمقراطي الروسي الذي تحيط الشبهات
به وليس بين صوتوا معه وله.

وقد دخل الانتخابات ١٣ حزبا وتحصوا
سياسيا هي:

* تكتل وخيار روسيا» بزعامة
يجور جاينار رئيس الوزراء السابق ونائب
رئيس الوزراء الحالي، والاقتصادي المعروف
بذعوره للانتقال إلى الرأسمالية التابعة
بسرعة وحزم. وعلاج أوضاع الاقتصاد الروسي
بالصددمات، وضم ذلك التكتل كوهريف
وزير الخارجية، ونائب رئيس الوزراء السابق
بودولوف، ونائب رئيس الوزراء الحالي
تشوباييف، ورئيس ديوان الرئاسة
فيلاتوف، وغيرهم من رجال الرئيس
يلتسين. وقد عبر يلتسين عن جزمه ذلك
التكتل الحكومي حين قال: «إنني معهم قلبا

وقالبا». وأهم ما يميز هذا التكتل هو
ارتباطه الوثيق بهيكل السلطة
وسيطرته على وسائل الإعلام.

* «تكتل» يانينسكي/
بولديريف/ لوكين. والأول هو الاقتصادي
المعروف من دعاة السوق الحرة الرأسمالية
ولكن بإضافة خصائص الوضع
الروسي، والثاني كان من العاملين في ديوان
الرئاسة، الثالث كان سفيراً روسيا في
واشنطن. ويطلق على ذلك التكتل اسم
«التفاحة» من الأحرف الأولى لاساء زعمانه
الثلاثة.

* «حركة الإصلاحات الديمقراطية
الروسية» التي يتزعمها أناطولي
سابتشاك عمدة مدينة ليننجراد وهو قانوني
معروف، من أنصار الإصلاح، وتضم الحركة
أسماء مثل يوفوف عمدة موسكو السابق،
والكسندر ياكوفليف المعروف في الغرب
باسم: «أبو البر سترويك».

* «حزب الوحدة والرفاق
الروسيين» بزعامة سيرجي شاغراي نائب
رئيس الوزراء وهو تكتل مظهره مثل التكتلات
المذكورة كلها تشكل عشية الانتخابات فقط،
ويرى الكثيرون أن شاغراي قد شكل هذا
التكتل لأنه يتطلع لمنصب رئيس البرلمان،
ويركز شاغراي على فكرة الدور
السياسي الخاص للأقاليم والمقاطعات
ومنحها حقوقاً أوسع في الحكم
الذاتي.

وقد اعتبر كسمولسكايا براقدا»
أن تلك التكتلات الأربعة هي «توزيع
لرجال الرئيس على أشكال مختلفة». وعندما
ركز الكثيرون - بعد ظهور النتائج -
على أن سبب فشل الديمقراطيين من رجال
الرئيس هو أنهم تشردوا، وتفرقوا، ولم
يتحدوا، فإن أحد المحللين وهو «فلاديسلاف
تشيرنوف» نبه على صفحات جريدة
«نيوايسميا» إلى أن «الديمقراطيين» قد
نحجروا في تخفيف الضربة التي تلقوها
بتوزيعهم لأنفسهم على عدة تكتلات، وأنهم
لو كانوا قد تجمعوا في تكتل واحد لكانوا قد
أصبحوا هدفا سهل للنال للناخبين!!

* وفي مراجعة التكتلات الأربع المذكورة
كان «الحزب الشيوعي» عليا هو الحزب
الوحيد الذي وقف ببرنامجه مختلف عن كل
ذلك أيا كانت ملاحظتنا على ذلك البرنامج.

* وما بين الحزب الشيوعي، وأحزاب
وتكتلات رجال يلتسين، برزت تحيمات لقوى
الوسط السياسي فشلت كلها في أن تقتل

وزنا انتخايبا، وفي مقدمتها «الاتحاد
المدني»، و«الحزب الديمقراطي
الروسي» بزعامة ترافكين.

* وما عدا تكتلات الرئيس -
والشيوعيين - وحركات الوسط ظهرت
مجموعات من الحركات الاجتماعية المعنية
بالبر والتقوى مثل «جساعة الكرامة
والرحمة»، وجساعة معنية بشجرة الأرز
حرصا منها على البيئة، وما شابه.

وعلى أية حال فإن التيارات الأساسية
تشكلت من رجال الحكومة ومن الشيوعيين،
ثم من قوة ثالثة غريبة ومشبهة هي «الحزب
الليبرالي الديمقراطي» الذي اكتسح
الانتخابات لمغازلته المشاعر القومية المهانة
لدى الشعب الروسي، ولأن زعيمه
«جيجوروفسكي» قدم نفسه على أنه رجل
الشارع الذي لم يطره صلة أبدا بالشيوعيين
ولا بالاصلاحيين. وقد غازل ذلك الحزب التطلع
الروسي القومي لعزة وكرامة روسيا، وقد فسر
جيجوروفسكي هذا النجاح بقوله: «إن الشعب

يتطلع لقوة ثالثة ليست من الشيوعيين ولا
من الديمقراطيين، وقد وجد في حزبا هذه
القوة». إلا أن المراقبين الروس يشيرون بشك
كبير إلى المصادر التي مكنت جيجوروفسكي
من قول حملته الانتخابية، يصرح البعض
بأن مصادر حملة هي المخابرات
الأمريكية والموساد الاسرائيلي
والمخابرات العراقية. بينما يجزم صف
وطنية كصعيفة براقدا بأن حزب
جيجوروفسكي يخدم أول ما يخدم بشعاراته
الفاشية هدفا واحدا هو فكك النظام الروسي
من أجهاض الحركة الوطنية قبل نضجها، كما
أنه قد يخدم الغرب الذي سيجد في تلك
الفاشية سببا للتدخل في شئون روسيا. ولكن
نحياح جيجوروفسكي محدود بدلالاته
الاجتماعية لا أكثر. ويكتب يوري
جنوخوف في البرافدا: «أن السبب
الحقيقي لفوز جيجوروفسكي هو
عملية التحقير المستمرة والطويلة
التي قامت بها أجهزة الإعلام للشعب
الروسي، بحيث أن الناخبين قد ردوا
على كل ذلك، وردوا على كراهتهم
لليبراليين، بأن قدموا دهمهم كله
لأول من قال لهم إنني سأدافع عن
الشعب الروسي». واعتبر صفني آخر هو
الوجود تمويه أحد أسباب فوز
جيجوروفسكي هو منع الحكم لأحزاب كثيرة من
دخول الانتخابات بما جعل أصوات تلك
الأحزاب تنتقل إلى جيجوروفسكي. لهذه



الروس يهانون من إصلاحات بلتسين

الشيوعيون المرتبة الثالثة في الانتخابات؟، والثانية إذا تحفظنا على حزب جيرنوفسكي، بل والمرتبة الأولى إذا اعتبرنا أن القأييد الذي ناله تكتل خبار روسيا هو تأييد الأوساط الحكومية والأساليب الحكومية؟ بل وباستخدام الاموال الأمريكية لشركة أمريكية في موسكو، مما أثار فضيحة لم ينكرها تكتل خبار روسيا نفسه؟

وتعد تلك الانتخابات التي خاضها الشيوعيون رابع انتخابات يشاركون فيها في تاريخ روسيا، كانت المرة الأولى عندما تشكل مجلس الدوما (البرلمان) في أبريل عام ١٩٠٥، وحينذاك قاطع الشيوعيون تلك الانتخابات اعتصاماً منهم على أن الحركة الجماهيرية في لحظات مد، ولكنهم مع انصار المد الجماهيري قرروا أن يشاركوا في انتخابات الدوما الثانية في أوائل عام ١٩٠٧ ليكون سبباً لهم يقضون منه القيصر، وشاركوا للمرة الثانية في انتخابات الدوما الثالث بنفس

بعد). فقد انتزع الشيوعيون تلك الأصوات بعد حملات ضارية على النكر الاشتراكي لم تتوقف لحظة واحدة على مدى حوالي ثمانية أعوام كاملة، وبعد تشريد يوسى لقاربخ ذلك الفكر، كما أنهم حصلوا على ما حصلوا عليه بشعارات الاشتراكية نفسها دون أن يسقطوا في الديهاجرجية، ويكنى في هذا الصدد أن ليشفيسلاف كوستيكوك الناطق الرسمي باسم بلتسين كتب في ١٦ أكتوبر في مقالة له بصحيفة الاخبار الروسية يقول: دليس لدينا تعددية حزبية بعد بالمعنى الحقيقي للتعددية أما الحزب الوحيد الحقيقي في روسيا والذي يمكن أن يقال أنه حزب فهو الحزب الشيوعي الروسي الذي تصل عضوياته لنصف مليون شخص». حقا إن أحدا لم يكن يتوقع أن يفوز حزب جيرنوفسكي بالأصوات التي فاز بها، ولكن هل كان هناك من يتوقع أن يشغل

الأسباب فأننى أضح الفوز الحزب الليبرالي موضع التحفظ، لأنه من الناحية السياسية احتشاد مؤقت وراء زعيم مشهود ديماجوجي، وهو احتشاد لن يلبث أن يتفرض بمجرد أن يصل جيرنوفسكي للبرلمان، وبمجرد أن تتعرض شعاراته لمحك عمل. ومن هذا الزيادة نأى جيرنوفسكي لم ينتصر بلدر ما انتصرت وارتفعت أشواق المواطنين الروس نحو وطن محلو في الكرامة، وهي أشواق ستحترق لنفسها طريقاً آخر، وستجد متفتها آخر غير ذلك الحزب المشهور.

ولهذا فأننى أتوقف عند الانتصار الذي حققه اليسار الروسي، بعد أن حصل على المرتبة الثانية من حيث عدد الأصوات التي وقفت معه، والتي يبلغ مجملها سبعة ملايين صوت تكتل للحزب الشيوعي حوالي ٦٧ مقعداً في البرلمان من أصل ٢٢٥ مقعداً مخصصة للبرلمان (وذلك ٢٢٥ أخرى للمقاعد الفردية لم تعرف نتيجتها كاملة

السنة. وكانت المرة الثالثة في فبراير عام ١٩١٧ عندما خاضوا الانتخابات لمجلس السوفييت في مواجهة المناشقة والاشتراكيين الثوريين. وتعد انتخابات هذا العام هي المرة الرابعة لهم. والملاحظ أنه بعد انهيار الشيوعية مباشرة لاقت الحركات السياسية الداعية للاقتصاد الحر نجاحا في كافة بلدان الشيوعية. لكن الموجة الثانية من الانتخابات قد أسقطت تلك الحركات. ففي ليتوانيا على سبيل المثال انتصرت حركة «سينوديس»، إلا أن حزب العمل الديمقراطي (الشيوعي سابقا) فاز على «سينوديس» في أكتوبر ٩٢. ثم تعزز ذلك الانتصار بنمو «ديرازوسكاس» سكرتير الحزب الشيوعي السابق برئاسة البلاد. وفي لاتفيا انتصر في انتخابات يونيو هذه السنة اتحاد الطريق اللاتفي وهو اتحاد للصناعيين والشبهيين بزعامة أاناتولي جورباتوف المنظر السابق للحزب الشيوعي. وفي بولندا في سبتمبر فاز الحزبان الشيوعيان السابقان بأكثر من ثلاثمائة مقعد في البرلمان من أصل ٤٨٠ مقعدا وهما: الاتحاد الديمقراطي لقوى اليسار، وحزب الفلاحين. وفي استونيا لقي «حزب الوطن» الحاكم الداعي للسوق الحرة هزيمة نكراء، ولم يحصل إلا على أقل من ٥٪ من أصوات الناخبين، ونجح في مواجهته الزعيم السابق للدولة الشيوعية أوتولد ووتل وترأس بلدية العاصمة، وحصل على المركز الثاني في الانتخابات الزعيم السابق للحزب الشيوعي الموالي للاقتصاد السوفياتي «ليميت أنتوس».

ويرى البعض أن أحد أسباب تلك الظاهرة أن اقتصاد السوق قد أضر أضرارا بالغا بمصالح الفلاحين، مما دفع جموع الفلاحين للوقوف مع الشيوعيين. من ناحية أخرى فإن روسيا والبلدان الاشتراكية السابقة لا تعرف ظاهرة أحزاب الاشتراكية الديمقراطية، لأن تلك الأحزاب التي تشد إليها عمال المدن تعتمد في الغرب على مؤسسات الضمان الاجتماعي والاستقرائية العالية، هنا بينما تتعلم تلك المؤسسات في روسيا كما لا تعرف الطبقة العاملة شرائع الاستقرائية الأوروبية. وفي أول انتخابات في الدول الاشتراكية السابقة وقف سكان المدن أساسا مع دعاة الطريق الرأسمالي أصلا منهم في أن أوضاعهم مستحسن، بينما ظل الريف محتفظا بولائه لليسار. إلا أن تطبيق الإصلاحات

ومأجلته من يؤس على جماهير المدن بالذات دفع بالمدن للتصويت مع اليسار في الموجة الانتخابية الثانية، وهو عكس ما حدث عام ١٩٩٠ عندما جرت أول انتخابات في عهد جورباتوف لرؤساء الجمهوريات والبرلمانات.

وقد خاض والحزب الشيوعي الروسي بزعامة زيجانوف الانتخابات بضمائر محددة أولها: رفض الدستور الجديد، وتشكيل حكومة ائتلاف وطنية لاتخاذ روسيا، وكان شعاره الأساسي: بحث روسيا على أساس المبادئ الاشتراكية. وكان موقف الحزب من حل يلتسين للبرلمان بمرسوم ٢١ سبتمبر موقفا واضحا أيضا فقد صدر بيان عن قيادة الحزب تعتبر فيه أن قرار الرئيس بحل البرلمان غير شرعي ولا يترتب عليه شيء، وانتقال السلطة التنفيذية إلى الكستوروتسكي نائب الرئيس طبقا للدستور. ودعا البرنامج الانتخابي للحزب إلى:

- التخلي عن علاج الاقتصاد بأسلوب الصدمات، واستخدام أساليب تحكم الدولة من أجل وقف هبوط معدلات الإنتاج، ومكافحة التضخم والبطالة.

- رفع مستوى معيشة السكان وتأمين حقوق الجماهير في التعليم والرعاية الصحية المجانية والضمانات الاجتماعية، وتوفير السكن، والمواصلات الرخيصة

- تعدد الأنماط الاقتصادية مع إعطاء الأولوية للملكية العامة

- العمل على استعادة الدولة الاتحادية على أساس طوعي جديد.

- ويقول جينادي زيجانوف سكرتير الحزب الشيوعي الروسي إننا نعتبر أن إحدى أولى مهامنا هي التمسك في وجه إقامة السلطة الاحتكارية لرأس المال، وتفكيك روسيا كدولة موحدة، والتصدي لكوسموبوليتية الكومبرادور الروسي، ونحن نسمي لنا روسيا على أساس المبادئ الاشتراكية التي حققت الكثير للشعب، لأننا واثقين أنه لا يمكن المحدث من وجهة روسيا دون صفة اجتماعية، وعلى هذا الدرب فإننا نرى أنه لا بد من الأخذ باقتصاد متعدد الأنماط يدار بواسطة التوجيه الحكومي مع تحديد دقيق لعمل قوانين السوق، أن احتكار الملكية العامة شأنه شأن احتكار الملكية الخاصة هو حالة قصري غير ملبذة، وفي نفس الوقت فإننا لا ندعو لديكتاتورية

البروليتاريا، ولذا نذكر أن الحزب الشيوعي الفرنسي كف عن تلك الدعوة، دون أن يكف عن كونه شيوعيا، إننا نناضل مرة أخرى من أجل حق الإنسان في العمل والزراعة وشهيرة مؤمنة، وسيمتد للمجتمع بهذه الحقوق أن أجلا أم عاجلا، ألم يعترف بابا روما نفسه مؤخرا بتسوله: لا يجب نبذ ما هو مفيد في الاشتراكية؟. ويتحدث العالم الاقتصادي «أورولوف» عن برنامج الحزب الاقتصادي فيقول: «يجب أن تكون الملكية العامة هي الشكل الاقتصادي السائد، ولا تقل حصتها عن خمسين بالمئة، كما لا ينبغي أن تزيد حصة القطاع الخاص عن عشرة بالمئة، أما النسبة المتبقية فيجب أن تكون من نصيب الأشكال المختلفة للملكية الاجتماعية». ويقول زيجانوف بذلك الصدد: «إن التحول الشامل لجميع أشكال الملكية إلى ملكية الدولة يسره إلى طريق مسدود، فلابد من المشور على صيغة للجمع المقتول بين ملكية الدولة والملكية الخاصة الفردية. ونحن نعتقد أن هناك مائة حالة من حالات الرأسمالية، ولابد أن هناك عددا مماثلا من حالات الاشتراكية أيضا، وقد عثرت الصين على طريقة خاصة بها للجمع بين أشكال الاقتصاد الحكومية والخاصة حققت بها معدلات نمو واضحة. ولا يعني ذلك أن تعتبر تنمية النزعة الفردية الاستهلاكية مخرجا للاقتصاد الروسي، فالمخرج الوحيد هو أولوية المصالح العامة والفكرة الاشتراكية، ومن دون تلك البوصلة نكون قد حكمنا على أنفسنا بالهلاك الحقيقي وفي مجال القضية الزراعية وقف الحزب ضد تحويل الأرض إلى الملكية الخاصة أو جعلها سوزوعا للبيع والشراء وفقا لقوانين السوق الحالية.

ويغض النظر عن التعديلات النظرية التي يقوم بها الحزب الشيوعي الروسي هنا أو هناك، والتي دفعت صحنيا مثل فلاديسلاف تشيرنوف لاعتبار أن الحزب ينتقل إلى مواقع الديمقراطية الاشتراكية، والاقترار بالإصلاح، فإن الأمر الأساسي يظل - أن لم يكن الحزب - هو أولئك الذين أعطوا أصواتهم لتلك الأفكار، ولطاقة الإيمان بتلك الأفكار الطاقة التي تثبت أنها لم تنبذ... ولعل هذه الطاقة هي المنتصر الحقيقي، الوحيد، في الانتخابات التي أجريت، وهي طاقة لا تحسب بعدد مقاعدها في البرلمانات.



اقبلة جديدة ميتسمة

على وجه "السي. إي. آيه"

محلل نفسي أكثر مما تليق بـ «الجهانوس الأول». وهذه هي التسمية التي تطلق على مدير المخابرات المركزية في الأدبيات والمخابراتية الأمريكية.

وهكذا كانت استجابة المخابرات الأمريكية لمطالب الرأي العام - التي وجدت من يمتهاها حتى داخل الكونغرس الأمريكي، وهو أمر نادر الحدوث حين يتعلق الأمر بمسائل والأمن القومي - بتغيير الوكالة وأهدافها وأساليبها وخفض ميزانيتها وإعلان بنودها وكشف أغلبية السرية حولها.. بل والغاء الوكالة من الوجود. وهذا المطلب الأخير تبناه السناتور الأمريكي باتريك مونيهان قبل نحو عامين عندما كانت الرئاسة للحزب الجمهوري.. ولم يلبث أن خفت صوته منذ أن انتقلت الرئاسة إلى بيل كلينتون الديمقراطي. فالسناتور ديمقراطي، بل وديمقراطي بارز.

فيما عدا ذلك فإن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كما هي، لم يتغير شيء.. ولن يظن أمريكي واحد يملك قدرا بسيطا من الحس السياسي أن دخول كاميرات التلفزيون مقر الوكالة، يمكن أن يعني أنها ستكف عن ممارسة عملياتها السرية - والعلمية أحيانا - داخل أوطان الشعوب الأخرى.. أو أنها ستقلع عن تجنيد جواسيس لها من الأمريكيين وغير الأمريكيين بكافة أشكال «جمع المعلومات» - التعسس الأكثر تهديفا عن «الجاسوسية» - أو - وهذا أهم كثيرا - أن نفوذ الوكالة، يتراجع على صانعي القرار من الرئيس نزولا إلى أدنى مستوى بين صناع القرار ومخططي السياسة الأمريكية، الخارجية.. والداخلية أيضا.

مدير كرم

رسالة واشنطن

اختراقا لأسرار المخابرات الأمريكية مع ذلك فقد ظلت شبكة «إن. سي. سي» لعدة أيام تردد بفخر هذا السبق التلفزيوني الخطير قبل أن تندم وبعد أن قدمت.. إلى حد أن بعض اللقطات من جولة الكاميرا داخل مبنى المقر الرئيسي للوكالة في منطقة «لانجلي» - التي تعد واحدة من ضواحي العاصمة واشنطن - أذيعت ضمن نشرتها الإخبارية المسائية ومرة ثانية في صباح اليوم.

كان هذا نوعا من الاحتفال على الشاشات الصغيرة بعهد جديد لوكالة المخابرات الأمريكية، «عهد الانفتاح» بعد نهاية الحرب الباردة ونهاية الخطر السريبي. وقد لعب المدير الحالي للوكالة وولسي دور على أكمل وجه، مكنته من ذلك تقاطعه الدقيقة وملاحمه الهادئة التي تليق بأستاذ جامعي أو

قبل أسابيع قليلة وقع داخل المقر الرئيسي لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية ما لم يقع منذ أن أنشئت في عام ١٩٤٧، (باسمها الحالي.. حتى لا يتصور أحد أن الولايات المتحدة كانت تعيش بدون «مخابرات» قبل ذلك).

ولأن ما وقع كان الأول من نوعه كان من الطبيعي أن يكون مصحوبا بضجة كبيرة.. خاصة وأن الحدث كان «إعلاميا».. ومن أقتد من الإعلام على إحداث ضجة حول أي حدث.

لقد دخلت كاميرات التلفزيون إلى داخل المبنى. تجسوت بين المكاتب بصحبة مدير الوكالة «جيمس وولسي» ووصلت معه إلى مكتبه ودار حديث بينه وبين مراسل شبكة تلفزيون إن. سي. سي. التي أتت لها هذه الفرصة غير المسبوقة.. حديث عادي لم تنخله أي أسرار أو «فترعات» أخفائية من أي نوع.. وفيما عدا ذلك فإن جولة الكاميرا داخل المبنى لم تكن لتستطيع أن تعطي شيئا يختلف عن دخول أي مبنى آخر. كلية جامعية مثلا.. أو جناح في متحف للفن الحديث.. أو حتى بيت لأحد الأثرياء.. هذا إذا اعتبرنا أن تصوير أرفف محفوظات الوكالة

* من حرب فيتنام إلى دعم المجاهدين في أفغانستان.. لعبت المخابرات دورا خطيرا في عمليات السي. إي. آيه.

* الفضيحة الأخيرة في مسلسل فضائح الوكالة: هربت طنا من الهيروين إلى داخل أمريكا.. ولم يعاقب أحد من رجالها.

لكن المطلوب طبعاً - من هذا العرض التلفزيوني - أن يصدق الأمريكيون أن الوكالة غيرت جلدتها وفي طريقها إلى تغيير ممارساتها.. حتى وإن كان مديرها الهادي الخفيف الصوت قد دافع بضراوة عن دورها وميزانيتها وسريتها أمام الكونجرس، مؤكداً أن العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي أخطر مما كان قبلاً. وأن العالم مليء الآن بالثعابين والحيتان والثيران والوحوش المفترسة من كل نوع.. وأنه لا بد أن يكون مفهومنا أن مسئوليات المخابرات الأمريكية زادت ولم تنقص كما يظن بعضهم بنهاية الحرب الباردة خاصة وهي تواجه الآن حرب المنافسات الاقتصادية مع الحلفاء والأصدقاء في أوروبا واليابان والمنافسة على أسواق العالم الثالث واستثماراته.

باختصار الوكالة الأمريكية هي الآن بصدد حملة علاقات عامة لتحسين صورتها لدى الرأي العام الأمريكي.. وبالطبع لدى الرأي العام العالمي، لكن دون أن تغير شيئاً من داخلها. ومعنى هذا أن الوكالة تريد أن تدفن ماضيها بعيداً عن ذاكرة الأمريكيين وغير الأمريكيين.

غير أنه يبدو أن سوء الطالع الذي أصاب المخابرات الأمريكية في كثير من نشاطاتها على المسرح العالمي لعشرات السنين وأوقعها في فشل وراء آخر - ابتداءً من الإخفاق في معرفة ترويض السوفييت إلى أسرار القنبلة الذرية، إلى الفشل في غزو كوبا، إلى الفشل في توقع دخول القوات السوفيتية أراضي تشيكوسلوفاكيا، حتى الفشل في توقع الهجوم المصري والسوري على جبهتيهما في حرب ١٩٧٣. على سبيل المثال - لا يزال يتمسكها حتى الآن في عملياتها الجديدة عملية تغيير أفعيتها بقناع مبتم.

لقد أصيبت الوكالة بنكسة خطيرة في محاولة تجديد ملامحها منذ بداية رئاسة كلنتون وبداية قيادة وولسي لعملياتها.

ما الذي حدث؟

ما أكثر الاتهامات التي وجهت إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. اتهامات من كل نوع، من التزيف إلى الاغتيال إلى تدبير الانقلابات إلى اختلاق المعلومات.. إلى إثارة الحروب الأهلية وغير الأهلية.. وطبعاً انتهاك الحريات والحرمات وحماية الأنظمة الظالمة وافتراس الأنظمة العادلة.

أكثر من هذا لقد اتهمت الوكالة - أو «السي» أي إيه» كما هي معروفة لكل

طالب جامعي في أمريكا.. حتى أبسط ريفي في حقول أندونيسيا أو أي ربة بيت في شيلى - بانتهاك الدستور الأمريكي، والخروج على حدود دورها الذي رسمه قرار انشائها في عام ١٩٤٧.

وليس خافياً أن هناك كثيرين مؤلفين ورجال سياسة وسينائيين ورجال إعلام - يعتقدون أن الوكالة هي التي اغتالت جون كينيدي.. أو على الأقل لعبت دور العقل المدبر في اغتياله.

واتهمت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بأنها تسببت في تدهور آلاف المليارات من الدولارات على مدى السنين للإتفاق على برامج هائلة للأسلحة الاستراتيجية.. وذلك من خلال وضع تقارير كاذبة ومبالغ فيها إلى حد مذهب عن قوة الاتحاد السوفيتي العسكرية وقدراته الاقتصادية ومناخه نظامه وخطره على الأمن القومي الأمريكي. لتثبت الأحداث في التطورات الأخيرة أن «السي» أي. إيه» كانت تلتق وتزيف وتبث الذعر في نفوس الرؤساء الأمريكيين ومستشاريهم والرأي العام الأمريكي من «امبراطورية كانت في الحقيقة في حالة احتضار».

كثيرون من الأمريكيين - من مختلف التيارات والميل، ليبراليين ومحافظة، رجال دين ورجال ثورة - يعتقدون أن «السي» أي. إيه» تحولت إلى امبراطورية خاصة داخل الامبراطورية الأمريكية. إذ يبدو أن تعبير دولة داخل الدولة لا يكفي لحجم امبراطورية «السي» أي. إيه، بجيوش الجواسيس والعسلاء والخبراء والمحللين الذين تملكهم في محطات تنتشر في أركان الأرض... فضلاً عن أقمار التجسس الإلكترونية التي تجرب الفضاء خاضعة للترجيح من مقر الوكالة في «لانجلي» الضاحية النرجسية القريبة من واشنطن..

*** امبراطورية المخابرات المركزية الأمريكية تحاول دفن ماضيها الأسود.. والاحتفاظ بكل ما عدا ذلك: دورها - أهدافها - أسرارها - ونفوذها المطلق على صانعي القرار.**

وإن لم يكن ضمن أي من محطات المتابعة على الأرض أو في أعالي البحار.

في عام ١٩٧٥ استيقظ الأمريكيون بعد كابوس «ووترجيت» الفضيحة الشهيرة التي لعبت فيها الوكالة دوراً أثبت أن الديمقراطية الأمريكية بمؤسساتها الرقيقة قابلة لأن تصبح لعبة في أيدي الوكالة.. إذا وضعت الوكالة يدها في يد رئيس يخضع لتوجيهاتها داخلها وخارجها، متفذاً قسماً مختلفاً عن قسم الخضوع للدستور الأمريكي وحمايته. ونتيجة لهذه البيضة القاسية على الحقيقة خضعت «السي» أي. إيه لتحقيقات حقيقية - للتحققين طبعاً وليس للوكالة - من جانب الكونجرس.

كشفت تلك التحقيقات عن انتهاك الوكالة المستمر لحقوق الأمريكيين الدستورية والمدنية والإنسانية. وكشفت عن مؤامراتها الخارجية، مانع منها وما فشل لاغتيال زعماء دول أجنبية. وكشفت عن تغفل نفوذ الوكالة في الإعلام الداخلي والخارجي.. وفي النقابات والاتحادات والتنظيمات السياسية والنقابية.. وحتى في الجامعات التي تحولت إلى مراكز تجنيد لتحويل ألع العقول الشابة إلى جواسيس للداخل والخارج.. ونتيجة لذلك أصدر الكونجرس في عام ١٩٧٦ مجموعة قوانين حددت من جديد إطار عمل الوكالة وصلاحياتها، وأساساً منعها تماماً من ممارسة أي نشاط سري داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وقصر مهامها على الخارج، سواء بالنسبة لجمع المعلومات أو تنفيذ العمليات السرية. ومنع بصورة قاطعة اشتراكها - أو اشتراك أية جهة رسمية أو غير رسمية أمريكية - في مؤامرات لاغتيال رؤساء دول أو زعماء أجانب.. أياً كانت التبريرات.

وعندما تولى جيمي كارتر الرئاسة الأمريكية عام ١٩٧٧ كان لديه القدر الكافي من الشجاعة لكي يعين مديراً للوكالة - هو الأدميرال ستانيسلاف تهرتر - مؤمناً بضرورة تطهير «السي» أي. إيه، بعد كل ما كشفته تحقيقات السنوات الماضية.. وبالفعل تولى الأدميرال المهمة التي اعتبرها كثيرون مهمة تقليص أظافر الوكالة الشرسة. مع ذلك فقد ظل هناك بين الأمريكيين المعنيين بهذه القضايا من يعتقد أن الوكالة أصبحت أضخم من أي إمكانية للتحكم فيها.

كل هذا ولا تزال نحاول أن نعد الاتهامات الموجهة من الداخل إلى وكالة المخابرات المركزية.. فهذه كلها اتهامات أمريكية تضمنتها تقارير رسمية وجامعية. وكتب ودراسات ومقالات.. صادرة كلها في داخل

الولايات المتحدة.

واتهامات غير الأمريكيين للوكالة تتجاوز ذلك، لكن ليس كثيرا إلا في حالات جريئة. ولعل من أخطر الاتهامات الخارجية التي رجحت إلى المخابرات المركزية أنها هي التي صنعت فيبروس والإبادة وأنها اختترقت الاحتكارات الكبرى كتجارة المخدرات العالمية وأعجبت بها اللعبة وأعجبت بها المكاسب أكثر، فشازرت أكثر مما منعت عمليات هذه الاحتكارات. وأنها - أيضا - اختترقت عددا من المنظمات والجماعات والإرهابية الدولية وغير الدولية. وأيضاً أعجبت بها اللعبة وساعدت فيها واستخدمتها لأغراض خاصة بها.. أو لأغراض تعتبرها هي أغراضاً أمريكية «مشروعة». وليس بين هذه العمليات ما هو أكثر شهرة من عمليات استخدام المخابرات والأموال الناتجة من تهريبها في قتل الأنشطة العسكرية ضد اللوات السوفييتية في أفغانستان طوال عقد الثمانينات.

غير أن الأسبوع الماضي حمل مفاجأة، اتهام جديد، من نوع آخر. يفوق التصور ولا يمكن توقعه.

ماذا؟

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية متهمة بأنها هربت طناً من المخدرات، نعم طناً كاملاً (٢٠٠٠) رطل (باوند). كمية تعادل في الحجم عند تحميلها على سفينة أربعين قدماً تقريباً. إلى أين؟ إلى داخل الولايات المتحدة. حيث نزلت إلى شوارع المدن الأمريكية ووزعت بين الشباب وغير الشباب من الأمريكيين وفعلت فعلها فيهم.

كان المثلثون، حتى كشفت هذه القضية مؤخرًا، أن الوكالة المركزية تمارس نشاطاتها في مجال تجارة المخدرات خارج الولايات المتحدة. وفي هذا الإطار - كما في غيره من أوجه أنشطة الوكالة - فإنها تتصنع بأوسع وأقصى حماية من أجهزة السلطة الأخرى، التنفيذية والتشريعية على السواء.

لا توجد وكالة رسمية في الولايات المتحدة تحميها وتحمي أسرارها وممارستها كل الوكالات الأخرى والسلطات الأخرى مثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

ويبدو أن هذا الوضع غير قابل للتغيير.. حتى بعد أن تبين أن الوكالة تورطت إلى ما فوق اتهامها في جريمة تهريب طن مخدرات إلى داخل الولايات المتحدة.

الجريمة وقعت في عام ١٩٩٠.. ولم يعرف شيء عنها إلا عندما قررت مسترلة في وكالة

مكافحة المخدرات الأمريكية اسمها «إناهيل جريم» الكشف عنها في حديث تليفزيوني على شبكة «سي. بي. أس» قبل عدة أسابيع، وتبين من تصريحاتها أن الشحنة وكلها من الهيروين النقي - وتقدر قيمتها بعدة عشرات من ملايين الدولارات - قد تمت بترتيب بين صاولك هاكفاريين وهو مسئول في وكالة المخابرات المركزية وجنرال وأمين جيمس ديفوز أحد قادة الحرس القومي في نيزويلا.

وعندما كان لابد من «تبرير» أو تفسير من جانب الوكالة نفسها بعد أن تأكد أن ما حدث قد حدث فعلاً، قال المسؤولون في الوكالة أنهم فعلوا ذلك «من أجل كسب ثقة المهربي المخدرات في كولومبيا».

من أجل كسب ثقة مهربي المخدرات في كولومبيا تعاروت الوكالة معهم - ومع مسئولين في بلدان أخرى يثق بهم كثيراً هؤلاء المهربيون - في تهريب طن - ألف كيلو جرام - من الهيروين إلى داخل الولايات المتحدة مستخدمة سلطتها وسرية أنشطتها وهمتتها على باقي الأجهزة في الولايات المتحدة.

ولن يصدق أحد خارج الولايات المتحدة إلى أي حد عرقلت هذه الجريمة - القضية - وكأنها خبر عادي.. حدث قليل الأهمية من جانب الإعلام الأمريكي. ربع ساعة في البرنامج التليفزيوني الذي كشف عنها في البداية.. وبعد ذلك تغطية ثانوية في «نيويورك تايمز» في اليوم التالي.. وبعد «نيويورك تايمز» بيوم كانت التغطية أقل مساحة وعلى الصفحات الداخلية في الصحف الأخرى من «واشنطن بوست» إلى «لوس انجيلوس تايمز».. حتى أصغر الصحف المحلية.

عندما أذيع هذا السر الخطير لأول مرة تصورنا أن بركاناً قد تفجّر.. وأتينا بصدد موضوع خطير سيتطلب استحداثات ونشاطاً خاصاً لتتابعت إخبارياً والبحث عن خلفياته وخباياه. لكن الأيام مرت، عشرة أيام كاملة من ٢٠ نوفمبر حتى ٣٠ منه، ولم تظهر تفاصيل من أي نوع. طبعاً لم نشوق معاهدات احتجاج في الشوارع. لكننا توقعنا أوامر عليا بتحقيقات واسعة في الجريمة. توقعنا أن يقطع الكونجرس عطلة. بالأحرى أن لا يبدأ أصلاً.. فقد بدأت بعد خمسة أيام فقط من إذاعة الخبر.. على الأقل أن تتابع الصحافة الأمريكية الموضوع بتحقيقات مستلاحقة يربطها أن تصدر المنظمات والجمعيات الأهلية المعنية بيانات تطلب

باطلاع الرأي العام على الحقائق.

كان بالونا ما يلعب به الأطفال انفجر وأحدث حيلة الإزعاج التي يحدونها صوت الانفجار.. وبعد هذا ينصرف الجميع عنه يستأنفون نشاطهم العادي.

عندما تعرضت سيارات موظفي الوكالة المركزية لطلقات رصاص من مهاجم فرد في صباح يوم من أيام شهر فبراير الماضي، وهم في طريقهم نحو بوابة المقر الرئيسي للوكالة، قامت الدنيا ولم تقعد. كان رد الفعل صارخاً وحاداً بالتقدير الكافي.. وأكثر.. لعدة أسابيع ظلت قصة «الهجوم» على موظفي الوكالة تتصدر الأخبار حتى خبت تحت تأثير فشل السلطات في القبض على الجاني. حتى وإن كانت قد حددته بالاسم وعرفت أنه هرب عائداً إلى بلده الأصلي باكستان.

أما هجوم الوكالة على الأمريكيين بأسلحة الهيروين الفتاكة فلم يبد في تقرير السلطات الرسمية والإعلام جديراً بتابعة مماثلة. ومع أن هناك جريمة كبيرة واسعة النطاق وضحايا بالآلاف لتأثير الهيروين الذي جلبته الوكالة إلى المستهلكين الأمريكيين. ولكسب ثقة المهربيين في كولومبيا «بهدف الإيقاع بهم».. إلا أنه لا يوجد متهمون. هناك أسماء مثل ماكفاريين والجنرال الفنزويلي، لكن أحداً لم يطلق عليهم أبداً وصف «متهمين». وتبقى المسألة غائصة، مع أن من المؤكد أن عشرات من المسئولين في الوكالة لابد وأن يكونوا قد أدوا أدواراً محددة - مختلفة المستويات في المسؤولية - حتى أمكن أن تتم هذه العملية الخطيرة.. وأن يتخطى طن الهيروين كل الحدود ويدخل إلى مدن أمريكا ويوزع فيها تحت أعين السلطات. واسم ماكفاريين - رجسلا «السي. أي. إي» الذي لعب الدور الأساسي في ترتيب هذه العملية على الجانب الأمريكي - هو اسم مألوف لمن يتابع قضايا المخابرات الأمريكية وأدوارها في منطقة أمريكا الوسطى والجنوبية. إنه واحد من أبرز المسئولين في الوكالة فيما يتعلق بتسليم عصابات مثل «الكوتسورا» في نيكاراغوا.. وتسليم وتدريب الحكومات والجماعات اليسارية ضد الجماعات المناهضة للثورة الأمريكية. يعتبره كثيرون من خبراء المنطقة واحداً من المسئولين عن جرائم قتل فيها آلاف من المدنيين في السلفادور وهايتي. يقال عنه أنه لعب دوراً في الانقلاب العسكري الذي أطاح برئيس هايتي المنتخب جان بروتان أرستيد. وأن له

اليسار / العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤ (٤٧)

أن شركة «إير أمريكا» كانت مجرد غطاء لما كان في الحقيقة المخطط الجوية للـ. أي. أي. لتهريب المخدرات (...).

وقد أصبحت المخدرات مشكلة أمريكية كبرى بعد ذلك الوقت بالتحديد. وقيل أن المشكلة انتقلت مع المحاربين الأمريكيين لدى عودتهم من الحرب في فيتنام. فهل يكفي هذا لنشر المشكلة على هذا الحد في أنحاء الولايات المتحدة.. أم أن السر الذي كشف أخيراً يمكن أن يشير إلى أن الـ. أي. أي. ربما كانت تقامس تهريب المخدرات إلى داخل أمريكا منذ ذلك الوقت.. أي منذ ثلاثين عاماً؟

ليس هذا هو السؤال الوحيد الذي تثيره القضية الأخيرة والمكتومة حتى الآن. وإلى أجل غير مسمى. فهناك أسئلة عديدة أخرى تتردد في الأوساط غير الرسمية التي تتخذ موقفاً متحفظاً من نشاطات الـ. أي. أي. سواء كانت ضد قوى خارجية أو قوى داخلية أمريكية. ولعل السؤال الأكثر إلحاحاً بينها: من أين جاءت النفوذ التي اشعرت بها وكالة المخابرات المركزية طناً من اليهوديين لتهريبه إلى أمريكا؟ إن أحداً لا يمكن أن يظن أن تجار المخدرات الكبار في كولومبيا أو وسطاءهم الكبار أيضاً، من يحملون رتبة جنرال، قد قدموا طناً اليهوديين «هبة» للشعب الأمريكي. أو حتى ضمن برنامج مساعدات لأصدقائهم في الـ. أي. أي. (....) ولا بد أن يكون قد دفع ثمن هذا السم الأبيض نقداً.. إن لم يكن بالكامل فعلى الأقل جزء كبير منه كضمان لإتمام العملية. فمن أين؟

وتتداعى سلسلة تساؤلات عن هذا السؤال نفسه: ماهي البنوك الأمريكية المشتركة في عملية وغسيل النقود التي أمكن بها تحويل المبالغ اللازمة لإتمام الصفقة؟ ثم، وهنا هو الأهم من قبض أنمان طناً اليهوديين.. ملايين الدولارات التي يتم تحصيلها نتيجة لبيعهم (بروسطة الموزعين) في شوارع واشنطن وسان فرانسيسكو ولوس أنجلوس وبوسطن وشيكاغو ودالاس... الخ.

إن من «الأسرار المكشوفة» للـ. أي. أي. إنه يقول الباحث الأمريكي درايفي جيمزولد أن الوكالة تودع أموالاً ضخمة في حسابات جارية في البنوك الأمريكية كبرىها وصغيرها.. ولكن بأسماء شركات وهمية.. شركات تلعب دور الواجهة، قايماً مثل شركة طهران «إير أمريكا». ومن الأسرار

بحق الولايات المتحدة، يتماونه مع احتكارات تهريب المخدرات في المنطقة.

الانتهاكات نفسها التي كان لابد أن يراجعها المسؤولون في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الذين تورطوا في تهريب طناً من اليهوديين إلى داخل الولايات المتحدة.

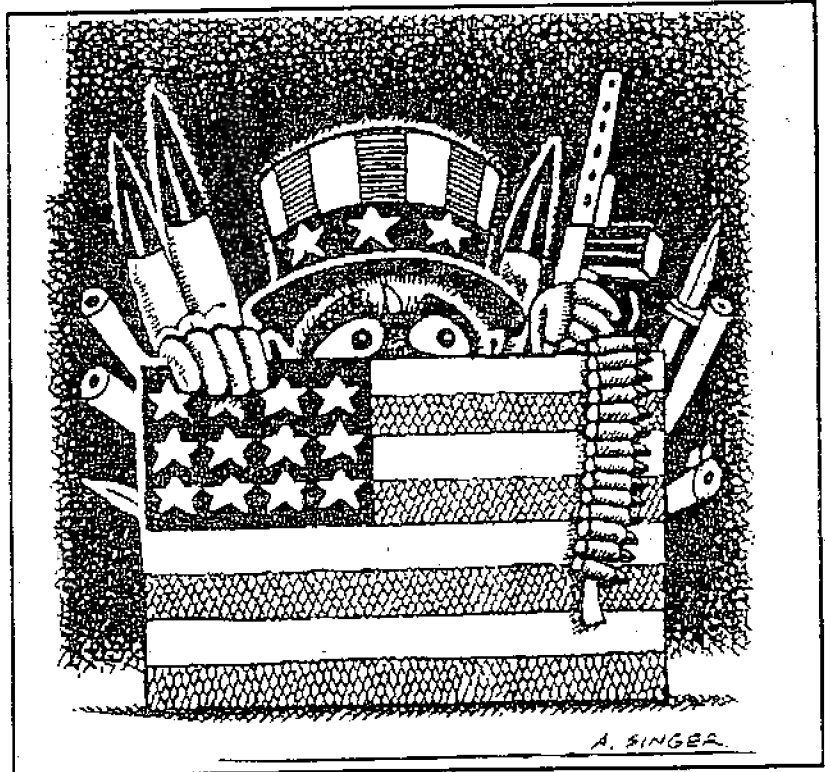
وبصرف النظر عن صحة الاتهامات التي حوكم عليها الجنرال نورييها أو عدم صحتها.. فإن الحقيقة التي لا ينكرها أحد أن الرجل كان يرتبط بمصالحات وثيقة بوكالة الـ. أي. أي. لفترة طويلة قبل أن تفسد علاقته بالولايات المتحدة لأسباب سياسية تتعلق بسيادة بنما على قناتها وتتمثل بمصالحات بنما مع الدول الأخرى.

أما علاقة الوكالة نفسها بعملية تهريب المخدرات فلا يكاد أحد يعرف على وجه التحديد متى بدأت.. لكن دورها في التهريب أثناء حرب فيتنام موثق بما لا يدع مجالاً لأي شك.. وقد كان تحت تصرفها طوال عقدي الستينات والسبعينات أسطول كامل من الطائرات كانت تستخدمها في التهريب (الأنثرون واليهوديين على وجه التحديد) في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا. وليس هناك من تابهوا تاريخ الحرب الأمريكية في فيتنام ولا يعرف

خلها في تكرين وتسلية عصابات «قيالي» الاغتيال في السلفادور التي قتلت - ضمن من قتلت - عدداً من الرأسماليات الأمريكيات في أوائل الثمانينات.. وعدداً من القساوسة في أوائل التسعينات. في إطار الحملة الواسعة في السلفادور التي أودت بحياة أكثر من ٧٠ ألف مدني.. معظمهم من الفلاحين الفقراء.

حكام هايتي العسكريون - ومثلهم حكام السلفادور وكشمرون من العسكريين في فنزويلا وكولومبيا وهواتمالا وبيرو.. وغيرهم - يعرفون بمصالحاتهم الوثيقة باحتكارات تهريب المخدرات. وفي الوقت نفسه علاقاتهم الوثيقة مع الـ. أي. أي.

قضية الجنرال مانويل نورييها حاكم بنما الذي غزت القوات الأمريكية بلاده في مثل هذا الوقت من عام ١٩٨٩ وألقت القبض عليه ونقلته إلى الولايات المتحدة حيث حوكم وأدين وصدر ضده حكم بالسجن لمدة ٤٠ عاماً. كانت باكلمها «قضية مخدرات». ويذكر الذين شاهدوا على شاشات التلفزيون لحظة القبض عليه مكبلاً بالسلاسل الحديدية أن الأمريكيين الذين قاموا بهذه المهمة كانوا من رجال وكالة مكامنة المخدرات. فالانتهاكات التي وجهت إليه تتعلق جميعاً بما «ارتكبه



والامن اللرس الأمريكي، برشة أ. سنجر عن مجلة «ذي» الأمريكية

المكتشفة أيضا أن المسئولين الكبار في هذه البنوك يتفكرون بدقة تعليمات مشددة تمنع أي تحقيق رسمي أو صحفي للتدقيق في مصادر الأموال المودعة أو التحويلات التي تتم بواسطة هذه الشركات. وعند الضرورة فإن حجة «صيانة الأمن القومي» تبرز في وجه أي معترض.

في أوائل شهر يناير ١٩٨٥ في ذروة رئاسة ريجان التي كانت بداية تحطم القبول على أذرع السي.إي.إيه وعودة حريتها المطلقة إليها. أصدر القضاء الأمريكي حكما بتفريم «بنك أوف أمريكا» مبلغ ٤,٥ مليون دولار لانتهاك القوانين الأمريكية بعد الإعلان عن إبداعات تقنية (كاش) بمبالغ كبيرة. الأمر الذي يدل دلالة أكيدة على أن هذه المبالغ جسامت عن طريق غيبر مشروع. غالبا تجارة المخدرات أما عدا ذلك فإن التحقيقات انتهت عند هذا الحد. فلم تبدل أية محاولة لمعرفة مصادر هذه النقود السائلة التي دخلت خزائن «بنك أوف أمريكا» ولا نشاطات مرميها. وكان عدد هذه التحويلات الضخمة ١٧ ألف تحويل تقريبا (...).

ولابد من الإشارة هنا إلى أن «بنك أوف أمريكا» واحد من أكبر البنوك الأمريكية. وأنه ليس باستطاعة أية سلطة في الولايات المتحدة حجب التحقيقات في أية مخالفات من هذا النوع سوى السي.إي.إيه. وبالمناخ فإن هذا البنك هو أول مصرف أمريكي أصدر «بطاقات الدين» (كريدت كارد) في تاريخ الولايات المتحدة. وكان ذلك في عام ١٩٥٨. والأجدر بالذكر هنا أنه كان المصرف الأمريكي الوحيد الذي سمحت الحكومة الأمريكية برفع حد مديونيته لهيئة الاحتياطي الاتحادى (البنك المركزي الأمريكي) عندما وقعت في عام ١٩٩٠ أزمة الأتلاش الكبرى التي تعرضت لها مئات من المؤسسات الخاصة بالتوفير والإقراض، وساد شعور بأن الأزمة تشك أن تمتد إلى البنوك العملاقة. وبدل هذا على أن لهذا المصرف مكانة خاصة، وهو مؤشر آخر إلى قوة علاقته بأقوى أجهزة السلطة في أمريكا، وبينها السي.إي.إيه.

وكان المسئولين في وزارة الخزانة الأمريكية أعلنوا في عام ١٩٨٩ أنهم يتدرون قيمة النقود التي يتم «غسلها» في البنوك الأمريكية (أي تحويلها إلى نقود شرعية بأخفاء مصادر الجنايات) بنحو ١١ مليارات من الدولارات سنويا. وقتها وعدت إدارة بوش- الرئيس السابق والمدير الأسبق

لوكالة المخابرات المركزية- بأن تقيم «مركز جمع معلومات» الكتروني لمراقبة التحويلات النقدية والإبداعات الخارجية بصورة أفضل وأدق. لكن هذا الرعد بقي وغدا ولا يزال. والأحرى أنه نسي تماما. أو أنه كان قرارا مع وقف التنفيذ منذ صدوره.

هل حصلت الولايات المتحدة - نتيجة خطة السي.إي.إيه. لكسب ثقة مهربي المخدرات في كولومبيا بمساعدتهم في تهريب طن هيروين إلى داخل الولايات المتحدة- على معلومات ترقى في أهميتها وقيمتها إلى حد الدخول في هذه المخاطرة الرهيبة؟

سؤال آخر. لكن إجابته ماثلة في الواقع الحقيقي وهو أن كميات المخدرات التي تهرب إلى أمريكا من كولومبيا ومن غيرها في تصاعد. إن الوحدات العسكرية -المزودة بطائرات الهليكوبتر والأجهزة الالكترونية المتقدمة- والتي أرسلتها الولايات المتحدة إلى عدد من بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية لمحرض الحرب ضد المهربين في قواعدهم الأصلية، مصابة بفشل مزمن.

على أي الأحوال فإن مسئولى السي.إي.إيه ليسوا من الضباء بحيث يغفلوا الحقائق إغفالا تاما عندما تكون واضحة وقاطعة. إنهم لم ينكروا ما حدث. لكنهم قالوا أن نشاطات الوكالة في فنزويلا كانت «مؤسفة» وكانت نتيجة «أحكام خاطئة» وقالوا أيضا أن مسئولى الوكالة ربما كانوا ضحية خداع الجنرال وامون جويث دافيل رئيس شعبة مكافحة المخدرات في الحرس القومي الفنزويلي. لكن مسئولى وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية- التي كشفت تحقيقاتها سر هذه العملية من الأساس- قالت أنها تعرف يقينا أن الجنرال لم يكن يتحرك خطرة واحدة دون علم السي.إي.إيه. وبالتحديد دون علم وجل الوكالة المركزية في فنزويلا هاول ماكفارلين.

بل لقد ذهبت هذه المسئولة إلى أن الجنرال دافيل لم يكن يذهب إلى دورة المياه قبل أن يأذن له مكفارلين بذلك (...).

يوم ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي- بعد أربعة أيام من إذاعة خبر الفضيحة- كان جيمس وولسي مدير السي.إي.إيه في الإدارة الحالية يلقي خطابا أمام «نادى المديرين التنفيذيين» في شيكاغو. وكانت مناسبة أكيدة للدفاع عن الوكالة، ماذا قال وولسي؟ قال بالحرف الواحد: «إذا سمعتم أخبارا في أجهزة الإعلام بأننا نجتد عملاء- مخبرين- لهم علاقات مع بعض الجماعات غير الجذابة،

مثل تجار المخدرات في أمريكا الجنوبية وخلايا الإرهابيين والمجالس العسكرية القمعية الحاكمة، فإننى أمل للغاية أن تكونوا على حق. إن بعض عملائنا أو مخبرينا يختلعون بعض الشيء عن الأشخاص الذين يحضرون -مثلا- اجتماع مجلس الآباء المحلي. إننا لا نحتاج إلى التجسس على الناس الفضلاء. إننا نقوم بعملنا في سرقة الأسرار من الناس الذين يمكنهم أن يلحقوا الأذى بأمريكا.. في بعض الأحوال فإن مخبري السي.إي.إيه. سيخونونا في معارلتنا لاختراق واعتراض طريق المخدرات حتى لا يتدخل الولايات المتحدة أو لاختراق جماعات الإرهاب الدولي».

«برافو مستر وولسي».. دفاع ما كان يمكن أن يندبجه أى مدير سابق لوكالة المخابرات المركزية. حتى مستر بوش. لا يسرق إذن السي.إي.إيه ومديرها في أى عهد وأي رئاسة هي هي. وإذا كنا قد شاهدنا الرئيس كلنتون يحاول أن يتأى عن الوكالة المركزية عندما أعلنت تقريرها عن رئيس هايتي الشيوعي آرسيفد- الذي وصفته فيه بالجنون- فلا يعنى هذا أنه يستطيع أن يختلف مع السي.إي.إيه. مرتين خلال فترة وجيزة. حتى وإن تحدث سياسته الرسمية، حتى وإن تبين أنها في عهد الرئيس الذي سبقته هربت إلى داخل أمريكا طنا من المخدرات. وعلى أي الأحوال ففي الحالتين: حالة التقرير عن آرسيفد وحالة تهريب الهيروين- لم يقع بأي من مسئولى الوكالة أي عقاب. ولم يرغب أحدهم على الاستقالة.

قبل شهر طويل من انكشاف هذه الفضيحة كان بعض قادة الرأي العام- وبينهم كما ذكرنا أمريكا ذو نفوذ كبير هو السناتور باتريك «وشيهان»- قد دعوا إلى الاستغناء عن وكالة المخابرات المركزية، باعتبار أن الأغراض التي من أجلها خلقت قد انتقضت بانتهاء الحرب الباردة وتحول روسيا إلى حليف وصديق لأمريكا.. فضلا عن أنها أثبتت فشلها المتكرر. ولم تلبث هذه الدعوة أن خفت واختفت أصوات الذين دافعوا عنها. لكن حتى قبل أن يختفى هذا الدعة كلية من الساحة، كتبت المعلقة الأمريكية المرموقة صاري ماجروي تعليقا في صحيفة «واشنطن بوست» قالت فيه: «إن رؤساء أمريكا وزعماء الكونجرس لا يستطيعون أن يتصوروا الحياة بدون السي.إي.إيه.. إنهم يحسون الإثارة ويحبون الشعور الذي تعطيه لهم الوكالة بأنهم مصرفون مالا يستطيع غيرهم أن يعرفه».

بعد سقوط جانغ برلين ، وانتهاء الحرب الباردة، وتغير شكل المواجهة العالمية ومتطلباتها كانت إيطاليا - بحكم دورها في هذه الحرب - أول دولة غربية تتجه نحو التغيير حتى تتلام مع الوضع الجديد الذي فقدت فيه القوى التقليدية مبررات وجودها. بدأ التغيير بالأحزاب حيث تحول الحزب الشيوعي بزعامة اكيلى اوكتو في فبراير ١٩٩١ الى حزب «اليسار الديمقراطي» بينما كون بقية الشيوعيين حزب إعادة التأسيس.

ونشطت الحركة الديمقراطية الفاشية واتجهت إلى توسيع نطاق عضويتها مستغلة ظروف الأزمة الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة وخاصة في ضواحي المدن وبين الفئات الهامشية في المجتمع وقد بلغ عدد أعضائها حاليا ١٥٠ ألف عضو.

وظهرت رابطة الشمال ذات النزعة الانفصالية في شمال البلاد.. وفي العام الماضي سقطت شعبية الحزبين التقليديين (المسيحي والاشتراكي) بفعل انكشاف أسرار مرحلة ما بعد الحرب العالمية وخاصة علاقات رئيس الوزراء الديمقراطي المسيحي جوليو اندريوتي مع عصابات المافيا، وظهور فضائح الفساد والرشوة التي اضطرت الوزارة الاشتراكية برئاسة جوليانياماتو إلى الاستقالة بعد توجيه الاتهام إلى خمسة من وزرائها.

اليسار.. مناطق مشرقة

في ظل هذه الأجواء جرت الانتخابات المحلية لأول مرة بعد استحداث نظام التصويت على جولتين يتنافس في الثانية المرشحان الفائزان بأعلى الأصوات في الجولة الأولى دون أن يحصلوا على نسبة ٦٠٪ من الأصوات. ظهرت النتائج لتؤكد فوز اليسار الديمقراطي بأكثر عدد من الأصوات ورئاسة المدن والمقاطعات.

بالنسبة للمدن الست الكبرى لم تحسم الجولة الأولى المعركة سوى في باليرمو عاصمة صقلية معقل عصابات المافيا حيث فاز ليو لوكا أورلانو رئيس رابطة الشمال وقد دعمته قوى اليسار وفاز به ٧٥٪ وحصلت منافسته من الحزب الديمقراطي المسيحي على ١٦٪ فقط.

* في روما انحصرت المنافسة في الجولة الثانية بين فرانشيسكو روتيلي مرشح الحضر

إيطاليا إلى أين ؟ في الانتخابات المحلية .. فاز اليسار .. ودعمت الفاشية مراكزها ..

لوتس خوجن

فلك الحزبين الشريكين في الحكم وهما المسيحي والاشتراكي.. واستقرت الأمور على هذا الحال متأثرة بالتدخل الأمريكي في السياسة الإيطالية - من خلال الحزب المسيحي الذي ساهمت واشنطن في ظهوره بعد الحرب - وأيضاً بمتطلبات المواجهة مع الشرق الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي.

جهاز نكروني

الفاشية الجديدة لن تتعزل بعد الآن..



إيطاليا إلى أين بعد انتهاء الحرب الباردة؟

سؤال يجيب عنه الإيطاليون في مارس القادم أمام صناديق الانتخابات حيث تجرى أول انتخابات تشريعية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في ظل غياب كامل للقوى السياسية التقليدية والتي يمثلها الحزبان الديمقراطي المسيحي والاشتراكي.

هذا الغياب لقوى الوسط وضع المجتمع الإيطالي أمام اختيار حاد، الاستقطاب بين أقصى اليمين وأقصى اليسار.. أرمصاص هذا الاستقطاب بدت واضحة في الانتخابات المحلية التي أجريت على مرحلتين في نوفمبر وديسمبر الماضيين ونتج عنها فوز واضح ومتساوي القوى لحزب اليسار الديمقراطي (الشيوعي السابق) وحركة الفاشية الجديدة.

فرغم فوز اليسار بمنصب الرئاسة في المدن الإيطالية الست الكبرى، فإن الفاشيين تمكنوا من الفوز برئاسة أكثر من مدينة متوسطة، كما حصلوا على أغلبية المقاعد في بعض المدن التي فاز اليسار برئاسة.

نتيجة الانتخابات جعلت كلا من رئيس حزب اليسار واليمين يصرح: بأن معركة الانتخابات التشريعية في مارس لن تكون سهلة، ويسمى كل منهما حالياً إلى تكوين تحالف مع القوى السياسية الأقرب إليه لتدور المعركة في النهاية بين جبهتين متقابلتين وحسمها الناخب الإيطالي الباحث عن الاستقرار وفرص العمل.

ورغم أن إيطاليا لم تعرف استقراراً سياسياً بعد الحرب الثانية حيث تشكلت فيها ٥٢ وزارة إلا أنها كانت كلها وزارات تدور في

(٥٠) اليسار / العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤



انطونيو باسوليتو مرشح اليسار الديمقراطي في حملته لنزع وصول موسوليني الى عهدة نابولي

الآن فصاعداً. وهو يستند في ذلك إلى النتائج التي تحققت والتي جعلت «الحركة» - ولأول مرة منذ ١٩٤٦ - الحزب الأول في روما ونابولي حيث حصلت على ثلث الأصوات. ويقول «إن هذا النجاح استند على الفئات الأدنى من المتوسطة وخاصة في الضواحي تلك الشائرة على النظام القائم. كما استند - في رأيه - على الحزب من صعود اليسار».

بينما اكيللي اوكتو سكرتير عام اليسار الديمقراطي يكرر أن اليسار جاهز لتسلم البلاد وهو يسعى لذلك إلى تكوين تجمع تقدمي واسع يضم الحضر والليبراليين وكل المعادين للفاشية بتأييدها الفطرية والتي لا يمكن أن تحي من الذاكرة

ويؤكد اوكتو أن اليسار الديمقراطي هو القوة السياسية الوحيدة المنظمة على المستوى القومي والقادرة على الوقوف سداً منيعاً أمام «الكتلة» ذات النزعة الانفصالية في الشمال وضد الفاشية الجديدة في الوسط والجنوب.

إن الورقة الزاهية لليسار الديمقراطي هي تجسيد الرغبة القوية في التغيير والتواصل مع الجمهورية الأولى التي تأسست من النضال القومي ضد الفاشية.

(وتعود إلى السؤال الأول.. إلى أين توجه إيطاليا.. إلى اليسار أم إلى الفاشية؟ هذا ما سيجيب عنه الناخب الإيطالي بعد شهرين.

١٩٩٠ حصل الشيوعيون على ٣٠.٧٪ والمسيحي على ٢٢.٨٪ والاشتراكي ١٥.٧٪ والرابطة ٥.٨٪ والفاشية ٣.١٪) * في فريستا حصل ريكاردو ايللي مرشح اليسار على ٣٣.٧٪ وجوليريو ستانيري مرشح اليمين (الفاشية) على ٣٣.٢٪ ومرشح الرابطة ٢٢.١٪ وفي إعادة حصل الأول على ٥٤٪ والثاني ٤٦٪ (في انتخابات ١٩٩٠ حصل المسيحي على ٢١٪ والحركة الفاشية على ١٣٪ والرابطة ٩.٦٪ والاشتراكي ٩٪ واليسار الديمقراطي ٧.٣٪)

الخريطة الجديدة والانتخابات القادمة

الخريطة السياسية الجديدة التي ظهرت عقب الانتخابات تعطي مؤشراً لحركة الأحزاب قبيل الانتخابات التشريعية في مارس القادم. فالرايحان الأكبر وهما اليسار الديمقراطي والفاشية الجديدة لديهما الرغبة في تأكيد فوزهما بفوز أكبر يتيح لهما حكم البلاد. المهمة ليست سهلة لأن الانتخابات التشريعية تجري بنظام الأغلبية من جولة واحدة.. هذا النظام يحتاج إلى تحالفات سياسية قوية ولذلك يتوقع المراقبون أن يتجه الحزبان الرئيسيان الجديدان إلى الوسط لاجتذابه نعرهما.

جيانفرانكو فيني زعيم الفاشيين الجدد من ناحية يقول إن اليمين لن يبقى معزولاً من

والمدموم من اليسار (حصل على ٣٩٪ في الجولة الأولى) وجيانفرانكو فيني أمين عام الحركة الديمقراطية الفاشية (٣٥.٢٪).

بين الجولتين ركز روتيللي على اجتذاب أصوات الوسط - الديمقراطي المسيحي - الذين نضل مرشحهم في الجولة الأولى. كما ركز على تدعيم خوف أهل روما من واللمصان السوداء شعار الفاشيين، ويذكر روتيللي الجماهير بتأسي الفاشية في السابق ويقول «من لا يملك ذاكرة الماضي يمشي مستقبلاً ميتاً». وتحرك عدد كبير من المثقفين والفنانين في اجتماعات الانتخابية للتعبير عن مساندتهم له ورفضهم للفاشية حتى حسمت المعركة في الجولة الثانية ليحصل روتيللي على ٥٤.٥٪ وزعيم الفاشيين على ٤٥.٥٪

(للمقارنة: لمجد أن انتخابات ١٩٨٩ أسفرت عن حصول الحزب المسيحي الديمقراطي على ٣١.٩٪ والشيوعيون ٢٦.٦٪ والاشتراكي ١٣.٨٪ والفاشيين ٩.٨٪)

* في نابولي بالجنوب وفي الجولة الأولى حصل انطونيو باسوليتو المرشح اليساري على ٤١.٧٪ والهاندراد موسوليني (الفاشية) حفيد موسوليني ٣١.٤٪.. وقد وضعت استطلاعات الرأي قبل الجولة الثانية على قدم المساواة، وأكد المقيرون من مرشحة الفاشية أنها تمكنت من اجتذاب أصوات الوسط. ثم قفز باسوليني قبل الانتخابات بأيام إلى القمة نتيجة تركيز دعاية اليسار على مآسي الفاشية ورغم ذلك كان التلق يساراً لوجود... حزب غير مرئي في المدينة يستطيع أن يفرض سيطرته وحسمت الجولة الثانية لصالح مرشح اليسار بنسبة ٥٤٪ مقابل ٤٦٪ لحفيد موسوليني.

(في انتخابات ١٩٩٠ حصل المسيحي على ٢٩.٨٪ والشيوعيون ١٩.٥٪ والديمقراطي اليساري ١٢.٧٪ والفاشية ٩.٢٪)

* في فينيسيا حصل ماسيموكاشياري مرشح اليسار على ٤٢.٨٪ والدوماريكوندا مرشح زابطة الشمال على ٢٧.٣٪ وفي إعادة حصل الأول على ٥٧٪ والثاني ٤٣٪ (في ١٩٩٠ حصل المسيحي على ٢٥.٩٪ والشيوعيون ٢٣.٦٪ والاشتراكي ١٧.٦٪ والرابطة ٣.١٪ والفاشية ٣٪)

وفي جنوا حصل ادريانو سانسو مرشح اليسار على ٤٢.٨٪ وفريكو سيريرا مرشح الرابطة على ٢٦.٦٪ وفي إعادة حصل الأول على ٦٠٪ والثاني على ٤٠٪ (في

المؤسسة العسكرية تسيطر على الساحة السياسية في العالم الثالث وأمریکا وروسيا !

الانقلابات في العالم الثالث، إلا أنه لم يبلغ درجتي الشمول والعمق البارزين في المؤلف الهام الذي أصدره «جمال ودوير» بعنوان الجيوش والسياسة حتى وإن كنت لا اتفق معه في كثير من النتائج التي استخلصها من دراساته المتعمقة في «الجيش، والسلطة السياسية» وما إذا كان باستطاعة الجيش أن يعمل مستقلا عن طبقات الضباط والطبقة الاجتماعية والانقلابات اليمينية واليسارية والوسطية؟ ولماذا تتجعد الانقلابات الرجعية؟.. فضلا عما ضربه من أمثلة في السودان وأندونيسيا وشيلي والبرتغال.. وفي الفصل قبل الأخير حاول إيجاد تفسير لعدم قيام انقلابات عسكرية في أوروبا الغربية بما أسماه «اصطفاف الجيش مع الشعب».

وهذا المؤلف الهام الذي صدر عام ١٩٧٧ (ولست أدري ما إذا كان قد أعيد تنقيحه أو طبعه)، وإن صلحت بعض أفكاره أساسا لتفسير ظاهرة الانقلابات العسكرية، إلا أنه يبدو لي أن هذه الأفكار لم تعد كافية لتفسير ظاهرة العسكرية في الامبراطوريتين الأمريكية- والسوفييتية سابقا.. فقد قامت حتى عام ١٩٧٧ (تاريخ نشر الكتاب) عوامل هامة شجعت ما أسى بحق «عسكرة السلطة» وقيام دولة المعسكر أو الشكنة. GARRISON STATE التي أبرز خصائصها وسماتها الميزة عالم الاجتماع السياسي لاسويل LASSWELL.. إلا أنه خلال الحرب الباردة التي نشبت بين الغرب والشرق. (بين أمريكا وأوروبا من جهة وبين الاتحاد السوفييتي من جهة أخرى). توزع ولاء الدول ونظم الحكم في العالم الثالث بين المعسكرين الأيديولوجيين الرأسمالية والشيوعية.. وكانت الأداة المستخدمة من العسكريين هي الانقلابات العسكرية.. وهو ما انعكس بقطعة على كافة مستويات العالم الثالث، وتمثل ذلك في التهور والنهب والصراعات الدموية التي تتصاعد في بعض الأحيان لكي تبلغ حد الحرب الأهلية ويدعو ذلك إلى طرح الكثير من التساؤلات منها:

* كيف يتحقق ذلك مع كل من الأيديولوجيتين الديمقراطية الغربية، والماركسية السوفييتية.. هل يتفق معهما تشجيع نظم الحكم العسكرية؟ وألا يعد ذلك «خيانة» للمبادئ أو القيم الديمقراطية أو ماركسية التي تدب القهر المادي، وترفض الاستغلال أو النهب الطبيعي حتى وإن تخفى وراء أقنعة زائفة للثروة؟

د. محمد عصفور

الداخل- والخامس- في الخارج؟
ويتطلب الأمر عندئذ بحث الظروف التي هيأت للمؤسسة العسكرية اختراق الدولة الدستورية ومؤسساتها وكيف أمكن «للشعب» أن يتقبل هذه الهيمنة.. ١٢ وما هي الصيغ القانونية والأعلامية التي سخرت لتسريح الهيمنة العسكرية؟.. الخ.. الخ.. الخ.
وكتيب أحمد حشوش عن الانقلابات العسكرية يمثل جهدا مشكورا، وإن كان في نطاق محدود للغاية وهو الانقلابات العسكرية التي تعددت واختلفت طبيعتها من دولة إلى أخرى، وتطورت أهدافها كما يتطور كل شيء في الحياة. الانقلابات العسكرية أصبحت ظاهرة معاصرة (امتدت لتشمل أوروبا وأفريقيا وآسيا بعد أن أتخذت من أمريكا اللاتينية مسوطنا). وعلى الرغم من أن حشوش قد اعتنق التفسير الماركسي في شرح

بقدر علمي- وهو حتما قاصر- لم تحظ ظاهرة العسكرية باهتمام كبير في الدراسات والأبحاث والمؤلفات والكتابات باللغة العربية.. فالنشور في هذا الموضوع الخطير قليل للغاية إذا هو قورن بعشرات الكتب التي ظهرت باللغات الأجنبية أنجليزية وفرنسية بصفة خاصة.

ويستحيل أن يقتصر تناول ظاهرة العسكرية على أحد وجوهها، وهو وجه الانقلابات العسكرية. طبيعتها وأسبابها وتناوبها.. وإنما لا بد وأن تشمل أية دراسة جادة لهذه الظاهرة، بحث الدور التاريخي للمعسكر في نشأة الامبراطوريات والدول.. وكذلك انهيارها أو سقوطها، وإبراز الدور الأساسي أو الثانوي للمعسكر في الدولة الديمقراطية المعاصرة و ما تدعيه بعضها من تحجيم المعسكر وإخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية.

فهل يتقلص حقيقة دور المؤسسة العسكرية في الديمقراطيات؟ أم أن لهذه المؤسسة دورها الجوهري في



جمال عبد الناصر
وعلى يمينه زكريا
محمي الدين وحسين
الشافعي، وعلى
يساره عبد الحكيم
عامر وحسين إبراهيم
والسادات وأقارب
«المعسكرين» وصيغة
التحالف

مالذي تعنيه العسكرية وما إذا كانت تنفرد بالقصور والقطاعات

ليس من الجائز أن يعتبر وصف العسكرية ذمًا لأي نظام حكم تنفرد فيه المؤسسة العسكرية بالحكم، وإنما هو وصف سياسي أو قانوني يعبر عن ظاهرة سياسية تاريخية عريقة يمكن أن توجد في أي مكان وزمان. فنظم الحكم العسكرية هي تلك النظم التي تستند شرعيتها من المؤسسة العسكرية وحدها كما يقول أسامة أنور عكاشة دبلوماسيًا العضلات الوحيد في جسد أي بلد من بلدان العالم الثالث. ففي مقدمة مسرحية عكاشة (الناس التي في الثالث) يقول: (إن العسكر.. لفظ صار اصطلاحًا دالًا على نظام وعقيدة وأسلوب، نستطيع أن نعين ملامحه إذا نظرنا إلى أنظمة الحكم في أمريكا اللاتينية وجنسيات الحزب والبن والأناثاس، وفي أفريقيا وآسيا).

ويقول أسامة أنور عكاشة في مسرحيته: (حيثما يحكم العسكر تغيب الحرية.. وتصبح الديمقراطية نكته وتنداس حقوق البشر بالانعدام.. وتنتهك الحياة الخاصة للإنسان.. وتستلب حريته وتعتدى على حرمانه). غير أن النظام العسكري وقطاعه (ليس فقط الحكم العربي أو العسكري.. وليس فقط نزول المصنعات إلى الشوارع.. ولا هو أيضا مجرد فتح المعتقلات والسجون.. فهناك ما هو أخطر.. هناك القهر المعنوي بالاستعمار في تأليه الحاكم باعتباره الأوجد، حكمًا ومعلمًا وقائدًا ولا يبدل له، ووضع عقول الناس تحت الرقابة واعتبار الجماهير قاصرة عن تحمل جرعة الديمقراطية كاملة.. الخ الخ. وحين يصبح القهر المعنوي من المسلمين التي يتقبلها المواطن وكأنها من طبائع الأمور.. يهزم المواطن في أعماقه.. ويصبح في بيته ووسط أسرته مجرد كتاب (هش)

ولهست نظم الحكم العسكرية وحدها التي تتميز بالإرهاب والظلم والقصور وأما هناك نظم حكم أخرى قائلها أو تفوقها في هذه الشرور.. فنظم الحكم الاستبدادية القديمة والنظم الفاشية أو حتى «الشيوعية الزائفة» تنشق كلها في طبيعتها الشمولية وانكارها للإنسان والمواطنة، وفي عدائتها الشديد

وأن رسالتها في والأمريكانية تفرض عليها الزعامة.. وأن كان المؤرخون الأمريكيون أصحاب القدر الرفيع يشيرون إلى أن الزعامة الأمريكية العالمية كانت تستند إلى دعمين هما القوة الاقتصادية والقوة العسكرية.. غير أن الدعامة الاقتصادية، إن لم تكن قد انهارت أو تهدمت أو تقوضت، فقد أصابها الزهون والضعف.. وهو تزيير شؤم بالنسبة لكافة الامبراطوريات السابقة. غير أن الطرح الأمريكي لا يتقبل أبدًا هذا التفسير، وأخشى ما يخشاه المعلقون أن تطرف أمريكا في استخدام قوتها العسكرية للترهيب وتعميق ضعفها الاقتصادي ولن يقتصر الأمر في هذه الحالة على إعلان الحرب على القرنى الثالثة، ولكنه سيزيد من حركات أمريكا المكثفة ضد دول العالم الثالث وفرض النظم العسكرية أو الفاشية التي تؤمن لأمريكا الأسواق المفتوحة والمنطقة ضد المنافسين.

ومع ذلك فقد يكون من الضروري قبل تناول ظاهرة العسكرية أن نحدد ما يبعث نفق عنها ما ينسب إليها أن تنفرد به من طغيان، وأن نميز بينها وبين ما ينسب إلى الامبراطوريات من إرهاب.. وهو هذا التعصيم الذي يشير غضب العسكريين.. كل العسكريين- ولا سيما إذا كانت الشرور، التي تنسب إلى نظم الحكم العسكرية هي أساسا شرور قادة المؤسسة الذين يحكمون!!

أنور السادات- حابة الشرعية الدستورية



* إذا كانت الدول العظمى - مهما كانت أيديولوجيتها - تستبغ تصدير الانقلابات العسكرية إلى دول العالم الثالث، فهل يجب هي نفسها من تسليح العسكرية إلى نظمها؟! إذا كان التخلف والتفهم أو النهب الامبريالي هو الذي يفسر قيام الانقلابات العسكرية في دول العالم الثالث، فبماذا نفسر الانقلاب العسكري (الصامت !!) داخل القوتين العظميين أمريكا والاتحاد السوفيتي؟ وهل كان من شأن الصراع بين الغرب والاتحاد السوفيتي أن يوجه الأخير إلى أن يستخدم الأساليب الامبريالية في اغتصاب مواقع لها داخل العالم الثالث ولو بالانقلاب العسكري؟

وهل اقتصر أثر هذا الصراع على الدمار الخارجي في عالم متخلف، أم أن القوتين العظميين ذاتهما قد أصيبتا بهذا الداء الذي كان مصدرا إلى الخارج. وبعبارة أوضح هل أصيب النظامان الأمريكي والسوفيتي، بالصيغة العسكرية؟! ومتى وقعت هذه الإصابة.. هل وقعت بمجرد تحول الدولة إلى إمبراطورية؟! وما هو دور قوة الجيوش وتصنيع السلاح في هذا التحول؟

وإذا كانت التعليقات الأخيرة على الأحداث في أمريكا وروسيا (بعد انهيار الاتحاد السوفيتي) تشير إلى أن انقلابا عسكريا يجري في الدولتين حتى وإن كان هذا الانقلاب صامتا.. فهل ما يحدث الآن هو حقيقة انقلاب على وضع دستوري أو شرعي مدني؟! أم أن هذا الانقلاب العسكري المزعوم لا يعدو أن يكون استمرارا لوضع مستقر ومؤكد هو: سيطرة المؤسسة العسكرية على الساحة السياسية (ولاسيما الخارجية منها) وأن كانت هذه السيطرة تناهض نظام الحكم الدستوري: ديمقراطيا كان أو ماركسيا؟

وربما كان قيام المجمع العسكري الصناعي في كل من أمريكا والاتحاد السوفيتي الدليل القاطع على قيام ظاهرة العسكرية في النظام الأمريكي والسوفيتي سابقا.. غير أن ما يحدث الآن في روسيا يبرز ظاهرة العسكرية بصورة أوضح بكثير والتي كانت مختفية أو مقنعة في ظل الهيمنة الشكلية أو الصورية للحزب الشيوعي على القوات المسلحة السوفيتية.

هذه الأمور كلها أمور هامة تحتاج إلى تفسير وتعليق، ولا سيما بعد أن أصبحت أمريكا الامبراطورية العالمية والعظمى، والتي يعلن قادتها بوضوح وصراحة أنها الموجهة والمهيمنة على شؤون البشرية كلها،

وتستغل ، بينما يظل كافة العسكريين معجورين أو منحوعين من المشاركة في السلطة والمستولية ، استنادا الى ما يوجبه الضبط والربط من الطاعة والخضوع المطلقين للقادة والحاكمين... حتى وإن حاول هؤلاء الاخيريون شراء الولاء بالامتيازات والمنح سواء كانت باهظة أو هزيلة !

وقد لا يفلح هذا الاسلوب في القضاء على نزاع التمرد أو حتى مجرد المشاركة الوجدانية للشعب المقهورا واعتقادي الخاص - وقد أكون مخظنا - أن الجرائم البشعة التي ارتكبت وترتكب ضد شعب مصر ما كانت لترتكب أبدا لو لم يكن الانسان غائبا منكروا تماما كأدس ، وهو ما يعني أن نظم حكم حركة الجيش المتعاقبة لم تتعامل إطلاقا مع المواطن كإنسان ، وإنما هي قد تقصت شخصية الغازي أو تبنت مفاهيمه في اعتبار أفراد شعب المستعمرة أو المحمية حشرات أو أشياء . وحتى إذا أحسنا الظن بنظم الحكم الثلاثة وبرأناها من تهمة التطبيع بأخلاقيات وسلوكيات الغزاة ، فإننا نتصور أن عدوان الدولة على آدمية الشعب والمواطن ، هو نتيجة حتمية للعقلية العسكرية الحاكمة والتي يفتنى أمام ناظرها الانسان نفسه حيث يحسبه النظام الذي يستند الى القادة كافة السلطات لفرض الضبط والربط... وربما قيل إن ثورة يوليو ليست انقلابا عسكريا ، وإن نظم الحكم الثلاثة نادت بالديمقراطية (حتى وأن اختلفت صورها) وهي بطبيعتها تعنى خضوع المؤسسة العسكرية للحكم المدني... بل قد يقال أن رؤساء مصر المتعاقبين يؤكدون أنهم يحكمون البلاد كسياسيين وليس كقواد عسكريين بعد أن خلفوا بزاتهم العسكرية... وعلى الرغم من أن خلق البزّة العسكرية لايعنى إطلاقا تخلف هؤلاء القواد من الاصول والتقاليد الراسخة التي تولدت منذ تنشئهم العسكرية الصارمة... غير أن ما هو أهم من ذلك أن الرؤساء الثلاثة قد خطفوا وصمموا في أكثر من مناسبة على هزيمة المؤسسة العسكرية على نظام الحكم بل وعلى حياة المجتمع بكافة أنشطته ، منذ عهد ناصر خلال ادماج العسكريين في صيغة التحالف ، وفي عهد السادات لهما أكده من أن الجيش هو المنوط به حماية الشرعية الدستورية ، أما في العهد الحالي فقد كانت تصريحات الرئيس مبارك تعليقاً على مناورات بدر ٩٣ قاطعة في أن القوات المسلحة مؤسسة حاكمة أو أنها أكثر المؤسسات انضباطا.



حسنى مبارك - أكثر المؤسسات انضباطا

مؤسساتهم ومنظمااتهم ، وإنما الذي يحكم فعلا هي المؤسسة أو المنظمة وأن الحاكمين الظاهريين هم مجرد مندوبين أو وكلاء عن المؤسسة.. وإذا كان ذلك يصدق على كافة نظم الحكم دينية أو طبقية أو سياسية.. فإنه يصدق من باب أولى بالنسبة للمؤسسة العسكرية.. غير أن تفسيرنا المؤسسي لنظام الحكم لايجوز أن ينفي دور الطابع الشخصي الذي يستغل أو يتخفى وراء فكره المؤسسة أو المنظمة الحاكمة ، للزعم بأن مآصله من قرارات هي قرارات مؤسسية. ولذلك من الاحجاب الشديد أن نعمل للمؤسسة العسكرية بكاملها بما يرتكب لاسديها في الحكم من فظايع وجرائم وانتهكات صارخة لكافة القيم الانسانية

فإذا قيل إن المؤسسة العسكرية صارت في دولة من الدول السلطة الحاكمة فإن ذلك لن يعنى أكثر من أن قيادة أو قيادات من هذه المؤسسة هي التي تحكم وترهب وتقهقر

*** النظم العسكرية.. خيانة لمبادئ الديمقراطية والماركسية.**

*** إنقلاب عسكري**

«صامت».. في الولايات المتحدة وروسيا.

*** أمريكا تستخدم قوتها العسكرية للترهيب وتعويض ضعفها الاقتصادي.**

للديمقراطية والحرية والشرعية. وإذا كانت نظم الحكم العسكرية تشارك في هذه الخصائص، فحده ذلك أن المؤسسة العسكرية مؤسسة صناعية (في تعريف علم الاجتماع) تقوم على الضبط والربط، وما تضطلع به من تنشئة أفرادها وقياداتها على الخضوع والطاعة ، وفرض النمطية عليهم جميعا ، وتوجيههم توجيهها عدوانيا وقتاليا من أجل حماية الوطن من الأعداء... وهذه الفضائل العسكرية تظل محتفظة بصفتها هذه طالما «وجهت» ضد الأغيار ولكنها تصبح لعنات إذا صبت في الداخل ضد الأهل والجماعة!

ولا يصعب إبراز الخصائص المشتركة بين نظم الحكم العسكرية ونظم الحكم الشيوعية والاستبداد وفي مقدمتها تأليه الحاكم، والرعاية على الشعب ، وتزييف الوعي بالشعارات ، وما يقترب بذلك كله .

* ولنا في حاجة الى إبراز ظاهرة تأليه الحاكم في الفاشية والشيوعية فقد تناولتها دراسات كثيرة، ولكن هذه الظاهرة في نظم الحكم بالعالم الثالث عسكرية أو شمولية جديدة بالتفكير. ويصف عكاشة الزعيم العسكري في دولة العالم الثالث بأنه (يتصور أنه يظل ملهم ولا تتم حركة في الكون الا بفضل توجيهاته، لأن حركة الناس والتاريخ والجغرافيا لا بد أن تقف عنده) وهكذا (يؤله الحاكم باعتباره الأودح حكما ومعلما وقائدا ولا بدليل له)... وقد يتخذ التأليه صورة أخف، عندما يستخدم الحاكم (القانون في فرض نفسه الى الأبد، لأنه لا نظير له زعيما قائدا بظلالهما معصوما من الخطأ!) والرعاية على الشعب، ومعاملة الجماهير بوصفها قاصرة عن تحمل جرعة الديمقراطية كاملة، مظهران للتأله أو للزعامة المفروضة.. ويشارك «المثقفون» المرتشون في تزييف الوعي. وفي تعبير عكاشة إنهم «الشرعية المنظرون الذين يفصلون القوانين على المقاس، ويقفوا لهم بدلة ديمقراطية قس على عيهم... فكلهم عندهم ديمقراطية على كل لون يابا تنسنة ديمقراطية شعبية.. ووطنية.. واجتماعية... ولها أنياب، وأخترعوا التعبيرات التي تريح الكل وتقسى مع أي إخراج: التوازن... الاستمرارية... وحدة الصف... حشد كل الطاقات... المخصصة».

هل هي المؤسسة العسكرية التي تحكم فعلا؟

إنني وإن كنت أعشق أن من يحكم الشعوب ليسوا أشخاصا مقطوعين من

إعادة تكوين اليسار مصرياً وعربياً

رهشت دوره في المسرح السياسي والاجتماعي.

علينا ان نساءل اولاً ما هي الاسباب التي أدت الى هذا الوضع «الغريب» عالمياً وعربياً ومصرياً، ثم، على ضوء اجابتنا على هذه الاسئلة ان نفتتح الحوار حول كيف يمكن «تجديد» اليسار أو إعادة تكوينه لكي يكون على قدر التحدي.

اليسار يتنازل عن موقفه

هناك اجابات صريحة تشمل جزئياً على الاقل عبراً مفيدة للنقاش، وتركز على ابعاد مختلفة للمعضلة.

* فهناك من يلفت الانتظار الي ان الازهام - او ما يبدو لنا الآن علي انها كانت - اوهاما - التي روت الرأي العام في مرحلة الرواج هي في حد ذاتها مصدر الاحباط الذي يلحق بالنهاياتها، فلم تكن هذه الازهام دون اساس بل اعتمدت على وقائع حقيقية دعمتها، ففي الغرب المتقدم حققت الطبقات العاملة والفئات الوسطى النجاحات ثابتة هامة، وتحسنت مستويات المعيشة بقدر ملحوظ وفي اطار ضمانات سياسية، ديمقراطية واجتماعية ثابتة. علي ان اليسار الغالب في صفوف الشعوب الغربية - اي الاشتراكية الديمقراطية - لم يهين نفسه لانتقال الوضع والعودة الى حالة تأزم النظام، بل رفض ان يرى الازمة علي حقيقتها، اي علي انها أزمة هيكلية ستدوم وتتفاقم، واستمر ينظر اليها علي انها «اختلال مؤقت» في التوازن، ولكن الاختلال المؤقت هذا لم يجد حلاله مهما قالت نظم الحكم التي اصبحت لغتها موحدة، متعائلة سواء أكانت «ديمقراطية» أو «ديساربية» طبقاً للمعايير الرسمية، الامر الذي افقد مصداقية خطاب اليسار فدفع الجماهير نحو الاحباط دون ان يجد هذه الجماهير من تعتمد عليه في مواجهة وضعها الآخذ في التردى المستمر.

وفي معظم اقطار العالم الثالث والوطن العربي كانت الازهام السائدة من نوع آخر، اقصد هنا اوهام «التنمية» في اطار مشروع

مصر أمين

دوامها وعجز نظم الحكم عن مواجهتها بل وتفاقمها المستمر، ان كل ذلك كان لابد ان يفتح مجالات جديدة لمد حركات شعبية ديمقراطية واصلاحية وثورية تعطي لليسار فرصاً لكسب مواقع اقوى بين الجماهير، فاليسار هو الممثل الطبيعي لهذه الجماهير، وهو القوة التي لم تكف يوماً عن نقد الرأسمالية من حيث المبدأ، فاذا كانت مرحلة الرواج السابقة قد روت اوهاما - سواء كانت اوهام الرفاهية الدائمة في الغرب أم اوهام التنمية السريعة في الجنوب - قللت من نفوذ اليسار، فالتوقع ان عودة النظام الرأسمالي الى وضع متأزم لابد ان يفتح مرحلة مد جديدة لقوى اليسار عالمياً.

ولكن الذي حدث هو عكس ذلك علي طول الخط كان الازمة أدت الي انهيار اليسار وأفقده مصداقيته

دخلت الرأسمالية العالمية في مرحلة أزمة عميقة منذ حوالي ربع قرن، فاخذت هذه الازمة في التفاقم المستمر دون ان تبرز في الاتفاق أدنى إشارة للخروج منها. والازمة تضرب النظام بكلتيه مراكزها المتقدمة واطرافها المتخلفة، ففي امريكا الشمالية وأوروبا اخذت البطالة في التزايد المستمر منذ أوائل السبعينات حتى بلغت رقماً قياسياً يفوق نسبة الـ ١٠٪ من قوى العمل وانخفضت معدلات النمو والاستثمار حتى انهيار الوهم السائد في المرحلة السابقة - المحسنات والمستينات - اذ كانت الشعوب الغربية قد اقتنعت بانها توصلت في النهاية الي كشف سر الرفاهية الدائمة والنمو المتواصل الضامن للتوظيف الكامل، اما في كثير من بلداننا المتخلفة - وخاصة في افريقيا وفي الوطن العربي - فقد اتخذت الازمة شكلاً أكثر ضراوة إذ أن كثيراً من النظم الإنتاجية التي انبثقت خلال المرحلة السابقة اخذت في الانهيار دون ان يحل محلها بدائل تفتح أملاً في مستقبل أفضل، فدخلت اقطارنا في سلسلة من الأزمات المالية والاقتصادية دون نهاية وانخفضت معدلات النمو حتى صارت في بعض الأحيان سلبية وعادت صور الفقر المدقع التي كانت قد اخذت في التراجع في المرحلة السابقة، حتى انهارت ايدولوجيا التنمية السائدة سابقاً.

كان من المتصور ان خطورة الازمة و

برجوازي وطني يرمي الي تكملة الاستقلال السياسي بالتحديث المجتمعي والتصنيع الاقتصادي كي تصبح الاقطار المعنية اعضاء في النظام العالمي - الرأسمالي - على قدم المساواة في تعاملها مع الدول المتقدمة . وقد انجز هذا المشروع فعلا انجازات ملحوظة سواء أكان في مجال السياسة الدولية (تدعيم الاستقلال الوطني) ام كان في مجالات التقدم الاجتماعي (انتشار التعليم وفرص للفرق الاجتماعية لاولاد الطبقات الشعبية وتوسيع قاعدة الفئات الوسطى وفي بعض الاحيان تحسين اوضاع فئات من الطبقات الشعبية لاسيما من جراء اصلاح الزراعة واعطاء حقوق للعامل في القطاع العام) . لذلك كسب هذا المشروع تأييداً قوياً من الشعب وغذى اوهاماً بخصوص احتمال والحقاق بالمجتمعات الأكثر تقدماً .

وقد شارك اليسار الماركسي في تغذية هذه الالهام بشكل عام ، فتحول تدريجيا الى الذيل الجذري للحركة ولنظم الحكم الوطنية المعنية بل وافق على «النظريات» المقدمة من قبل هذه النظم ومن قبلها السوفيتي القائلة ان المشروع «اشتراكي الطابع» هذا بينما لم يكن هذا المشروع قد خرج عن اطار التصور البرجوازي البحت . فاليسار تنازل تدريجيا عن موقفه التقليدي كمثل للطبقات الشعبية والمدافع عن

مصالحها ازاء الحكم ليصبح جناحا من النظام نفسه يكتفى بالمطالبة بزيادة من الانجازات في نفس الاتجاه . الناصرية .. تفتح الباب للسلفية

ولن يتقدم اليسار نحو اعادة التكوين طالما يرفض النقد الذاتي بخصوص مواقفه السابقة في عصر من المشروع التنموي المشار اليه (الرجو ان يفهم القارئ انني لا اري هنا مجالاً للاتهامات المشخصة على اشخاص قياديين معينين ومنظمات معينة - مصرية وعربية - بل على عكس ذلك ارجو ان يكون الجدل في هذا الموضوع هادئا ومبنيًا) .

اقول رأيي هنا بصراحة تامة: اعتبر ان النظم البرجوازية الوطنية الجزرية «الشمسية» هي المسئولة عن الكارثة التي تلت انهيارها ، فهي التي ضرت اليسار وكسرت القواعد الشعبية التي كان هذا اليسار قد سبق ان بناها في ظروف صعبة ، فهي التي الفت الديمقراطية - مهما كانت محدودة - وخاصة في النقاش حول مستقبل الثقافة وعلاقة الدولة والدين وجميع ابعاد المعضلة الشاقة في هذه المجالات .

فالت الناصرية في مصر الفكر الليبرالي البرجوازي كما الفت التعبير الحر لنقده من اليسار ، وبذلك هيئت العودة الي الفكر السلفي المسئول عن تخلفنا التاريخي ، بعبارة أخرى يجب ان نقول

*** أزمة الرأسمالية .. هل أدت لانحيار**

اليسار وفقدانه لمصادقيته؟!

*** اليسار تنازل عن موقفه كممثل للطبقات**

الشعبية والمدافع عن مصالحها في مواجهة

الحكم .

*** الناصرية الفت الفكر الليبرالي وهيشت**

المنافع لعودة الفكر السلفي .

*** الحادية التاريخية عمل غير مكتمل ينبغي**

تطويرها .

(٥٦) اليسار / العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤

بصرامة ان للناصرية جوانب سلبية ومنها اولا انها الفت تسييس الجمهور وحلت محله اسلوب الشعارات و«التجديد» وراها .

ارى اذن ان انهيار الالهام حينما اخذت مشروعات عصر الرواج تفقد زخمها يمثل حقيقة موضوعية فكان لابد ان يحدث . على أننى اضيف الى ذلك ان لليسار - في بلداننا وفي الغرب ايضا - جانباً من المسئولية بما انه لم يهيئ نفسه لانقلاب الازعاج كما كان يجب ان يتنبأ بها : فهذا «العنصر «الذاتي» - قصور نظرات اليسار - هو الجانب الذي يجب ان نهتم به .

وهناك من يلفت الانتظار الى النتائج المفجعة التي تترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي - سواء أكان في مجال السياسة الدولية أم في مجال الاحباط المعنوي والايديولوجي لليسار .

هنا ايضا تفرض الظروف نقدا ذاتيا حقيقيا حول الموضوع . لماذا شارك اليسار في تغليب الرؤية السوفيتية حول وبناء الاشتراكية كما كان يقال؟ لماذا لم ير حقيقة المشروع السوفيتي - على أنه هو الآخر - مشروع برجوازي ، ولو كان المشروع البرجوازي الأكثر جذرية في التاريخ المعاصر ؟ لماذا بالتالي يجد اليسار نفسه الآن متزوع السلاح غير قادر على فهم ان ما حدث في شكل انهيار النظام ما هو إلا تطور كان يمكن التنبؤ به والتهيؤ له؟

لاشك ان قصور اليسار طوال هذا التاريخ وامتناعه عن نقد المشروع السوفيتي قد أدى بالرأى العام الى النظر اليه باعتباره «تحقيقا صحيحا للمشروع الاشتراكي» ، مهما كانت «نواقص» ، وشاركت وسائل الاعلام الغربية نفسها في ترويج هذه الصورة المزيفة علما بأن انهيار المحتل للمشروع سيكون في هذه الظروف هزيمة مريعة لجميع القوى التقدمية التي تعارض تحكيم الرأسمالية المطلق .

هنا ايضا اقول رأيي بصراحة : ارى علاقة وثيقة بين قصور اليسار في نقده للمشروع السوفيتي من جانب وقصوره الموازي في نقده للمشروع البرجوازي الوطني في بلداننا العربية والاخرى ، فمصدر الخطأ هو في الحالتين أي طابع اليسار الذي لم يتجاوز حدود النظرة البرجوازية الوطنية .

الاحتكارات الخمسة الجديدة

وهناك من يلفت الانتظار الى التغييرات الاساسية التي حدثت في المجتمع على جميع الاصعدة من العالمي الى المصري مرورا بالوطن العربي والعالم الثالث.

فالمجتمع لم يبق كما كان عليه من خمسين عاما سواء اكان في وجهه الاقتصادي ام من الواجهة الاخرى السياسية والايديولوجية والثقافية.

فمن الناحية الاقتصادية على الصعيد المحلي دخل المجتمع العربي - والمصري - في عصر التمددين (حتى أصبحت نسبة سكان الحضر تفوق نصف اجمالي السكان) . والى حد ما في عصر التصنيع ، على أن نواقص المشروع التحديثي قد أدت الى تورم ما يسمى بقطاع الاعمال وتمرث الشكليات ، لدرجة ان هذا الوضع الجديد شوه تماما الصورة الطبقيّة للترتيب المجتمعي والقي كثيرا من المعاني التقليدية للتركيب الطبقي والتشكيلة الاجتماعية ، يضاف الى ذلك - بالنسبة الى مصر خاصة - النتائج التي ترتبت على حركة الهجرة على نطاق واسع خلال العقود الأخيرة.

ومن الناحية الاقتصادية على الصعيد العالمي أخذت حركة تصنيع في مختلف اجزاء العالم الثالث تغير تماما صورة التضاد بين المراكز المتقدمة والاطراف المتخلفة . كما ان تداخل رؤوس الاموال علي صعيد عالمي وخاصة بين المناطق المركزية وبين بعضها أي بين الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة ، واليابان) وبين هذه المراكز وبعض مناطق العالم الثالث المصنعة (خاصة في أمريكا اللاتينية ، وفي آسيا الشرقية) قد غيرت صورة العلاقة بين الاقتصاديات الوطنية المتقدمة المتمركزة على الذات اصلا وبين الاقتصاد العالمي .

وهنا ايضا اقول رأي بصراحة ، اقول ان هذا التطور قد ادى الى ظهور تناقضات جديدة من حيث الكيف منها ، بصفة أساسية: أ - التناقض بين حقل وعمل قوانين الاقتصاد الرأسمالي وهو حقل عالمي بشكل متزايد ، وبين حقل عمل القرار السياسي الذي لا يزال محدودا بحدود الدولة الوطنية . وقد الفى هذا التناقض جزءا كبيرا من فعالية الدولة وقدرتها على التدخل الفعال من أجل تأطير عمل قوانين والسوق وهذا التناقض الجديد - اذ ان الرأسمالية اتسمت خلال خمسة قرون بالتوافق بين هذين الحقلين الاقتصادي

والسياسي - يمثل تحديا جديدا للقوى الاجتماعية التقدمية عالميا وعربيا ومصريا ، فهو تناقض يمس الجميع .

ب - انفجار العالم الثالث وانتشاره الي صيغومعتين من التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية الطبقية: تلك التي حققت فعلا من خلال التصنيع قدرة على مواجهة المنافسة في الاسواق العالمية في مجال تصدير المنتجات الصناعية وتلك التي لم تحقق هذه القدرة سواء أكانت قد تخلفت في التصنيع أم فشلت في انجاز الفعالية المطلوبة في صناعاتها ، ولا شك ان تحدي العالمية بالنسبة الى هاتين المجموعتين يتخذ اشكالا خاصة لكل منهما ويستوجب اجابات خاصة لهما .

اضيف الى ذلك ان التطور العام قد ادى الى تبلور وسائل جديدة للسيطرة على صعيد عالمي ، اطلق عليها اسم الاحتكارات الخمسة الجديدة ، وهي :

1- احتكار التكنولوجيات الحديثة الرفيعة ، من خلالها تتحول صناعات الاطراف التي تنتج من اجل الاسواق العالمية المفشحة الى نوع من الانتاج من الباطن تتحكم الاحتكارات المركزية في مصيرها وتصادر الجزء الاكبر من الأرباح المحققة من روأها .

2 - احتكار المؤسسات المالية ذات النشاط العالمي وهو احتكار يكمل عمل السابق في تدعيم هيمنة المراكز على التصنيع من الباطن في الاطراف من جراء تحويل المؤسسات المالية المحلية الى ادوات جمع الاموال والمدخرات المحلية ووضعها تحت تصرف تلك المؤسسات المالية العملاقة المتحركة عالميا .

3 - احتكار القرار في الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها على صعيد المعمورة ، وذلك بحجة « حماية البيئة » ، ويتخذ هذا الاحتكار اشكالا متنوعة منها التحكم في شركات الانتاج المعدني والتلاعب في الاسعار بل واحيانا الاحتلال العسكري كما هو الشأن الآن بالنسبة الى حقول البترول في منطقة الخليج العربي او الفارسي سابقا والامريكي حاليا .

4 - احتكار وسائل الاعلام على صعيد عالمي وهو احتكار وضع تكوين والرأي العام عالميا وقطريا تحت تصرف القوى السائدة عالميا ويتيح التدخل في المصير الايديولوجي والسياسي لجميع مجتمعات العالم .

5 - احتكار الوسائل العسكرية التي تتيح التدخل ومن يعيده دون الخوض في عمليات

حربية طويلة ومكلفة بشريا (والغارات المكثرة على العراق غرّج لاستخدام هذا الاحتكار) .

لا شك ان تبلور هذه السمات الجديدة للنظام العالمي قد ادى الى تآكل تدريجي لوسائل نضال اليسار التقليدية حتى أصبحت هذه التحالفات النضالية دون فعالية عن تخلفه في التجديد والتكيف لشروط النضال الجديدة .

واخيرا هناك من يلفت الانتظار الى اوجه القصور في الماركسية نفسها وبالاخص فيما يتعلق بنقاط الضعف في تحليل المادية التاريخية وهو تحليل ركز في نظره على الوجه الاقتصادي للمشكلة الاجتماعية على حساب الواجهة الاخرى وخاصة نظرية السلطة ولعل العوامل الثقافية (ومنها العقائد الدينية) .

وانتمى الى هؤلاء الذين يرون فعلا ان المادية التاريخية عمل غير مكتمل ينبغي تطويرها - وخاصة في الاتجاهات المشار اليها هنا - وبالتالي من الذين يشكون من التجرد الذي حول الماركسية النازجة الى دغمية متقشرة ، إلا أنني أعتقد ان الخوض في هذه المشاكل النظرية المعضلة لن يساعد على اعادة تكوين اليسار طامحا ان المشاكل الاخرى المشار اليها اعلاه لم تجد حلا لها بعد .

نحن اذن الآن امام تحد تاريخي يتطلب تجديد اليسار عالميا وعربيا ومصريا . بتعبير اقوي اعادة تكوينه ، ولا شك ان عملية مثل هذه تستوجب عملا طويل النفس على جميع المستويات من تجديد الاسس الفكرية ، وسمات المشروع المجتمعي المطروح كهدف تاريخي (ولو بعيد) وتحديد المراحل الاستراتيجية للتقدم في الاتجاه المرغوب على اساس تجديد القوى الاجتماعية التي لها مصلحة في انجاز المشروع والقوى المعادية له ثم اخيرا وليس آخرا بناء قواعد العمل المناسبة .

أعتقد ان الاسلوب الاكثر فعالية لنقاش هذه المسائل العديدة او على الاقل طرح المبادئ في شأنها هو البدء بالمدى البعيد (أي المشروع التاريخي) ثم الانتقال الى الاهداف المرحلية (علي ضوء ما سبق من ملاحظات حول وضع النظام الرأسمالي الحالي) في تحديد مهمات المرحلة الانطلاق الآتي .

(الجزء الثاني في العدد القادم).

اليسار / العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤ (٥٧)

نهاية الأيديولوجيا

على أية حال ، لقد تعرضت فكرة الثورة للطمسة عنيفة أفقدتها كل جاذبيتها وهذا ما يلاحظ في الدول المتقدمة ، وحتى في المكسيك حيث كان المثقفون - ورثة رجال الدين ورجال البلاط في القرنين السابع والثامن عشر - هم وحدهم محصنين ضد النقد ، بينما بدأ اليسار عملية تنقية للأيديولوجيا ، ولكن غياب الأيديولوجيات المثالية (البوتوية) لوحظ حتى في الاتحاد السوفييتي أثناء الإصلاحات الجذرية التي قام بها «ميخائيل جورباتشوف» والتي لم تكن تعني بأية حال ميلاد فلسفة سياسية جديدة ، كما كانت المثل الاجتماعية والأخلاق الجماعية بعيدة عن الإهتمام ، وضل الناس والدولة طريقهما .

إن النقد الأخلاقي للرأسمالية الذي كتبه ماركس والأنارخيون لا يزال صالحا إلى حد كبير ، وكذلك الحال بالنسبة للنقد الليبرالي للحكم المستبد ولاشتركية الدولة ، التي أسماها إنجلترا «اشتركية الكارتل» لا يزال مناسبا إلى حد كبير .

ونفس الشيء يمكن أن يقال عن نقد المسيحية والأديان الأخرى لأفان العالم الحديث ، ولكن أسس الأيديولوجيات السياسية في القرن العشرين ومنذ الحرب العالمية الثانية قد حطت من قيم الإنسان والاشتركية والليبرالية وأبعدتها إلى الهامش .

وها نحن اليوم مواجهون بمخاطر الإبادة الكاملة بالقنبلة النووية والتدهور البيئي ، اللذين يهددان السلام العالمي والنضال الجاد للبشرية ، ولا يمكننا أن نعزو هذين البلاءين إلى لا عدالة الرأسمالية ، أو لمساوي الاشتراكية فقد نتج كلاهما عن الطبيعة التي اتسمت بها المجتمعات الحديثة ، إن الانفجار أو تلوث الكوكب هما نتيجة للتطور والتقدم التكنولوجي وليس نتيجة لأيديولوجية معينة ، ولقد أدى هذا إلى تقليص دور الأيديولوجيات .

ويدون أي رغبة في التنبؤ ، يمكننا أن نقول أنه وفي ظل هذا الحواء التاريخي العظيم فإن الديمقراطية هي النظام الوحيد الذي يظل يحمل مؤشرات الحياة . ولكن الديمقراطية ليست هي العلاج الشامل ،

السخرية والشفقة

بقلم: أوكناقيويات*

ترجمة: أشرف شهاب الدين

بدأت مع الثورة البلشفية في ١٩١٧ ، سقوطها الاجتماعي عندما لم تستطع أن تقيم الحرية والمساواة ، وسقوطها الاقتصادي لأن الوفرة التي كان من المفروض تحقيقها لم تجد طريقها إلى حيز الوجود ، وكان الانتصار الوحيد سياسيا أو على الأحرى عسكريا .

جورباتشوف



إننا نحيا في زمن بالغ التعقيد ، في زمن من الحواء الفكري في عالم الفلسفة السياسية ، زمن الانهيارات المتتالية للقرى العظمى ، وهذا يتزامن مع ظهور عالم من المؤسسات الاقتصادية والسياسية التي شكلت مجموعات اقتصادية جديدة (طبقة) ، وإذا أردنا البحث عن مصطلح أكثر ملاءمة فنسميها «البيروقراطية» .

وقد توحدت هذه البيروقراطية في بعض الدول مع أيديولوجية الدولة ، أو مع الدولة نفسها ، وفي مناطق أخرى ، وحتى عندما تلعب البيروقراطية والتكنوقراطية السياسية دورا مخادعا فإن قوتها لا تكون مطلقة ، كما حدث في المكسيك على سبيل المثال ، وقد انتشرت هذه «الطبعة» البيروقراطية وانتقلت حتى تمكنت من غزو المؤسسات التجارية الرأسمالية في الغرب واليابان والنظم السياسية في أوروبا الشرقية ، - وبالطبع نحن لا نتحدث عن المؤسسات القسرية كالمخابرات المركزية الأمريكية وبعض حكومات الدول المتقدمة .

وكان الحواء في عالمي الفكر السياسي والاجتماعي هو النتيجة التي خرجنا بها من تاريخ القرن العشرين ، وهذا الحواء هو الذي شكل اتجاه الأزمات الكبرى في الحضارات الحديثة ما بعد الصناعية ، وحتى الثلاثينات من هذا القرن ، كان العديد من الناس - وأنا منهم - يعتقدون أن الثورة الاشتراكية فقط هي التي تستطيع أن تحل التناقضات في مجتمعاتنا ، ولكننا رأينا سقوط التجربة التي



لهيث (ثلاثة أكتوبر ١٩٩٧)

البردية هي أن حكم برودة ساخنة دائما وهي تبعث على السخرية والشفقة في آن معا ، وهذه السخرية هي ما يجب أن يدخل إلى عالم السياسة.

❖ أوكثافيو بات

شاعر وكاتب مكسيكي ، أحد أشهر الكتاب باللغة الإسبانية في العالم ، خدم بلاده كسفير في الهند في الستينات من هذا القرن ، يقيم حاليا بمدينة مكسيكو سيتي حيث يشغل منصب رئيس تحرير مجلة Vuelta . ترجمت أعماله إلى عدة لغات.

اليسار / العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤ (٥٩)

ولكن أيضا يجب الإصرار بأن تلك المذاهب تحتوي في داخلها على بذور للظفیان والمجور . لقد أعتبر علماء اللاهوت التدامي في حكمهم العميقة أن الاستكبار كان خطيئة الشيطان ، أما بينما نحن البشر فإن الخطيئة قد تولدت عن الإدعاء بتملك الحقيقة المطلقة ، إنها الخطيئة التي تزيت في زى العلم والفلسفة حتى سميت القرن العشرين .

إن النقد هو العلاج الوحيد لهذا التسمم الأخلاقي ، عندما يفهم الناس أنهم لا يمتلكون الحقيقة المطلقة ، وأن كل الحقائق نسبية خصوصا في عالم السياسة ومن ثم سيكون هناك مكان للتهكم ، ومكان للرحمة بالآخرين وبالنفس ، وهذا هو ما يفتقده قرنناو إعادة بحث وإحياء الشفقة ، إن أحد أجمل ملامح

إنها شكل من أشكال الانفراج . نظام لحماية البشر حتى لا يقتل بعضهم بعضا ، نظام يؤكد على أن تغيير الحكومات يمكن أن يتم بسلام ، لكن يأتي الحكم إلى الحكم عن طريق صناديق الاقتراع ، إن الديمقراطية تخلصنا فقط كيف نعيش سوريا ، وإنني أفتنى أن يأتي يوم ، - ربما لن أراه حيث أنني أبلغ من العمر خمسة وسبعين عاما - يوم يظهر فيه شكل جديد من أشكال التفكير السياسي يصلح ما بين التقاليد الليبرالية والاشتراكية ، إن كل ما يمكن فعله في الوقت الحاضر وبالتحديد - في عالم المثقفين المكسيكيين - هو أن ننفض الغبار وخيوط العنكبوت ، أن نفتح النوافذ ليدخل بعض الضوء ، وأن نستمر في النقد ، وأن نشك شكوكا صحيحة مع الالتزام بتقديم حلول بسيطة. والسخرية عبارة عن جزء إيجابي من أجزاء النقد ، ولكنها أيضا تستلزم التحرر من الروم ، نحن ننتمي إلى جيل قد يكون متحررا من الروم ، لكننا أيضا لا زلنا نفتقد شيئا من الخيال ومن الشفقة.

لقد استخدمت كلمة سخرية بالمعنى الذي استخدمه الفنان الفرنسي «مارسيل دو سامب» ، سخرية تذهب إلى ما خلف السخرية ، وتلغى نفسها عن طريق السخرية من نفسها ، السخرية فعالة ، إنها رد فعل النفس تجاه الغباء ونجاء تلك المجذبة الصارمة لهذا العالم المتضلل ، إن الرجل الساخر يضحك على الآخرين ، ولكنه أيضا يضحك على نفسه (ما وراء السخرية).

(Meta Irony) ، بحيث يذهب إلى أبعد من مجرد الحوار مع النفس ، التي تسخر بدورها من العالم ، وإذا كانت السخرية قاسية فإن ما وراء السخرية سيخفف من وطء تلك القسوة.

إن ترجمة هذه الأفكار الجمالية إلى أخلاقيات وسياسات ، تستلزم من الكاتب السياسي أن يبني ولو قليلا من التهكم عند تعامله مع نفسه ومع الآخرين ، يجب على الكاتب أن يكون أقل ثقة في نفسه وأن يعرف جيدا أنه لا يمتلك الدواء الناجع ، وأن يدرك أنه لا توجد حقائق مطلقة. وعن طريق ممارسة ما وراء السخرية فإنه يظل على علاقة بالعطف والشفقة على هذا العالم.

إن الدكتاتوريات الحقيرة التي تحملناها على كواهلنا في القرن العشرين قد وجدت جذورها لها في أيديولوجيات لا ترحم. أستطيع أن أقبل بالتزل بأن الكثير منها - كما في حالة ستالين - كان إفسادا لمبادئ تحترم الآخرين .

مستقبل الماركسية العربية " ٣ "

عاما - فينبغي الاعتراف بأن هيمنة التفكير الديني وغياب التقاليد الفلسفية في الثقافة العربية الحديثة، قد كان لها دور هام في نمو العقيدة، عند الستالينية العربية أن العقل العربي الذي يميل إلى تحصيل الأفكار والآراء إلى عقيدة يؤمن بها، ويتعصب لها، قد استقبل البنية الفكرية الستالينية خبير استقبال.

الماركسية منهج علمي، والماركسي ينتج، علميا، مفاهيم وتصورات وبرامج، وهو ينتجها، ويعيد انتاجها، باستمرار، على محك الامتحان النظري - الماركسي، ولا تعترف الماركسية بوصفها منهجية علمية، بالمقائد. وما حدث أن الكادر الحزبي الستاليني تعرف إلى مفاهيم وتصورات معينة بوصفها عقائد، فأمن بها، وتماهى مع قضائها ونظر إليها، وحلها، من وجهة نظر مكونات إيمانه.

انطلق الماركسي العربي من الإيمان بنظرية حتمية المراحل الخمس الستالينية، تتطور المجتمعات، وفقا لتلك النظرية، بالضرورة من المشاعية إلى العبودية، إلى الإقطاع، إلى الرأسمالية، فألى الاشتراكية، وعندما يؤمن الماركسي العربي بهذه النظرية إيمانا ولا يأتبه الباطل، فسيصل، حتما، إلى نتيجة واحدة هي إلغاء الضرورة التاريخية لوجوده. هو، فوفقا لإيمانه ينبغي، أولا، أن تقوم، في الوطن العربي، رأسمالية متخائلة مع الرأسمالية الغربية، وعندها، عندها فقط، تتوفر «المقدمات المادية» للثورة الاشتراكية.

وما أنه لم ترق عندنا، بعد، تلك الرأسمالية المتخائلة مع الرأسمالية الغربية، فإن المهمة التاريخية الأساسية في الوطن العربي هي الوصول إلى قيامها. وهذا يعني أن المرحلة التاريخية الراهنة هي مرحلة البرجوازية. إنها بطله الآن، التي على الماركسي العربي أن يقنعها ويدفعها إلى القيام بدورها، كما يتسنى له، بعد أن تتجزأ هي المسافة المخصصة لها من حركة التاريخ، أن يقوم هو بإكمال المسيرة نحو الهدف المنشود، الاشتراكية.

ولما كان مستحيلا أن تقوم في الوطن العربي رأسمالية مماثلة للرأسمالية الغربية، كان على التاريخ العربي أن يراوح في مكانه! هذا الإيمان بقانونية المراحل التاريخية الخمس ومستتبعاته، أدى إلى قبول الستالينيين العرب بالمفهوم البرجوازي عن «التنمية» وإلى التمسك بأفكار «الفكر التنموي» بعامة. فظالمنا أنه من

يراصل الكاتب الاردني البساري في هذا الجزء الثالث والأخير من دراسته حول مستقبل الماركسية العربية . نقده الصنف للأحزاب الشيوعية العربية التي أسسها «الأحزاب الستالينية» داعيا لتكوين حزب شيوعي عربي قادر على أن يطرح على نفسه مهمة إقامة ديمقراطية البروليتارية في الوطن العربي والعمل على استقطاب أغلبية العمال والكادحين العرب . حول برنامج البديل التاريخي للتجربة والرأسمالية والاحتلال القومي»

والبساري والتي نشرت هذه الدراسة - بصرف النظر عن اتفاقها أو اختلافها مع كثير مما جاء فيها - تأمل أن تتلقى من الباحثين والمفكرين والماركسيين اجتهاداتهم - اتفاقا واختلافا - حول الكثير الذي تطرحه هذه الدراسة.

برنامج البديل التاريخي للتجربة والرأسمالية والاحتلال القومي

تأمل حذر

سارت الأحزاب الستالينية العربية ضمن استراتيجية محكومة، في النهاية، بالسياسة السونيانية إزاء الوطن العربي. هو أن ذلك لا يعني أن تلك الأحزاب قدمت خلعات مباشرة للسياسة تلك أو أنها تطابقت معها في البومى والتفصيل، أو أنها تلت الأوامر منها، كلا ولكن «عقل» الستالينية العربية تشكلت تحت تأثير عوامل محلية وخارجية - ألحنا إلى بعضها سابقا - بحيث يفكر استراتيجيا باتجاه يتطابق مع التفكير السونياني. فما هي إذن، السمات الرئيسية للفكر الستاليني العربي، وكيف أثرت هذه السمات على الشكل الذي حل فيه الستالينيون العرب، القضايا التي واجهتهم؟

نسطيع لأغراض بحثنا، هنا، أن نركز على السمات الأساسية الآتية للفكر الستاليني العربي:

١ - العقيدة (الفوغشائية)

لقد نظر الستاليني العربي إلى الماركسية، لا بوصفها منهجية علمية، بل باعتبارها عقيدة إيمانية، وإذا كانت العقيدة مطلبها ستالينيا باعتبارها أداة لقمع الآخر - حيث، بالعقيدة، لا يعود الحزب الشيوعي اتحادا طوعا لمناضلين يسترضون بالمنهجية العلمية بل جماعة «مؤمنة» ويغلب المخالف «كافرا»، والكافر لا يحاور، بل يرمم - إذا كانت العقيدة كذلك - أي مطلبها ستالينيا



(٦٠) اليسار / العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤

وترتبط النزعة المحفظة ارتباطاً عضوياً بالنزعة السابقة، العقيدية والمادية-الاقتصادية وتشكل النزعات الثلاث «عقلاء واحداً» هو العقل الستاليني العربي المزمّن، كلياً، بحتمية سير التاريخ وفق مخططة المزعوم. وهو ما يؤدي إلى نتائج متناقضة. فالإيمان بالمحفظة يعطي للمناضل الستاليني القدرة على متابعة النضال في أقصى الظروف، ويجعله قادراً على احتمال أقصى ألوان القمع. ولكنه في الوقت نفسه، يمجز الستالينية، بوصفها كلا، أي بوصفها حزياً، عن المبادرة التاريخية، أي عن تحصيل الإرادة الذاتية للفعل التاريخي. ذلك أن المخطط الستاليني لا مكان فيه، الآن في هذه «المرحلة البرجوازية» - لمبادرة شيوعية مستقلة للفعل التاريخي. إن اقتران النزعات الثلاث بتلك التي تنقضها مأسارياً في تجربة النضال الستاليني العربي. فالستاليني الأفريقي الصلب مستعد لأن يموت على جبل المشقة، أو في أهدام السلم، لأن يقضي زهرة شبابه في الزنازين، إيماناً بأفكار محصلتها الواقعية هي أن وجود حاملها السياسي ليس ضرورياً في هذه المرحلة التاريخية بأكملها، بل الضروري، فيها، بالضبط. وبالمقارنة - السجان أقلم يهتف الشيوعيون المصريون في سجنهم - وسط العذاب والألم، ومن قنطرة لاهن حور - لسجانهم ومحبهم هيد الناصر؟ ثم أقلم يحفلوا له عن دورهم، لاقى وهذه المرحلة البرجوازية الديمقراطية، فحسب. بل ومن دورهم في المرحلة التالية الاشتراكية التي هي مرحلة مرحلتهم بالذات، فحفلوا حزبيهم، واعتبروا أن البرجوازية الناصرية لا وطنية فحسب، بل اشتراكية أيضاً!.

تقع على عاتق الماركسيين العرب، اليوم، مهمة تاريخية كبرى، هي مهمة التحضير فكرياً وتنظيماً وسياسياً، للثورة العربية، وقيادتها نحو النصر.

لقد وصلت القوى البرجوازية، والبرجوازية الصغيرة - القومية والإسلامية والليبرالية والستالينية - في الوطن العربي إلى الانحطاط الكامل. والمسرح التاريخي ميبها الآن أكثر من أي وقت مضى. لظهور قوة اجتماعية وسياسية جديدة قادرة على انقاذ



جمال عبد الناصر

السلي من الوحدة المصرية - السورية). لقد عدلت الأحزاب الستالينية العربية، تحت ضغط الشارع وأنظمة القوى القومية، من موقفها إزاء قضية الوحدة العربية، فثبتت، تدريجياً، موقفاً قريباً من موقف تلك القوى القائم على تركيب الأجزاء العربية في نظام «العصانم العربي»، وليس على تصفية العجزية. ويحل مشروع برنامج الحزب الشيوعي اللبناني (١٩٩٠) النموذجاً على تبنى الستالينيين العرب للبرنامج القومي البرجوازي ذلك. فبينما يجري الحديث، في ذلك البرنامج، طويلاً، عن «الوحدة العربية» والقومية العربية، يقترح المشروع «اشتراكية» تتسلام مع ظروف لبنان، فليمان، عند الشيوعيين اللبنانيين، كما هو عند البرجوازية اللبنانية الكبيرة، كيان خالد ونهائي، ولكن هذا اللبّان النهائي له وجه عربي، إنه عربي ويجب أن يكون جزءاً من النظام العربي، الذي هو نظام العجزية العربية.

وقد حكمت النزعة الاقتصادية المادية أيضاً موقف الستالينيين العرب من قضية الدين والموثقات الاقتصادية الأخرى في الثقافة العربية. فطالما أن العامل الاقتصادي هو في النهاية، كل شيء، والعامل الروحي لا شيء. وهكذا، لم تتابع الأحزاب الشيوعية العربية قضية القضية الثوري العربي - مع إنها ورشته تاريخياً - لقد تخلت تلك الأحزاب عن قضية التنوير، فلم تناضل ضد الفكر القبيح بعامة، وضد التقاليد الاجتماعية والثقافية البالية العائدة إلى القرون الوسطى، بل وفت عند تلك الأحزاب نزعة محافظة في المجالات الروحية والثقافية. وقد ساهم هذا، إلى حد ما، في ترك المبدأ الثقاني - الروحي المجاهدي لتسيطر فيه القيم السلطانية، أو بالمقابل القيم الأمريكية، أو حتى مزيج منهما.

الضروري، تاريخياً، الضمالي مع انقرب الرأساني، فسيهتو هذا انقرب النموذج الذي طرنا أن تهد في السهر للوصول إلى الضمالي مهم، وهكذا يندو مبرراً، وضرباً أن توجه عنايتنا كلها إلى استيراف الثقافة الحديثة، وإلى إعداد الكادرات العلمية والمهنية، وهو ما لا يعطينا إباد القرب الاستعماري بل الاتحاد السوفياتي، فلتتميز إذن الصداقة بين البرجوازيات العربية والاتحاد السوفياتي من أجل «تنمية» الأنظار العربية وشحنها بالثقة من الآلات والكادرات. إنه الطريق المضنون لتحديث الأنظار العربية ورسالتها وتهمينة الأرض الملائمة لاتصنار - الاشتراكية -، أما الأسئلة من نوع: لمصلحة من نتم هذه «التنمية»؟ وهل تصوائف بالفعل مع الاحتياجات الوطنية الفعلية؟ وهل يمكن أن تتم على مستوى قطري؟ وهل تحدث اللبّان المتخلفة يمكن في إطار الرأسانية أم أن الأخيرة تمزج التخلف وتعمقه؟ هذه الأسئلة وغيرها لا تطرح لأن المرحلة التاريخية الراهنة في وطننا هي مرحلة البرجوازية.

٢- المادية - الاقتصادية

السمة الثانية، في الفكر الستاليني العربي هي المادية - الاقتصادية. لقد آمن الستاليني العربي بأن كل الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية ترجع، في النهاية، إلى أساس اقتصادي، وهذه نزعة مادية مبتللة تتناقض، جوهرها، مع المنهجية الماركسية التي تؤكد على الترابط بين المادي والروحي، والتفاعل الحى بينهما.

وقد لصبت سيادة النزعة المادية الاقتصادية المبتللة، دوراً في توجيه الستالينيين العرب، في عدة مسائل سياسية كبرى، وبصورة خاصة في المسألة القومية العربية. فالأمة العربية لا وجود لها لأنه ليس لوجودها أساس اقتصادي. إن فقدان العامل الاقتصادي من عوامل المفهوم الستاليني «الواقعي المادي» عن وجود «أسم عربية» فالقصر العربي الموجود واقعا يتوفر على أساس اقتصادي - اجتماعي لأمة قطرية، بينما الكلام عن أمة عربية لا يندو كونه أضفان أحلام. وقد رحبت البرجوازيات العربية القطرية التقليدية بالموقف الستاليني العربي من مسألة الأمة العربية (نذكر بالتحالف بين الحزب الشيوعي السوري والبرجوازية السورية الكبيرة في الموقف

الامة العربية من مصير الاحتلال، وهذه القوة موجودة، فحسب في الطبقة العاملة وحلفائها. وهي موجودة فيها، برزتها احتمالا يقع على هامش الماركسيين العرب مهمة تحقيقه، وذلك باقتناصهم على ممارسة دور المثقف العضوي للطبقة العاملة العربية، بتنظيم وعيها لنفسها، ولدورها التاريخي في قيادة الامة العربية نحو تحقيق ذاتها، وتنظيم الظلال العمالية والشعبية العربية في حزب شيوعي عربي قادر على أن يطرح على نفسه مهمة إقامة دكتاتورية البروليتاريا في الوطن العربي.

لقد اظهرت أحداث الستين الاخيرة، بصورة لم يحد معها مجال للشك، أن النظام العربي، ليس سوى نظام السيطرة الامبريالية في الوطن العربي وأن تأزم هذا النظام، في أزمة الخليج، هو تعبير حاد عن تأزم السيطرة الامبريالية تلك، فمتنما يكون الحفاظ على تلك السيطرة غير ممكن عبر تفسير قطر عربي بواسطة قوات أمريكية-عربية مشتركة، وإلا هرب كاسب دفيند عنها، يكون «النظام العربي» القديم قد انتهى، ويكون الوطن العربي قد وصل إلى لحظة الاختيار بين الاحتلال القومى وبين الإطاحة بالسيطرة الامبريالية.

فقيم تكمن السيطرة تلك؟

إنها تكمن في:

١- نظام التجزئة القطري.
ب- سيادة الرأسمالية- التي هي بالضرورة، تهمية في الوطن العربي - اللذين يشغل تركيزهما آفة النهب الامبريالي للثروات العربية، وقد كانت مهمة حماية هذه الآفة، وتصرفها سياسيا مناهضة بالنظام العربي القائم على تضامن الأنظمة القطرية الاستبدادية، البرجوازية والشيوعية، بينما أنيطت بالكيان الصهيوني مهمة الحفاظ على نظام ذلك، وتحجيمه، في الآن نفسه.

وهكذا نجد أن الإطاحة بالسيطرة الامبريالية في الوطن العربي تشترط الإطاحة بنظام التجزئة القطري والرأسمالية، وفي سياق ثورتين متداخلتين ومتراپتين عضوا، هما الثورة القومية الديمقراطية، والثورة الاشتراكية، اللتين لا تنجزهما سوى دكتاتورية البروليتاريا والكادحين العربية، القادرة وحدها، أيضا على التصدي الجدى للكيان الصهيوني وهزيمته.

هل يستطيع الماركسيون العرب حمل

برنامج كذاك وتحقيقه؟ نقول: نعم، ولا يوجد بديل آخر، والحرب - كما يقول نابليون- فن سهل، المهم أن تحارب، وإذا ما توفرت إرادة الحرب لدى الماركسيين العرب فإن أمامهم أولا مهمة «نقد السلاح».

يرتبط مستقبل الماركسية العربية بتحولها إلى قوة فكرية- سياسية- أخلاقية، قادرة على استقطاب أغلبية العمال والكادحين العرب، حول برنامج البديل التاريخي للتجزئة والرأسمالية والاحتلال القومى، ويتضمن ذلك، أولا متابعة خط البرنامج الأول للحزب الشيوعى السورى، خط كونفرانس الشيوعيين في سورية وفلسطين (عام ١٩٣١)، خط مؤتمر زحلة (١٩٣٤)، أى خط الاستمرار الكفاحي لحركة التحرير العربى، وخط التضال الوجدى، وخط الثورة العمالية- الشعبية، إننا نقترح بالأحرى على الماركسية العربية الانطلاق من:

أ- القطع مع العقل الستالينى العربى ونهجه الإصلاحى، وانحلاله الليبرالى الزاهى، والتسلك بالنهج الماركسى والروح الثورى والبديل الاشتراكى

ب- القطع مع البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، والانتقال من سياسة «الجبهات الوطنية» ممهها إلى سياسة «طبقة ضد طبقة» سياسة الصراع الطبقي ضدهما، على المستوى الاقتصادى والسياسى والايديولوجى، وهو مايعنى...

ج- القطع مع الموروثات الايمانية والتقاليد القروسطية، والتصدي لها، وإشاعة قيم التقدم والتحرير والعقلانية والعلمانية في الثقافة العربية.

د- القطع مع القومية البرجوازية- التي عذت منذ زمن ستارا أيديولوجيا مفصوحا للدولة القطرية- ونكرها الكلامى، ونزعاته الشوفينية، وانحلالها القطري الزاهى

هـ- القطع مع القطرية، لاعلى المستوى الفكرى فحسب، بل على المستويات البراسمجية والثقافية والتضالعية واليومية، والتحرير المنهجى ضد القطرية، والدعوة إلى تنظيم نظام التجزئة بكل الوسائل، بما فيها القوة المسلحة في إطار التأكيد على أولوية حق الامة العربية في تقرير مصيرها على «الحق المسائل» للاقطار والكيانات العربية، وبصورة خاصة، الكيانات النفطية المصطنعة، التى يتوجب على الماركسيين العرب التحريض ضدها، والسعى لمزولها، وخلق

الظروف الملائمة لتخليصها.

و-القطع مع الاصلاحية، ووجهها الآخر، التمسك في النهج التسويى مع الصهيونية والامبريالية، والتحرير المنهجى على المقاومة الطبقة والوطنية.

ز-القطع مع الديكتاتورية الليبرالية ودعاؤها في الوطن العربى وفرضها بوصفها «ديمقراطية صندوق النقد الدولى» والتحرير على إحلال الديكتاتورية العمالية على الشكلى، الاستبدادى والليبرالى للديكتاتورية البرجوازية

ح- القطع مع الفكر الغنمى البرجوازى- الستالينى، القائم على هوس اللحاق بالغرب الرأسمالى والتضائل معه، والسعى إلى اكتشاف المسكنات العربية، وابتداع الكليات التنموية القائمة على أساس الاعتماد على الذات، وأولوية إشباع الاحتياجات الاجتماعية القومية، أى بالاتساق مع مايسببه سمير أمين (الشيعة المضمورة على الذات) وهو البديل الواقعى الوحيد الفاعل للدول المتخلفة، طالما ظل النظام الرأسمالى العالمى قائما.

عام ١٩٩٠، نشرت في دمشق، بإشراف محمد كامل الخطيب- الأعمال الكاملة لصليم خبطة، إنه حدث فكرى وسياسى كبير، يرمى إلى أن الماركسية العربية تنهض الآن، وتؤكد ذاتها في المزم على وصل ما انقطع من تطورها القومى عام ١٩٣٦، والنشر ذلك، ليس مجرد إيماء رمزية، بل يأتي في إطار حوار صراعى حار تشهده الماركسية العربية الآن، فنذ نهاية الثمانينات، وبينما كانت الأحزاب الستالينية العربية (بما فيها القومية المتحركة) تدخل الطور الأخير من تفسخها وانحلالها التنظيمى والفكرى والسياسى، متحولة إلى ذل ليبرالى للبرجوازيات التابعة، بدأ جيل جديد من الماركسيين العرب، يفكر، ويكتب ويحاور، ويحاول في ضوء المنهجية الماركسية، إنتاج التصور الماركسى للثورة العربية.

لقد كان مهدي حاسل يشكو، في السبعينات وأوائل الثمانينات، من أنه اطلق صيحة لم يجد لها صدى، ولكن الصدى كان، وما كان مسموحا له بالتبلر. والآن ومن رحم انهيار الستالينية العربية، تنطلق من جديد، مسيرة الماركسية العربية الحية المقاتلة، في ضرورة ولادة الحزب العمالى الشيوعى العربى الذى سيكون له قوة البرلمان عند انفجاره.



فتحي البرقلى .. أبوليسين ..

د. رفعت السعيد

صحفياً. وجمع حوله عدداً من الصبية وأصدروا منشورا بعنوان «أرقام مخيلة» تضمن بعض المعلومات مثل: ٧٠٪ من أبناء الفلاحين معرضون للإصابة بالسل.. وهكذا. ثم مجموعة من الشعارات الحماسية.

وقبض عليهم، أغلبيهم صبيه لم يزالوا يرتدون الشورت.. وأفرجت عنهم النيابة إلا أن البرليس قرر نفيه من المنيا. وزاد تباهاى الفتى.. فهو ينفى أيضا كالزعماء.. وكان يعتبر نفسه أيضا صحفياً.

ويواصل الرجل ذكرياته.. لسانه الثقيل يزداد حماسا بفعل ذكريات حبسه وشجاعه.. ويحكى الرجل، يدق المائدة بيده المتعبه ويعود شابا، ويتكلم منطلقا.. «بقيت فترة متعطلا، لكننى كنت أصمم على العمل كصحفى.. عملت فى مجلة مصر الفتاة وكان مرتبى مجموعة من أذونات البريد لآتريد قيمتها عن جنبيين شهريا. ثم عملت فى مجلة الشعلة المصورة.

ثم يجمع الرجل خيوطا لينسج بها كيف أصبح شيوعيا؟ أحداث تتلاقى معا.

فى مصر الفتاة كان كعادته مشاغبا، والزعيم الذى طالما أثار إعجابه وأحمد حميت، أصبح محل سخطه، وبدأ فتحي البرملى يتهمه بأنه فاشى، ويحاول الإطاحة به. وفى غمار هذه المعركة بدأ يجمع أنصارا.. وكان منهم نوبى اسمه «هدر هوش».

فى الجانب الآخر وفيهم يعمل بالقطعة فى مجلة «الشعلة» آناه سكرتير التحرير فرج جهران يابن اخته اسمد حلیم طالبا منه أن يدرسه على العمل الصحفى، واشتعلت

اسم، محمود فتحي عبد الله
لكرى الرملى

اسم الشهرة: فتحي الرملى

المهنة: صحفى... مشاغب

تاريخ الميلاد: ٢٨-٧-١٩١٩

تاريخ الوفاة: ٢-٦-١٩٧٧

كيف يمكن أن تقتحم غابه هذا الرجل، الشبيط دوما، الفاعل دوما، المتفعل دوما، والمشاغب دوما. لم يكن من مفر سوى أن تسلك به وتجلس إليه.. وتستمع.

كان المرض يشغل كاهله عندما أمسكت به، لسانه ثقيل، كلماته تخرج بيضاء، لكنها مصقولة محدودة، قاطعة، أنها ثمرة مثقته لذهن يقظ، كان ذلك يوم ٤-٥-١٩٧٥، أبى قبل رحيله بعامين والثلاثين فى جروى.. وبدأ يعكس:

.. ونحن من أسرة رقيقة الحال، كانت أمى تعاني كثيرا فى الاتفاق علينا بعد وفاة أبى، دخلت المدرسة الصناعية بالمنيا قسم النفش لأشبع هوايتى فى الرسم، ثم تركتها الى المدرسة الثانوية، كانت أمى تدوخ كى تستدين مصروفات المدرسة، فقررت أن أترك المدرسة وأذاكر دروسى من المنزل.. ذات يوم وقعت فى يدى نسخة من جريدة الصرخه (مصر الفتاة) كانت عباره عن ورقه واحد عنوانها «عشر سنوات من العمل من أجل مصر».. الكلمات الملتصبة استهوتنى وانضمت لمصر الفتاة..

ثم.. ودخلت السجن لأول مرة عندما استدعانى وكيل المديرية ليحذرنى من حماسى فى الدخول لمصر الفتاة، وفوجئ بى أدخل

عليه وقد علقت فى سترتى شعار مصر الفتاة (الاهرامات الثلاثة ومكتوب تحتها: الله... الوطن... الملك). ثار الرجل واعتبر أن هذا الصبي يتحداه، وأمر بإرساله الحجز، والغريب أن هذا القرار قد دفع الفتى الى المزيد من التحدى.. ألم يسجن تماما مثل القادة والزعماء؟

وفى هذه الاثناء وجد عملا فى جريدة تصدر بالمنيا اسمها «الانذار» برتب قدره مائة وثمانون قرشا. واعتبر الصبي نفسه



المناقشات بين الشابين حول مستقبل مصر وأوضاعها.. واتسعت دائرة النقاش لتشمل بعضاً من اصدقائهما صالح عرابي (سوداني) ، عبد العزيز هيكلي، موسى همد الحليظ.

وفيم كان الفتى يواصل شغفه في صفوف حزب مصر الفتاة، اخذه «يبدو هو» ليقابل شخصاً يهاجم هو ايضاً احمد حسين ويتهمه ايضاً بأنه فاشي. وكان هذا الشخص «مارسيل اسرائيل» . وفي اللقاء الثاني ذهب الزملي مع اسعد حلیم رقيه الشله.

وبدا مارسيل يدرس لهم أفكاراً جديدة ومهمه اسمها «الماركسية» وبعد فترة انضم اليهم انور كامل وثابت امين. (د) رفعت التسميد. تاريخ الحركة الشيوعية المصرية - المجلد الاول - ص ٧١٥ وما بعدها).

الحزب والحرية

رثمه اكثر من روايه حول تأسيس هذه الجماعة لكن الروايات جميعاً تلتقى على عدة حقائق..

أن مارسيل اسرائيل كان على علاقة بتأسيسها. وأنه بعد أن أعطى هذه المجموعة ما يكفي من دروس في الماركسية. أطلق سراحهم طالباً منهم أن يعملوا.

وأن جورج حنين (ومجموعة من التروتسكيين) الذين نشطوا في صفوف جماعة «الفن والحرية» كانوا على علاقة ايضاً بتأسيس هذه الجماعة عن طريق أنور كامل.

وفي خضم العمل الذي لم يستمر طويلاً تصاعد الخلاف في وجهات النظر، والفتى المشاغب يواصل شغفه فهو لا يريد وصاية من أحد ويريد أن يتفجر بغضبه ضد الجميع، وذات يوم وفيم كانوا مجتمعين اطلقت الانوار (كان جورج حنين قد سدد تأمينا لعدد انور فلما اختلف معه فتحي الرملي، فسحب العدد، وأظلم المكان) وصاح فتحي الرملي محتجاً ساعته على أنفسنا.. ويبدو ان هذا الشعار قد أعجبه اسماً لمنظمة جديدة.

* «نحن أنفسنا» هذا هو الاسم الجديد الذي اشتقه المشاغب من واقع الحال، لقد هجر المدرس وهجر المول، وما هو يتنطق معتنساً على نفسه وعلى مجموعة من اصدقائه

وانتهز الفتى الفرصة (كان في ذلك الوقت قد افتتح ماساء «معهداً» لتدريس الصحافة بالمراسله) وقرر أن يرشح نفسه.. واختار حياً شخصياً هو هي السيد زيب، وارتدى «الافول» الأزرق الذي كان يتميز به العمال، وعلن ترشيح نفسه على المبادئ الاشتراكية. والتف حوله البعض من اليساريين والتروتسكيين وحاولوا مساعدته.

.. وفي تقرير لسليم زكي (مساعد حكامدار برليس مصر) مسووخ في ٣١-١٢-١٩٤٤ نقراً معلومات عن القبض على شخص يدعى بخور منشه (تروتسكي) بتهمه أنه كان يكتب على الجدران في هي السيد شعارات تقول «الاشتراكية ستقهر العالم» «الاشتراكية ضد الاستعمار»، وقد اعترف المتهم شفاه بأنه كتب هذه الجمل المذكورة لانه من اتباع محمودة فتحي الرملي، ويريد لانتخابه، ويدعو للاشتراكية.

وقضى المذكرة «وما يتضح لسماعتكم أن محمد فتحي الرملي وأفراد هذه الجبهة (الجبهة الاشتراكية) يقومون بدعايات مشيرة للخواطر ومخله بالأمن العام، وغرضهم الاساسي من ترشيح الرملي هو نشر هذه

ولعل الحيرة كانت تطارد، فعليه فعلا ان يعتمد على نفسه وهو لم يزل بلا تجربه كافية هو وزملاؤه، ولهذا فقد دعى زملاءه الى حفلة تفكير أسماها «اسرع التفكير الحر»، وعاد الى سلسلة من المحاضرات شارك فيها عدد من المحاضرين الليبراليين مثل «ابراهيم ناجي» وعبد المجيد نافع.

لكن البولس كان قد أسك بخبط هذا الفتى المشاغب، ولاحقه، وأطلق له دار «نحن أنفسنا». والفتى لم ييأس، فكان يجتمع كل يوم مع مجموعة بقهرة في هي الفواله بظالعون الصحف، يتناقشون في السياسة. يحضرون المحاضرات التي ستلقى في الاندية الثقافية، ويلاحقونها، يحضرون ويتناشرون وشاغبون، ويكسبون في كل مرة زملاء جدد.

ومن خلال هذه الاتصالات المستمرة بجمهورية المثقفين بدأت نواه لتيار محدود (وليس تنظيم) اسمى «الجبهة الاشتراكية».

المرشح الاشتراكي

وقلى ١٩٤٤-١٩٤٥ أجريت انتخابات برلمانية جديدة، قاطعها حزب الوفد بحجة انها تجري في ظل الاحكام العرفية،

(٦٤) اليسار/ العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤

الدعاية ، وتقول ايضا «وقد قادى الرملى بطبع جملته منشورات تحت شعار الدعاية الانتخابية تتضمن المبادئ الاشتراكية والدعوة لها» .. انها مجرد جملته ..

فالتقى المرشح يخوض معركة أمام عشرة مرشحين ، أحدهم خصمه اللدود القديم احمد حسين . وقد نسي أحمد حسين معركته وتفرغ لمحاربة الشيوعية وفتحى الرملى . انها مجرد حيلة تستهدف الدعوة العلنية - ولأول مرة - للاشتراكية ولهذا فقد اسهم الكثيرون فى قويل الحركة .. معركة الترويج المباشر والعلنى لفكرة الاشتراكية ، ولهذا فقد أسهم فى قويل المعركة خصومه السابقين امثال: هنرى كورويل ولطف الله سليمان وغيرهما ..

.. وحصل المشاغب على ٣٢ صوتا ..

ابو لينين

وكان الشاب قد تزوج .. ورزق بطفل .. ويحكى فتحى الرملى «وأخذت أستعرض الاسماء ، أصلها وفصلها .. واخترت اسم لينين وتشو ضجة كبيرة .. فالمشاغب يواصل شغبه حتى وهو يسمى ابنه .. ويحدث أن تسافر الام لحضور مؤتمر نسائى عالمى وتروى زميلتها فى الطائرة كيف انفجرت الأم «سعاد زهير» باكبه وهى تقول «ياحبيبى .. بالينين» «وشعثنى بالينين» وانفجر الجميع فى دحشة وضحك حتى علموا انها تيكى لفران ابنها .. لكن المفارقات لاتنتهى .. فهى ترسل برقية الى زوجها «مشتاقه لك والى لينين» ويأتى البوليس فى اعتاق البرقية ويستفسر وكيل النيابة هل صحيح هناك طفل بهذا الاسم ، ويقترح الاب المشاغب إحضار المضبوطات .. أى الطفل ..

(فتحى الرملى - قبل أن اعترف - ص ٦٩)

* .. الى السجن

وتواصل الشغب ، ويقبض عليه فى الحملة الشهيرة المسماة قضية الشيوعية الكبرى فى عام ١٩٤٦ ويكون المتهم العاشر ويتهم بأنه «الف ونشر كتابا واهداف الاشتراكية» فى عام ١٩٤٥ ، وأنه مدح فيه الشيوعيه وكفاحها الثورى وروج لها قائلا: انه ليس ثمة فرق بين الشيوعيه

والاشتراكية فالكلستان مترادفتان وكلاهما يهدف لغرض واحد وفلسفتيهما واحدة» وقال: «أن الملكية الفردية تنتهى إلى تركيز الثروات فى يد طبقة ضئيلة هى حلفه من اصحاب الارض والمصانع وحرمان طبقة كبيرة هى الشعب كله» (حيثيات الحكم فى قضية الشيوعية الكبرى ١٩٤٦) ..

.. ويفرج عنه .. ليعود الى الشعب من جديد لكنه يشاغب هذه المرة على أكثر من جبهة فهو يهاجم الحكم ، ويهاجم عددا من المنظمات الشيوعية بسبب قبولها لقرار تقسيم فلسطين .. ويتهم قادتها بأنهم صهيونيون ..

* مرة أخرى إلى الصحافة

وتأتى حكومة الوفد فى ١٩٥٠ ومعهما إنفراجة ديمقراطية .. ويحدث لقاء غريب وغير مشوق .. خصص الامس لتقواء فتحى الرملى ومنظمة حدوتو ، وأصدرا معا مجلة البشير ..

وفتحى الرملى صحفي بالسليقة .. وهو مخضرم و«ابن سوق» فى مجاله ومن ثم فقد عشر على جريدة متعشرة ، وأستأجر ترخيصها بخمسة جنيهات فى الشهر ..

وفتحى الرملى صحفي فقير ، وحدتو كانت أكثر فقرا .. ولهذا لم يكن هناك مقر للجريدة (وأن كانت تعلن أن ادارة المجلة اتخذت لها مكتباً مؤقتاً بوكالة الانباء المصرية ١١٣ شارع الملكة نازلى - وهى وكالة مملوكة لاخته حسين الرملى)

(البشير - ١٨-٤-١٩٥٠)

لكن المجلة كانت تتخذ لنفسها مقرا .. فى الواقع - فى منتهى القرب من المطبعة .. يقول مثل حدتو فى هذه الجريدة المشتركة صاركه عبده فضل «دكا يجتمع فى قهوة بالقرب من المطبعة قبل موعد الطبع بيوم ونحدر المقالات ونحن جالسين معا فى القهوه .. كل منا يكتب موضوعا ونستعرضه معا .. ثم نرسله للمطبعة» (محضر نقاش مع مبارك عبده فضل)

.. وكان ثمة عجز فى قويل الجريدة .. رغم أن الرجل لم يكن يكسب منها مليما ، والمعجز قدره ثلاثون جنيها ..

لكن البشير تتعرض لهجوم شديد من الحكم الذى لم يحتمل هجماتها الضاربة ضده .. وتآلفت على صفحاتها مقالات ثورية تلتهزم بالشعار الذى اختاره فتحى الرملى لها .. والحقيقة هى أنهن مانيكاف فى

سبيله

.. وتجد السلطة خلا فى الاتفاق مع أحد ورثه ترخيص الجريدة .. وتفلق البشير لكن المشاغب يواصل ، هو وحدتو معركة التحدى ويستأجر رخصه أخرى لمجلة اسمها «المستقبل» ويصدرها بذات التوضيب والحجم .. ومساحات الألوان الحمراء .. وذات الشعار «مضيفا الى ذلك كله أن «المستقبل» مجلة «ديمقراطية شعبية» وأن سكرتير التحرير هو ضياء الدين بدر (احد كوادر حدتو) ..

ويصدر من المستقبل عدد وحيد (٤-١٢-١٩٥٠) وأسعرت وزارة الداخلية بإغلاق المجلة بأن أبلغت صاحب الترخيص باعتراضها على رئاسة فتحى الرملى لتحريرها ..

وتفلق المستقبل .. ويعتصم فتحى الرملى بمبنى نقابة الصحفيين مواصلا شغبه ومضربا عن الطعام محتجا على تعسف الحكومة الوفدية .. وترد حكومة الوفد بالقبض عليه متهمه اياه «بالتعرض على ارتكاب جنایات القتل العمد والحض على الثورة ويقض الطوائف» (مذكرة الاقوكانو كامل غالى فى القضية الصالية ٢٥٨٣ لسنة ١٩٥٢)

ويرفع فتحى الرملى دعوى قضائية امام محكمة القضاء الادارى .. ويصدر الحكم لصالحه فى ٢٨ ديسمبر ١٩٥١ .. ولايضيع الرجل وقفا ففى ٩ يناير يصدر جريدة «المعارضة»

كانت حدتو قد أصدرت جريدتها الخاصة «الملايين» .. وكان فتحى الرملى يصدر تأسيس حزب الخاص والحزب الديمقراطى .. وتصدر «المعارضة» وفى صدر صفحاتها الاولى «برنامج كامل لخلق مصر من جديد» - اعلان تأليف الحزب الديمقراطى فى مصر ..

وتتعرض المعارضة الى الملاحقة المستمرة .. وما أن تقلب فى صفحاتها حتى تجد مساحات بيضاء .. ربا أكثر من المساحات المكتوبة .. انها مساحات شطبتها الرقابة .. وتركت بيضاء عن عمد لتعلن للملاكم الضغوط التى قارسها الحكومة الوفدية على «المعارضة» ..

وبعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .. يكون فتحى الرملى مؤهلا للاعتقال .. ويخفى تاركا رئاسة التحرير لصديقه ابراهيم البهشى .. ففى العدد الصادر ١-٣-١٩٥٢ نقرأ «واعثكت الاستاذ

اليسار/ العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤ (٦٥)

فتحتى الرملى فى الاسبوع الماضى لمرضه، وقد عهد الى برئاسة تحرير المعارضة مؤقتا، فأرجو لصديقى العزيز عوده سريعه لقراءته بعد أن تزول أسباب اعتكائه - إبراهيم الهللى»
(لمزيد من التفاصيل عن دور فتحتى الرملى الصحفى راجع: د. رفعت السميد - تاريخ الحركة الشيوعية المصرية - المجلد ٢ - ص ٢٥٥ وما بعدها)

ولابد لنا أن نحسب لفتحتى الرملى أنه صاحب الحملة الواسعة من أجل تأميم قناة السويس، وقد شنت هذه الحملة بحواس الرملى المبهود والشمس يطلب تأميم قناة السويس. نصف مليون يشتركون فى أكبر استفاء صحفى عالمي».

ولابد أن ونحسب له أنه لم يكن من ذلك الصنف الذى يتراجع امام الضغوط...
فيعد حريق القاهرة، وبينما هو مظارد، ومطلوب القبض عليه يكتب من مخبئه افتتاحيه ساخنه يترعده فيها على ماهر رئيس الوزراء اذا هو عاد للتفاوض مع الانجليز، وعنوان الافتتاحية «إياك يارفع القمام» (المعارضة - ٣-١-١٩٥٢)

وتواصل فتحتى الرملى عناده، وتواصل الحكومة اصرارها، وفى الاعداد الاخيره (آخرها صدر فى ٢٦-٣-١٩٥٢) لا نجد سوى مساحات بيضاء، أو موضوعات تعبر عن الاحتجاج، فمثلا يريد الرملى أن يبعث للقارئ برسالة تقول أن الرقابة تشطب كل حدث فى السياسة فينشر بكامل الصفحة الاولى موضوعا غريبا عنوانه «من الادب الفارسى».. وفى العدد الاخير لا نجد سوى المانشيت ثم مساحات بيضاء وموضوع آخر يتخذ ذات الشكل الاحتجاجي «يعذبها ويقص شعرها ويكرها بالنار حتى تموت؟».. ولا يكون هناك ثمه مبرر للاستمرار فى اصدار جريدة مشاغبه لا تستطيع ان تصل برسالتها إلى الجمهور.. ويشرق المشاغب مرغما.

بالمضطهد دوما

.. ويظل المشاغب مشاغبا، ويظل مضطهدا دوما..
ونطالع سجله فى العمل الصحفى:
- فى عام ١٩٤٧ تعاقد مع السيده فتحة فرج صاحبه مجلة الندم القصصى ليعمل رئيسا لتحرير مجلتها.. وتعرض ادارته المطبوعات.
- تم عمل فى جريدة المصرى براتب



- وفى عام ١٩٦٧ عين فى دار التعاون.
- ثم حدثت اقرب مفارقة.. فى عام ١٩٧٣ صدر قرار جمهورى بعودة الصحفيين الذين سبق فصلهم الى جرائدهم الاصليه. وتقرر ان يعود الى الجمهوريه.. لكن رئيس تحرير الجمهوريه رفض اعادته، وكانت دار التعاون- وفى اسرع من البرق- قد فصلته بحجة انه عين فى جريدة أخرى.
ويصرخ الرجل فى مقر نقابة الصحفيين مشهدا الجميع على هذا الظلم الصارخ.. يصرخ ولكن فجأة لا يسمع أحد صوته، هو نفسه يدهش لسانه الذى طأطا طأوعه يخذ له هذه المرة، يبدو ثقيلًا كقطعة حجر.
انه الظلم الظالم والمظلم الذى يقتضيه الانسان الى محنة لا يستطيع احتمالها. وساعتها ينهار الجسد ليخذل الإصرار والصمود، ويخذل الإرادة.

عضو فى التجمع

وبرغم المرض المزمن، وفور اعلان منبر اليسار قسك اليد التى انتهكها المرض بالقلم لتكتب:

«عزيزى الاستاذ الكبير خالد محيى الدين

رئيس التجمع الوطنى (منبر اليسار) ارجو قبولي عضوا فى هذا التجمع اليسارى حتى استطع ان اساهم واياكم فى تحقيق رسالتنا التقدميه الوحديه..

وقد قدمت طليى هذا وانا طريح الفراش إذ أصبت بهلظه للمره الرابعه كأثر من آثار الاعتداء على.. لم استطع الحضور اليكم بنفسى، لكنى اسرعت بتقديم طليى بناء على رغبتي فى تسجيل اسمى، وفقنا الله واياكم لما فيه خير البلاد والعباد.

٣-٤-١٩٧٦ فتحتى الرملى»

.. وانتظرنك طويلا. توقعنا أن تتمكن بإرادتك أن تهزم الجلطة الرابعه، وتأتى لثرى حزب التجمع الذى هو ثمره لكفاح اليسار الطويل والمجيد.

انتظرنك.. ولم تات

هذه المرة فقط خذلنا. فقد خذلنا جميعا هذا المرض القاسى

وفى ٢ يونيو ١٩٧٧ رحلت عن عالم أردت له الحير ما استطعت، عن وطن دافعت عنه وعن شعبه ما استطعت.. وحتى آخر رمق من حياتك.

شهرى قدره ٢٤ جنبها فضفطت وزارة الداخلية على الجريدة حتى طردته.

- تم اصدار جريدة الشهر عام ١٩٥٠ فلاحقتها الحكومة حتى أغلقتها.

- ثم اصدر المستقل فأغلقت عقب العدد الاول- وكانت حجة ادارة المطبوعات أنه لا يتوفر فيه شرط حسن السير والسلوك.

ويشتغل المشاغب يشغبه الى ساحات المحاكم، ويحصل من مجلس الدولة على حكم يدين الحكومة على تصفها فى تفسير شرط «حسن السير والسلوك».

- وفى عام ١٩٥٥ شطبوا اسمه من جدول نقابة الصحفيين بعد أن هل عقيدا به منذ عام ١٩٤٢. وداخ فى المحاكم حتى حصل على حكم بإعادة قيده.

- وفى عام ١٩٥٨ نجح فى أن يعمل بجريدة الجمهوريه.. وبعد اسبوعين بالضبط فصل.

(٦٦) اليسار/ العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤

مستقبل مسيرة التنوير وكان دور المرأة..

الثامن عشر، ولقد شهدت مصر محاولات عدة للتحديث بدأت منذ عهد محمد علي وما زالت مستمرة حتى الآن، وانصبت تلك المحاولات على المرأة وتمنحها الاعتراف بحق المرأة في التعليم وفي العمل وفي المشاركة السياسية. وبالتالي فإن من يفهمون التنوير على أنه ملاصق للتحديث، يقولون بوجود مسيرة تنويرية في مصر، تفرقت من حين لآخر إلى انتكاسات وتراجعات، وأن تلك المسيرة التنويرية قد أصابت وضع المرأة في مصر، والقائلون بتلك الفكرة يتجهون إلى تلاصق المد التنويري مع الحركة الوطنية المصرية، وفي هذا الاعتقاد جانب من الصحة فإن أوضاع المرأة المصرية قد تطورت بتسوية وتضاعفت في فترات المد الوطني، وتراجعت مع تراجع المد الوطني.. إلا أن التوافق بين تحسين أوضاع المرأة المصرية مع فترات المد الوطني إما يرجع بالأساس إلى أن الحركة الوطنية المصرية منذ عهد عزابى وإلى الآن قد ارتبطت إلى حد كبير بفكرة الطمأنينة، وأن مراحل التقدم في المد الوطني قد تصاعدت مع سيادة الفكر المحافظ الذي في إطار المحسوبة المصرية تلازم مع استخدام الفكر القيسى وتفتح بإطار الفكر الدينى.

وفي الحقيقة نعرف من جانبنا التنوير بطريقة مختلفة، وبالتالي يختلف حكمنا حول مسيرة التنوير في مصر عما سبق.. فقبل الحديث حول وجود أو عدم وجود مسيرة تنويرية، يجب علينا التفرقة بين مفهوم العقلانية rationality ومفهوم التنوير enlightenment، فبينما ينسحب مفهوم العقلانية حول فكرة إعمال العقل، فإن مفهوم التنوير ينسحب إلى الممارسات الفكرية والمجتمعية في تطبيق مفهوم العقلانية. ونستطيع القول أن مسيرة التنوير الأوروبية قد ربطت إلى حد كبير بين العقلانية والتنوير، ولا معنى ذلك أنه على الرغم من سيادة العقلانية في الفكر الأوروبي، علم وجود مساحات واسعة من الفكر القيسى السائد في وسط فئات اجتماعية متعددة في الدول ذات الثقافة الأوروبية. هذا ولقد تطلبت حركات التنوير الأوروبية الملتصقة بالعقلانية، تنهى الطمأنينة كممارسة سياسية واجتماعية، وكحتوى حركى للفكر التنويري المعتمد على العقلانية الأوروبية.

في مقابل هذا، بدأت مسيرة التحديث في مصر على مستوى الهياكل الاقتصادية

د. نادية زمستين فرج

الفكر القيسى، ومن ثم فلا يمكن القول أصلاً بوجود مسيرة تنويرية في المجتمع. ويرى البعض الآخر أن مفهوم التنوير ملاصق لمفهوم التحديث، أي تحويل الهياكل الفكرية والممارسات الاجتماعية في مجالات الاقتصاد والسياسة بصورة ماثلة للتطور الرأسمالى الغربى الذى بدأ منذ بدايات القرن

د. طه حسين



تختلف مفاهيم التنوير وبالتالي تختلف الرؤية حول وجود مسيرة تنويرية في مصر، فهناك من يعرف التنوير على المستوى الفكرى فقط بمعنى العقلانية، أي حسب ما ورد في ورقة الدكتور مراد وهبه «ألا سلطان على العقل، إلا سلطان العقل ذاته». وبالتالي يذهب البعض في تحليل كتابات المدافعين عن حقوق المرأة في مصر مثل رفاعة الطهطاوى وقاسم أمين إلى أن هؤلاء الكتاب انطلقوا في كتاباتهم عن حقوق المرأة من أرضية فكرية غيبية لاعتقالية، وبالتالي فإن التنوير كحركة عقلانية لم يس المرأة المصرية وترك الذهنية السائدة في معادل

رفاعة الطهطاوى



والمسكينة في عهد محمد علي، دون أن يصبح ذلك تطوراً فكرياً موازاً لتغيرات العقلانية والممارسات التنويرية الخاصة به، وبدأت تظهر تبعاً لذلك فجوة بين الممارسات التقليدية وبين الفكرية التقليدية السائدة في المجتمع المصري.

اتسمت تلك الفجوة من خلال استمرارية عملية التحديث، دون وجود محاولات مماثلة على المستوى الفكري، وبالتالي نشأ تعارض بين الممارسة على مستويات الاقتصاد والهياكل الفكرية وبين الفكرية السائدة والممارسات في قطاعات معينة إلى بروز مفكرين مثل رفاعة الطهطاوي وهمد الله النديم وقاسم أمين ولطفى السيد وطه حسين.. الذين حاولوا جاهدتين بناء الجسر بين الفكرية العقلانية الأوروبية والممارسات الخاصة بها والفكرية التراثية والممارسات الخاصة بها، ومن ثم بدأت حركة فكرية خاصة بمصر وهي حركة تحاول التوفيق بين الفكرية الأوروبية والفكرية التراثية. وتخفضت محاولات التوفيق تلك في سيادة غلط فكري تلفيقى بأخذ ببعض عوامل النسق الفكري الأوربي الحديث ومحاولة زرعها في الفكر التراثي، مما أدى إلى بلورة فكرية تلفيقية eclectic أدت فيما بعد إلى ظهور ما يعرف بإشكالية التراث والمعاصرة.

هذا ولقد هيمنت تلك الفكرية التلفيقية على مسار التنوير في مصر، مما أدى إلى ظهور نوع من الممارسات الفكرية والمجتمعية التلفيقية والتي انعكست على جميع الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما انعكست على جميع الفئات الاجتماعية وعلى الموقف من المرأة المصرية. ونستطيع أن نطلق على تلك الممارسات التلفيقية في إطار مسيرة التحديث المصري بمسيرة التنوير المصرية.

بهذا في هذا المجال أن نرى انعكاسات مسيرة التنوير المصرية على وضع المرأة، وأن تلك المسيرة تأرجعت بتأرجع مسار الصراع الاجتماعي في مصر والأيديولوجيات التي تنتهجها النخب الحاكمة في فترات مختلفة والتي انعكست بدورها على حركة المرأة المصرية. وكما يتضح من كثير من الأوراق أن الفكرية التلفيقية ألفت بظلالها على حركة المرأة المصرية، حتى في مراحل هيمنة الأيديولوجيات المستنيرة نسبياً..

ففي فترات المد العلماني التحرري، سحج للمرأة بافتحام مجالات معينة لاتعارض من



قاسم أمين

حيث المبدأ مع منظومة الفكر التقليدي والتشريعي عن دور المرأة في الأسرة والمجتمع.. وبالتالي كان من الميسور نسبياً إعطاء حقوق متقدمة مثل حق التعليم وحق العمل خارج المنزل وحق المشاركة السياسية.. على أن الفكرية التلفيقية المهيمنة لمسيرة التنوير المصرية، أرادت أن توفق بين تلك الأدوار الحديثة للمرأة وأدوارها التقليدية كزوجة وربة أسرة وأم.. وبالتالي ظلت الفكرية السائدة والممارسات الاجتماعية تلقى باعها، مزودة على المرأة المصرية، فهي من ناحية مطالبة أن تحطم وأن تعمل وأن تشارك في النشاطات الاجتماعية والسياسية على قدم المساواة مع الرجل، هذا عن أنشطتها خارج المنزل، وفي نفس الوقت، فهي مطالبة أن تلتزم في إطار الأسرة في أداء أدوارها التقليدية من الطهارة الناعمة للزوج، والقيام على أعمال المنزل، وتربية الأطفال الخ.. من الأوصاف هذه أن يشارك الرجل في مثل هذه الأعمال التي يمتنعها من اختصاص النساء.

إن مسيرة التنوير المصرية بتلك الرؤية المتناقضة لأدوار المرأة داخل وخارج المنزل تطلب المستحيل من المرأة المصرية.. فالمرأة المصرية في مجال التعليم والعمل والمشاركة السياسية مطالبة بالجرأة والافتحام والثقة الشديدة والقدرة على المنافسة وعلى الإبداع وفي نفس الوقت فإن نفس المرأة في إطار الأسرة مطالبة بالتصرف بطريقة مغالطة تماماً تتمثل في الخضوع والتبعية والتضحية وتحميل أعباء الأسرة بكل جلد.

كيف يمكن للمرأة المصرية أن توفق بين تلك الأدوار المتناقضة إلا إذا كانت إنساناً مريضاً بانقسام الشخصية، وبالتالي اختلفت استراتيجيات النساء في مقابل تلك الفكرية

التلفيقية، وحسب مقتضيات المراحل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي فترات المد التنويري، نرى المرأة تخرج بأعداد واسعة إلى مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والاجتماعية، وتحاول العمل على تفسير العلاقات داخل الأسرة في اتجاه المشاركة والديمقراطية.. أما في فترات المد المحافظ والرجعي، يستكين النساء لأدوارهن التقليدية ولكنهن يحرضن في نفس الوقت على عدم فقد مكسباتهن التي حققنها في فترات المد المستنير.

إن حل إشكالية مسيرة تقدم المرأة المصرية تتوقف على مستقبل مسيرة التنوير في مصر، وهناك ثلاثة احتمالات مستقبلية لتطور مسيرة التنوير:

(١) حل إشكالية الأصالة والمعاصرة في اتجاه التخلص من الممارسات التقليدية وإرساء مبادئ العقلانية بصورة حاسمة تتوافق معها الممارسات الاجتماعية والسياسية وبالتالي العمل على تنوير وتطوير أوضاع المرأة داخل الأسرة أولاً وفي إطار المجتمع ككل ثانياً.

(٢) حل إشكالية الأصالة والمعاصرة بالإتخاذ التام للفكر التراثي وبالتالي تتوقف تماماً مسيرة التنوير المصرية، وتتخلى المرأة عن مكسباتها التي حققتها خلال القرنين الماضيين، ويقتصر دورها على الأدوار التقليدية التراثية.

(٣) عدم حل إشكالية الأصالة والمعاصرة، واستمرار الفكرية والممارسات التلفيقية، وفي هذا السياق تستمر إزدواجية الرؤية وإزدواجية الأدوار التي تقوم بها المرأة وهو الاحتمال الأقرب إلى التحقق..

إذا كان الاحتمال الثالث هو الاحتمال الأقرب إلى التحقق، فإن ذلك يتطلب من المرأة المصرية، بناء حركة نسائية قوية تستطيع من خلالها الدفاع عن مكسباتها والعمل على توسيع رقعة حقوقها.. ولاستطيع تلك الحركة النسائية أن تعمل في فراغ بل يجب أن تكون مترافقة مع حركة اجتماعية أشمل وأوسع تهدف إلى دفع عجلة التنوير وعجلة التنمية السياسية والاقتصادية وعجلة الديمقراطية، وإلا فسوف نتحدث طوال القرن الواحد والعشرين عن نفس الإشكاليات ونعاني من مزيد من التهميش في إطار نظام عالمي جديد لا يعترف إلا بمن يقتحم بحرارة مجال المعاصرة ومجال المنافسة ولا مكان في هذا العالم الجديد للمسترددين أو المتأرجحين بين العراة والمعاصرة.



مهرجان القاهرة السينمائي الدولي: خسارة السينما.. وثلاث تحديات

من الفيلم الفلسطيني (الهلندي الإنتاج) وحتى إسماعيل آخره للمخرج وشيد مشهور الذي حصل على الجائزة الذهبية، إلى الفيلم السوفيتي «أنت حسى الوحيد» للمخرج «بهرى استراخان» الذي حصل على جائزة التمثيل النسائي، والذي يدور حول الاتحاد السوفيتي اليوم بكل ما فيه: إلى الفيلم السوري «كوهارس» للمخرج نبيل المالح الذي يصبر بصدق عن الخصوصية المنتهكة للساكنين العرب في كل مكان.. إلى بقية الأفلام التي تقدم لمشاهدنا متعة ثقافية ومصرية، بالإضافة للأفلام التي قدمت في إطار (القسم الإعلامي) وفي إطار (مهرجان المهرجانات) التي يضم الأفلام التي فازت في مهرجانات العالم.

ولأول مرة تكرم فنانة لها تاريخ سينمائي مميز مثل هند. ونضم بالإضافة إلى المنتج عباس حلمي والممثل الكبير جمال الشناوي ومدير التصوير السينمائي وحيد فريد وعازف البيانو العالمي رمزي موسى، أما تكريمات الفنانين الأجانب فقد طالت المخرج المصري استيفان جمال والمخرج الممثل الأمريكي دنيس هير ومثله الهندي واج كاهور والمخرج السلوفسكي جورا جاكوبسكو والأسباني خورخه انطونيو باراديس والأنبانية بيلاربيرو والأمريكي بول سترايدر، بالإضافة إلى تكريم عام للسينما البولندية في الثمانينات ضم ستة أفلام حصلت كلها على جوائز مهرجانات دولية.

والى جانب الرؤية ومتعة العين فقد واصل المهرجان مسيرته في البحث عن تاريخ السينما العربية وتأسيسه للعام الثالث. وكانت ندوة هذا العام مخصصة للسينما العربية الناطقة. وقدم المشاركون فيها بانوراما لعلاقة كل بلاد العالم العربي بالسينما.

أما ندوات الأفلام، والتكريمات اليومية فقد زادت جرعتها وحظيت بنصيب أكبر من الاهتمام عن الأعوام السابقة، خاصة ندوات الصباح، بما فيها الندوات التي أقيمت مع الفنانين المصريين الذين تم تكريمهم.

وساهم هذا التكريم في التعويض عن بعض ما فقدته السينما المصرية هذا العام في المهرجان، وقد بدت الحسارة واضحة برغم كل الدعم والمساندة للفيلم المصري من جمهوره الأول.

وقد بدأت الحسارة في رأس قمل المهرجان عقب إعلان لجنة المهرجانات

الأمريكي (مالكولم اكس) وعديد من الأفلام الأخرى وهذه خدمة حقيقية لأغلبية المتأخرين ولا يمكنها شرفها من مشاهدة هذه الأعمال.. ولا في الأفلام.

من جهة أخرى فقد تضمنت المسابقة الرسمية له عديدا من الأفلام الجيدة، التي تسجل تنوعا كبيرا في المكان والموضوع وتقدم ما يشبه البانوراما المعاصرة عن العالم اليوم،

فيلم المهرجان



في ختام غير مفرح للسينما المحلية في بلادنا، انتهى مهرجان القاهرة السينمائي الدولي السابع عشر وقد تكومت أمامه مسئوليات أكبر مما تحملها في بدايته، وفي الوقت نفسه، فقد ترك وراءه طواهر عديدة وملامح أصبحت تشكل تحديات قائمة، ليس بالنسبة له فقط، وإنما بالنسبة لكل من السينما والمشاهد المصري.. ذلك أن المهرجان تحول في سنواته الأخيرة إلى ما يشبه وكشاف الإضاءة لحال السينما المصرية وأحوالها، وجهاز إنذارا وليست السينما وحدها، وإنما الجمهور المصري المتابع لها، بكل مستترياته التي تصل ما بين الحدين الأقصى والأدنى، ثم كيفية التعامل مع حدث كالمهرجان من قبل المؤسسات الثقافية الأخرى في مصر..

وبين المهرجان ورواده وكافة المؤسسات الأخرى علينا أن نبحث عن حدود الالتقاء وحدود الاختلاف في سبيل نجاح أكبر وأوسع له واستفادة حقيقية للقاعدة العريضة من المشاهدين..

في البداية، فإن رصيد المهرجان هذا العام من الأفلام الجيدة والأفلام التي حصلت على الجوائز، تزيد بحيث أتبع لجمهوره مشاهدة الأفلام الفائزة في أهم مهرجانات السينما على مدار العام، أو أهم هذه الأفلام مثل (وإعها عشيقتي) الصيني (واردز أندر) البريطاني (عصر البراعة)

روسيا.. انت حبي
الوحيد



مستيرة لقضية الثقافة ككل، وقضية الخدمة الملائمة للجمهور. ويبدأ هذا من دور العرض، التي لا تلتزم بالبرنامج سعياً وراء الربح المادي، إلى دور الصحف التي تتعامل مع الجانب الاستهلاكي للمهرجان (كما حدث في موضوع حضور ممثلين من أبطال المسلسل التلفزيوني الأمريكي (الرقع والجميلات)، إلى التلفزيون ذلك الجهاز الجبار تأثيراً، والقزم بصيرة، حيث أصبحت برامجه تسابق صفحات الأخبار في الصحف اليومية بلا فائز حقيقة واحدة للمشاهد.

فإذا كانت الصحافة غير مؤهلة لعرض بعض ما يزخر به المهرجان على جمهورها، فما الذي يمنع التلفزيون بقراته السبع وبرامجه السينمائية التي تتعدى العشرات من اختيار وعرض بعض الأفلام الهامة لملايين المشاهدين الذين لا يستطيعون الذهاب لدور العرض والذين يمثلون جمهوراً متعطشاً واحتياطياً كبيراً للثقافة. ومن المؤسف أن أسلوب التلفزيون وبرامجه - باستثناء النادر منها - في التعامل مع المهرجان والتركيز على أضعف ما فيه هو ما يحول جزء من الجمهور نفسها في غير صالح المهرجان ولا أية مناسبة ثقافية وفنية أخرى، فلا يحتاج لهذا الجمهور إلا الأخبار واللمحات الحاطة التي تزيد سخفاً وليس شغفاً بالفن والثقافة، وتفرغ أي عمل مهما كان جاداً من مضمونه الحقيقي..

ولقد بلغ مهرجان القاهرة من الرشد، وما ينقصه من إمكانيات قليل مثل المادة المطبوعة الكافية والمشيعة، لكن تلك التحديات الثلاثة هي التي تواجهه حقيقة حتى يصل تأثيره الحقيقي إلى أوسع قاعدة ممكنة..

ملاعب الكرة، وهو جمهور خاص تكون من أجل المهرجان، وكشف عنه المهرجان نفسه، ويثقل تحدياً له في الدورات القادمة، أنه الجمهور القلق الدائر على دور العرض يبحث عن مشاهد الإثارة في هذا الفيلم أو غيره.. وهو جمهور أخطأ بالجمهور الأصلي المحب للسينما في ذاتها. بحيث أصبحت هناك معارك صامتة بينهما، خاصة في قاعات مركز المؤتمرات بمدينة نصر حيث أقيمت العروض الأسبوعية. ولعل مهرجان القاهرة السينمائي الدولي هو المهرجان الوحيد في العالم الذي يواجه تحدياً من هذا النوع من جمهور ضل طريقه إلى الثقافة والفن ولم يقدم له التلفزيون أي بديل ولا وسائط الثقافة الأخرى..

أما التحدي الثالث للمهرجان بعد حالة السينما المصرية وحالة الجمهور القلق، فهو تحدي المؤسسات الأخرى التي تتعامل معه بشكل ضيق الأفق ويعبداً عن أية رؤية

بوزارة الثقافة لاعتبارها عن اختيار فيلمين للدخول مسابقة المهرجان لعدم حصولها - أي الأفلام - على الأغلبية الكافية، مما أدى إلى أن تتولى اللجنة العليا للمهرجان نفسه المهمة في عجالة، ويتم اختيار فيلمين داخل المسابقة هما (النجراج) لعلاء كرم و(حرب الفراولة) لمحرمي بشار، وفيلمين خارجها كمرض أولهما في الانتحار وهو (ضحك ولصق وجد وحب) أول أفلام طارق القبطاني كمخرج و(إتظار بالطاعة) لعاطف الطيبي.. لكن المهرجان في الوقت نفسه الفني برنامج كان يقدمه في السنوات السابقة على هامشه وهو (بانوراما) السينما المصرية والذي كان عادة ما يحظى باهتمام ضيقه الأجانب ليتابعوا حركة السينما في مصر. ونشلت الأفلام جميعها في أحداث تأثير قوي ورأي عام وإيجابي تجاهها عكس ما حدث في العام الماضي مع فيلم (له بانفسج) لروشان الكاشف و(الحب في الثلاثية) لسعيد حامد وبالتالي فلم يحصل أحدهما على الأغلبية الجماهيرية والنقدية الكاسحة، ولم تقدم السينما المصرية المحلية تلك القنبلة المتفجرة منها فأحبطت السينمائيين أنفسهم قبل أن تحبط الجمهور، الذي أقبل على الأفلام الأخرى بشدة وتعامل مع أفلامه مثلما يحدث تماماً في مباريات الكرة وحيث يتحول التشجيع إلى الفريق الآخر إذا لم يجد الجمهور شيئاً ملائماً له من فريقه.

لكن جمهور السينما غير جمهور الكرة، وجمهور قاعات السينما غير جمهور الملاعب ومع ذلك فقد «تخلق» جمهور لقاعات السينما يتعامل معها بسلوكيات جمهور



سوريا.. الكرسي

ماجدة مورييس

(٧٠) اليسار/ العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤

القلوبى وهو يصنع فيلمه ذلك السحر الذى يحققه قالب الرحلة، ولعله كان يمثل العديد من الأفلام العالمية التى تركت أثرا باقيا فى تاريخ السينما العالمية، مثل «الراكب المتصلب» للأمريكى «دينيس هوبر» و«طوك الطريق» للألمانى «ليم فيندرز» و«الطريق» أو «المصير» للمركى «بلسا جوني»، فجميعها مثل «ثلاثة على الطريق» تجرب فى أنحاء الوطن وتفرض فى أعينها، ترى الوحدة فى التنوع، والتناغم فى الصراع، أو رعا انتصت إلى العكس تماما، بأن معنى الوطن لا يتحقق بمجرد الوجود على بقعة جغرافية محددة، ولا يمكن أن يكون وطننا بالمعنى الحقيقى فى ظل نظام سياسى يعيد عن أحلام الجماهير، بل يعيد عن طبيعة حاجاتهم الإنسانية البسيطة.

يبدأ القلوبى فيلمه بانقشاس عن «الطيطارى» يؤكد فيه أن هناك ارتباطا قويا بين حرية الفكر ووحدة الأمة. وسوف تجسد ذهنك كشيرا لكى تبحث عن دلالة استخدام هذه العبارة، وعلاقتها بالجزر العام للفيلم كله إلا إذا قمت - ولا أقول اقتضت - بأن الفيلم يقصد إلى أن العلاقات والشخصيات والأحداث وتتابع المشاهد والدلالات والرموز لا بد فيها من أعمال العقل، وكأنك أحيانا ترى فيلما يغازل - من بين العديد من صتوف الغزل للسينما، «الثقفة» - أسلوب المخرج الفرنسى جان لوك جودار، الذى يطلب من المتفرج أن يبذل جهدا فائقا لإعادة بناء الفيلم - ومن ثم بناء شذرات الواقع - فى ذهنه، لعله يضع قلبه على بداية الطريق لفهم هذا الواقع وتغييره.

وسوف يجسم هذا البناء «والذهنى» المثقف بظله على الفيلم كله، عندما يعيد المؤلف المخرج إلى التوازي الدائم بين لقطات تسجيلية لأحداث حقيقية على مستوى العالم كله، والسياق الدرامى لما تراه على الشاشة من أحداث روائية، وهو «التوازي» الذى قد يعنى فى بعض الأحيان عدم الالتقاء بين الأسلوبين، وكأن المؤلف المخرج لا يريد أن يخلق منها «هارمونية» أو تناغما، وإنما يقصد إلى تحقيق «البوليفونية» أو تعمد الأصوات التى تعبر عن التششت والتنافر، حتى فى الخط التسجيلى ذاته، الذى ينتقل بين تصاعد النازية الجديدة فى ألمانيا، وأحداث القنعة الطائفية فى «صنوه» التى تترك أهالى القرية الصغيرة تحت الحصار المسلح، والصراعات الطاحنة بين



أحمد يوسف

فلام قاعة العرض، فتعذب الحياة ويسرى الدفء فى الأفكار المجردة.

بحث القلوبى بثقافته السينمائية العميقة عن «شكل» ملائم لهذا الموضوع، فوجد ضالعه فى قالب «الرحلة» التى يخوض فيها مع شخصيات الفيلم وسط عالم لا بد أنهم قد اجتازوه من قبل مرارا، لكن تجربة عنيفة تجعلهم وكأنهم يرون لأول مرة. ولز يدهشك أن يتروده هذا القلب، وترويعات عديدة له، فى أفلام السنوات الأخيرة للصخرجين، من جيل محمد القلوبى، الذين يضمون قدما فى عالم الكهولة لكن قلوبهم مازال تنبض بالظفرلة، كما أن عقولهم مازال حائرة أمام التغيرات العميقة - على مستوى الوطن والعالم - والتى تساعد بين أحلامهم القديمة والواقع المشوش المرتبك الذى انتهت إليه هذه الأحلام. وبدلا من أن تصاب النفوس بالإحباط والانسحاب، وجد هذا الجيل من السينمائيين الحل الأمثل فى أن تكتسى نظرتهم إلى الحياة نوعا من البراءة أو الدهشة الحقيقية أحيانا، المصطنعة أحيانا أخرى، لكنهم يخوضون فى كل الأحيان عبر رحلة فيها لذة الاكتشاف ومرارته. فى آن واحد.

الوحدة فى النوع

لم يكن غائبا عن وعى محمد

لن تخطى عينك أمام اللقطة الأولى من فيلم «ثلاثة على الطريق» وحتى قبل نزول العناوين، أنك أمام فيلم «مشتق» يحمل من صانعه محمد القلوبى - منزلا ومخرجا - الكثير من ثقافته وخبرته، التى تمتد إلى ربع قرن أو يزيد من دراسة السينما حرفه وفنا، والكتابة عنها تاريخا وثقلا، لكن الأهم هو أن الفيلم يحمل أيضا الكثير من هموم صانعه واهتمامه بقضايا الوطن، تلك البقعة من الأرض التى تمتد جغرافيا من جنوب الوادى وحتى الدلتا فى الشمال، كما تمتد تاريخيا من عصور المصريين القدماء وحتى زمن المصريين الحديثين فى نهاية القرن العشرين.

وكأننا أراد محمد القلوبى منذ اللحظة التى التفتت فى ذهنه فكرة الفيلم الروائى الأول له، أن يضع يده - بالمعنى الحرفى للكلمة - على خريطة «مصر»، محاولا أن يمسك بجوهر حقيقتها على أرض الواقع الحى، عبر المكان والزمان، وأن يجسد على شريط السيلولويد بعضا من أزمتها الراهنة، لعله بذلك يهبط خطوة على طريق الحلم الذى سوف يظل يراودنا برطن أكثر قوة وعدلا. ذلك هو الطموح الهائل الذى بدأ به محمد القلوبى مشروعه فيلمه.. وهو الطموح الذى قد تستطيع أن ترجعه إلى كلمات وعبارات يترج فيها الفكر والسياسة، لكن ما أصعب أن تجسده فى شخصيات وشراف درامية، يتم تسجيلها على شريط الفيلم، تراه من خلال الأضواء والظلال فى



متعة عابرة مع راقصة الفرقة تحية (عابدة رياض)، التي تخدعه بالخمر والكلمات المعسولة، ليستيقظ في الصباح التالي تحت الشمن الحارقة فيجد نفسه وحيداً وقد سلّبه كل ماله، ليضحك ساخراً من غفلته، ويغضى الفيلم في السخريّة الفجة عندما يجعل بطله يجلس هائلاً من سذاجته مكان أحد التلاميذ في طريق الكباش، وكان الفيلم يردّ بعض المفاهيم المغلوطة في أذهان العامة عن أحد رموز الإله الفرعوني آمون (1)، لكن المهم في السياق الدرامي أن تدفع هذه الورطة بالبطل إلى قبول نقل المخدرات مقابل المال على التقيض تماماً من محمود - ربما إلى درجة الاصطناع والتكلف - يظهر الصبي خليل (نادر حسن)، الذي ينطلق مع سطور حوار الأولى بعبارات يزر فيها رفاقه الذين انخرطوا في التسول من السياح، ويذكرهم بأنهم أحفاد الفراعنة العظام، إن هذا الصبي يقر - بسبب قسوة زوجة أبيه - أن يهرب عائداً إلى أحضان أمه في طنطا، ويبحث عن وسيلة، فيتلطفه محمود إعجاباً بقوة شخصيته، لتبدأ الرحلة، التي ينبغي أن تضرب صفحاً عن أحداثها الأولى، التي يمكنك أن تحذفها من الفيلم دون أن يترك ذلك أثراً، والتي يبدو أن المخرج اضطر لها اضطراراً، ليحقق للمنتج بعض رغباته في ظهور الوجهين الجديدين أهن شاهين ومها ياسين، في دورين باهتين بناءً وأداءً، للمعاشقين اللذين يريدان الذهاب إلى المدينة، لتجهض الفتاة نفسها، لكن محمود يتجمع في تزييفهما بالذهاب إلى قسم الشرطة، حيث يضطران إلى الزواج، بينما يصيبان عليه لعناتهما!

هو السخريّة، من ذاته ومن الآخرين، لكن قلبه يفيض بالحب لكل البشر. كان مفتاح النجاح الحقيقي لفيلم «ثلاثة على الطريق» هو أداء محمود عبد العزيز خفيف الظل لشخصية السائق محمود، فقد لمس في وجدان الجماهير أوتاراً عصبية الجندور. فكان كالقلب النابض الذي يدفع بالدماء الحارة في أوصال الفيلم الباردة، تلك الهبوة التي نشأت من البقاء الذهني الخالص له، ورغبة المؤلف المخرج أن يتضمن الفيلم «الرسالة» المثقفة، فجاءت أحياناً بلقها الغموض، وبدت أحياناً أخرى تقريرية مباشرة في جمل الحوار التي وضعها صانع الفيلم على ألسنة الشخصيات.

تبدأ الرحلة التي يخوضها سائق الشاحنة محمود من الأقصر جنوباً، وحتى مدينة طنطا في وسط الدلتا، وهو اختيار للمدينتين بشير إلى أحد الرموز الحفنية التي لا تفصح عن نفسها بسهولة، عندما يبدو المحيط الرقيق الذي يصل ما بين التاريخ ووسط المعاهد القروية، وبين الحاضر في أحضان مولد السيد البدوي، وكان مصر هي بحق تلك البرقة الجغرافية والتاريخية الفريدة التي صهرت العناصر التي قد تظهر للوهلة الأولى متنافرة متباعدة.

إن محمود يبدو في البداية صعلوكاً لا يملك إلا الشاحنة التي يتكسب منها، يقع في طلال أعمدة معبد الأقصر فريسة سهلة لجساعة من الفنانين الشعبيين المتجولين، لا يتوقفون عن الشكوى - صدقاً أو كذباً - من ضياع «فنونهم» الفلوكلورية أمام طوفان الفن الرسمي والاعلام الحكومي، لكن محمود لا يهتم على أية حال إلا بأن يحصل على لحظة

الفرد المتناحرة التي تجعل من سراييلو جعيتاً بعد أن كانت فردوساً صغيراً يضم البشر أياً كانت أساؤهم أو دياناتهم وانتفاضة الحيز في لبنان التي قام بها الفقراء الذين يدفعون الشمن في الحرب أو في السلام، ومؤتمر الوحدة الوطنية الذي شاركت فيه أحزاب مصرية عديدة احتجاجاً على الفتنة الطائفية المضطعة اصطناعاً.

لا تنتظر إذن أن تربط هذه الشذرات التسجيلية المتناثرة بين أحداث الفيلم الدرامية التي هي ذاتها غير متماسكة، فلا تزيد بها اللقطات التسجيلية إلا اضطراباً، خاصة وأنك لن تجد أبداً أية علاقة مباشرة بين كل مجموعة من اللقطات التسجيلية والسياق الذي تراها فيه خلال الفيلم، إلا أن تصنع هذه اللقطات خلفية قائمة تلقى بطلها وغمرتها على العالم الروائي للفيلم.

كيف ينجز المؤلف المخرج بفيلمه من هذه القفازة، ويخلف من جهامة الثقافة، وهو يتوجه للجسم الذي يبحث عن المذمة قبل كل شيء؟ هذا هو السؤال الذي يفتأ أمامه كل المخرجين من جيل محمد القليوبى، يجد أحدهم صيغة ناضجة غل المستوى الجمالي والسياسي، ويلجأ آخرون إلى بعض التوابل التقليدية أو تزييناتها المثقفة، وكانت البداية في «ثلاثة على الطريق» هي صناعة بطل قريب إلى قلوب الجماهير.

البطل «الفهلوى»

ذلك هو البطل «الفهلوى» محمود سائق الشاحنة، الذي يقوم بدوره النجم محمود عبد العزيز، فيضيف الكثير إلى شخصية البطل، بأسلوبه في التمثيل الذي يجمع بين الجدية و«الفرسكة» لجسد شخصية بطل مصري يجمع بدوره بين الأخلاق الأصيلة والانتهازية الصارخة، الحمسية الخالصة والترف أحياناً عن الشهوات، تراء في أكثر الأحوال محتلاً للقانون الجائر، لكنه يفتنم كل فرصة للخروج على هذا القانون، إنه الفهلوى الذي يزعم أنه يملك الحكمة لكنه يكتشف أنه لا يعرف إلا القليل عن هذا العالم الكبير الصغير، يفرغ عندما يقع في ورطة لكنه كلما ازدادت المصاعب عليه ضيقاً يسلم من ربح يعطى بالشجاعة بلا حدود، سلاحه الأثر

مثقلون وحرارة

في أحد الموالد بقرية صغيرة على الطريق، يشرف محمود وخليل، ليلبحث الرجل مرة أخرى عن «غزوة رامراء» ولعله كان يكفى - في فيلم يسعى الي «الرسالة» - أن تشهد لذلك المرقف تلميحاً ذكياً، لكن الفيلم - الذي يسعى الي مغازلة الجماهير أيضاً - يدفع بالبطل في مشهد طويل وسط كتل متراصة من أجساد الرافضات البدنيات، لكنه يقع للمرة الثانية خلال ساعات قليلة ضحية لبعض المحتالين، وإن كان ينبغي في العشر على فرقة «محمية» وهي تارس نوعاً جديداً من الدجل الفني، فيبدو أن الطريق قد جمعه من جذبه بالمرأة، كما جمع الصبي خليل بفتاة صغيرة رآها تؤدي دور العرافة المسحورة في فرقة للحرارة يديرها أبوها (على حسن)، ينتج الصبي في تهريب الفتاة عندما تهاجمهم الشرطة، لتعطيه مفتاح الحياة كذكرى تظل في أعماق وجدان الطفل حتى النهاية.

ها قد أصبح الثلاثة على الطريق، ولكن ليس قبل أن يستطرد المؤلف المخرج في مشهد مقتبس من تصورات السينما المصرية التقليدية عن القرى المصرية، يخرج فيها الفلاحون حاملين المشاعل (١) في مظاردة لمحمود ومحمية، يتهمونها بالدعارة والفسوق، ويفقد العشيقان ملايسهما في المظاردة، ليعقب ذلك مشهد آخر مقتبس بدوره من تراث السينما الكوميديّة الصامتة حتى في الموسيقى الصاخبة، تستر فيه محبة عريها بصندوق فارغ من الورق، ويسرق محمود بعض الملابس من صبية يستحمون في التربة. وسط تلك الانتقائية في الأسلوب بين مشهد وآخر، لا يبقى في الفيلم من تأمل العلاقة بين الرثاق الثلاثة على الطريق إلا الذر اليسير، في جمل حوارية مباشرة أو مونولوجات استطرادية تجرى على ألسنتهم، بدلا من أن تصبح هي جوهر الدراما، أما ما يبقى من الدراما، وفي ذاكرة المتفرج منها، فليس إلا اجتراراً وتكراراً لكل ما سبق أن رأيناه، ومزيداً من اللقطات التسجيلية التي تتناثر هنا وهناك، وعديداً من العبارات السياسية الملتبسة على لسان شاين التقطها محمود في الطريق، يتحدثان عن «التحالف التكتيكي الموقت» (٢) بين اليمين واليسار، كما ترى بعض لمحات عن قمع السلطة التي تضع الجميع دون استثناء داخل الصجون: القساوسة والشموخ، والمثقفين والسياسيين والصالحين، والمثقفين

والحرارة، حتى أن محمود يجد نفسه متهماً بحيارة مشهورات الشاين اللذين ينتميان الى الفصيلين السياسيين المتعارضين، فلا يجد إجابة عن سؤال المحقق له عن حقيقة انتمائه إلا أن يعلن ساخراً أنه من «الاخسوان الشيريين» (٣)، كما يضع الفيلم على لسان الحاربي بعض عبارات ساخرة يؤكد فيها انضمام الحكومة لنقابة الحرارة: «ثلاثة أرباع الحكومة عندنا في النقابة». هو فني حد بقدر يحل مشاكل مصر إلا إذا كان حاوي؟!

بين الجماليات والتوايل السينمائية

تلك هي السخرية الساخرة المجانية من جانب، والتقريرية الباردة المباشرة من جانب آخر، اللتان أفقدتا فيلم «ثلاثة على الطريق» دفء، دماء الحياة التي لابد أن تسري في العمل الفني لكي تدب فيه روح الإبداع وتروجه، فيبدأ في التحليل الأخير فيلماً مثقفاً يريد أن يلجأ للنسابة فرقع في مازق التبسيط، ومن الحق أن هذا المازق يعبر عن أن صانع السينما الجادة في مصر خلال العقد الأخير يحاولون جاهدين أن يكسبوا الرهان على جذب الجماهير، وقد تعددت وسائلهم إلى ذلك كما تبين مقدار نجاحهم، وربما كانت الحقبة المعاصرة التي تعيشها السينما المصرية أكثر فتراتنا خصياً على مستوى تجربة الأشكال السينمائية والأنماط الفيلمية الجماهيرية، حتى لو بدأ الفرق بين الخط الأبيض والخط الأسود شديد الصعوبة، فتختفي السينما الناعمة المبتذلة وراء، تريد شعارات سينمائية براقية، وتتره أحياناً السينما الجادة في دروب السعي إلى كسب رضا الجماهير، مما يجعلها تبدو بالنسبة للعديد من النقاد العرب، وكأنها قد تراجعت أمام سينما المغرب العربي.

ولسا نريد أبداً أن نسلم ونستسلم للابهار الجمالي الذي قد تقدمه بعض أفلام السينما التونسية أو المغربية، بينما هي في أغلب الأحوال غريبة حتى عن جمهورها، ولا نريد أيضاً أن نبالغ في عمق وجدة ونجاح كل الأفلام المصرية الجادة دون استثناء، لكن ما نريد حتماً هو ألا تتخلى السينما المصرية عن طموحاتها الإبداعية، وهو الطموح الذي لا مفر أمامها من أن تتحمل مسئوليتها لأنها السينما الرائدة بحكم تأثيرها القوي على الجماهير في كل الاقطار العربية.

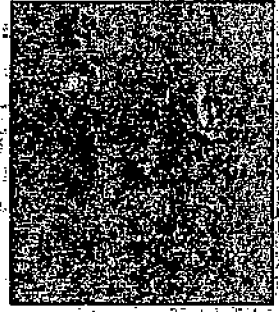
إن هذا ما قد بدفعتنا إلى أن نطلب من

سينمائي مثل محمد القلوبى، في كل ما اكتسبه من نضج جمالي وسينمائي لم يتم ترجمته بعد، إلى خريطة من التوايل السينمائية ألا يتخدد كغيره، بالنداء الجماهيري للفيلم الروائي الأول الذي جاء أقرب إلى التواضع على المستوي السينمائي، وإن كانت الفكرة «الادبية» - كما هو الحال في العديد من أفلام جيله - تحمل قدراً كبيراً من البريق، عندما تتناول الرحلة القصيرة الطويلة، التي تضيف إلى وعي بطلها - الرجل والطفل - مزيداً من العمق، حين يكشف الرجل أن «الفهلوة» سوف تنتهي به خالي الرقاص، وحين يدرك الطفل أن العودة إلى الأم التي احترقت الرقص في الاقراخ بعد زواجها الثاني ليست إلا حلماً ساذجاً، بينما تقضى المرأة إلى حال سبيلها في منتصف الطريق، وكأنها تسير إلى قدرها المرسوم لها سلفاً، أو كأنها تساق إلى هاربة الضياع في مجتمع بدش ويكرس ازدواجية القيم.

إن كنت تريد أن تجد القلب الحقيقي النابض لتلك الفكرة اللامعة، والذي أثقلته شروط السينما الجماهيرية بمفهومها التقليدي عن صورة النجم الذي أصبح وحده محور الأحداث التي احتشدت بالتوايل السينمائية اللاذعة، فإن هذا القلب هو الطفل الذي يقف على أعصاب الرجولة، ويحيد له قرناً في الفيلم السري «أحلام مدينة» لمحمد ملص، والفيلم التونسي «عصفور السطح» لفريد بوغدير، حيث يتقاطع ويتفاعل وعيه بحقائق الحياة مع وعينا بوقائع السياسة، وتصبح اللذة عند مرادفاً للألم وطريق النضج أمامه مفروش بالاشواك.

لكن الفيلم لم يترك له فرصة لكي يتأمل الحياة، كما لم يترك لنا فرصة لكي نتأمله، لأن الفيلم نفسه انشغل القدرة على التأمل، ولأنه لم يعمل بالنصيحة التي وضعها على لسان الصبي وهو يلوم محمود على تعجله: «تقدر تشوف حاجات كثيرة... من المهم تشوفها كويس... ومش ممكن تشوفها كويس وأنت بتسوق بسرعة»! وسبب هذا التعجل في المعالجة بدت الاحلام الحقيقية بعالم أكثر عدلاً في «ثلاثة على الطريق» أشبه بالاطيان العابرة التي تضع وسط طوفان من تقاليد السينما التجارية من ناجية، وعبارات سياسية تقريرية من ناحية أخرى، فجاء الفيلم أقرب إلى أن يكون مرتبة ضاحكة لأحلام الأطفال والرجال.

في مهرجان نانت أفلام عن المجتمعات غير البيضاء



..وفيلم بنصف لوموفا بعد ثلاثين عامًا

والسينما المصرية بالمناخ خارج هذا التقييم لأنها سينما لها تاريخ وحدها غير متوازن مع السينما في القارة بشكل عام، وبالتالي فهم يستخدمون تعبير (السينما الأفريقية) عندما يقصدون السينما التي يصنعها الأفارقة السود، ويقدمون السينما العربية على أنها تنتمي لنفسها ولموقعها فقط وليس للقارة، فالسينما في تونس والمغرب والجزائر هي سينما شمال إفريقيا أو سينما الشمال والسينما المصرية هي المصرية.. ولكنهم عند رؤية الأفلام، والتقاط ما يشير الانتماء فيها بالنسبة للمشاهد الأوروبي، يصنفونها على أنها «سينما عربية»، وبهذا المنطق تعامل جمهور مدينة نانت الفرنسي المحب للسينما، وسينما القارات الثلاث التي يدعمها بإقباله عليها مع أفلامنا.. (في العام الماضي حضر عروض المهرجان ٢ مليون مشاهد دفع حوالي ٤٠٪ من تكاليف المهرجان ومطلوب أن يزيد عدده بمقدار الضعف حتى يتجنب المهرجان أزمة قد توفقه).. وجمهور السينما والمهرجان أقبل على مشاهدة الأفلام العربية الأربعة التي عرضت فيه، حيث أختير الفيلم التونسي (باسلطان المدينة) للمخرج النصف ذويب للمسابقة الرسمية واختيرت الأفلام المصرية (مرسيدس) والمصري (الحث عن زوج امرأتى) والجزائري (توشيا) للعرض في البرنامج الإعلامي..

استغاثة إلى سيدى خلف
«باسلطان المدينة» ليس فقط اسم الفيلم التونسي ولكنه صيغة الاستغاثة التي يجار بها المخرج وظل فيلسف (فراج) الشاب الطاهر الذي تستخدمه أمه في الدجل والشعوذة والارتزاق، بينما يعاني هو من عدم تكيفه مع المجتمع حوله فيصمت حتى عن الاحتجاج على ما يحدث حوله من تدهور وتفسخ واستغلال وبيع بكل مفردات الحياة والتهم للشرائح (الفيلم صور داخل بيت تاريخي يعيش السكان فيه على بيع آثاره وجدرانه). ولكن (فراج) يستغث بالله وسيدى محرز بن خلف الولي الصالح الذي يحمي مدينته عندما تسقط «رملة» الفاشة البريثة ولاستطيع النجاة بنفسها من الهلاك.. أما لماذا سقطت فلأنهم حبسوها بين أربع جدران بحجة حمايتها من اللغاب، فلما هربت وقعت بسهولة ولم تستطع الخروج وحماية نفسها. فيلم متشائم عن مجتمع يسقط بلا أمل في المستقبل. وقد استطاع مخرجه مع فريق

ماجدة حورتن

وصافة هو فوسا

الأسبوريون، فيسبون فرادى، لا يصل ففهم المصمبل إلى الجمهور العربي كما يستحق، فإذا وجد فيلم برازيلي رائع لا يوجد فيلم أرجنتيني (وهو ما حدث هذا العام) والعكس في العام الماضي، وإذا دخل فيلم مكسيكي المسابقة خلت البرامج من أفلام بقية بلاد القارة وهكذا، أما قارتنا الأفريقية فوجودها يبدو تاريخيا رومانسيا في عالم الفن السابع.

هل السياسة وظل الجغرافيا انعكسا على هذا المهرجان السينمائي الذي يقام سنويا، منذ خمسة عشر عاما في مدينة «نانت» الفرنسية عاصمة إقليم اللوار، والمهرجان هو مهرجان دول القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتسارات الثلاث، سينماتها، لم تعد متساوية في الحقيقة وإنما قبل كفة الميزان لصالح قارة آسيا السريعة الحركة والانتشار حيث يتخلص السينمائيون فيها على ما يبدو من قيود الماضي شريفا وينطلقون للتعبير عن الحاضر والمستقبل، بشكل أكثر انفتاحا على ما يحدث من تغييرات على خريطة الأحداث اليوم. أما السينمائيون في أمريكا الجنوبية فهم ورغم حساسيتهم الفنية العالية وقوة تعبيريهم، وعصمتهم، مكبلون بقيود قنصهم من الانطلاق في مجموعات وموجات، كما يفعل



الفيلم
الإبراني
(سارة)

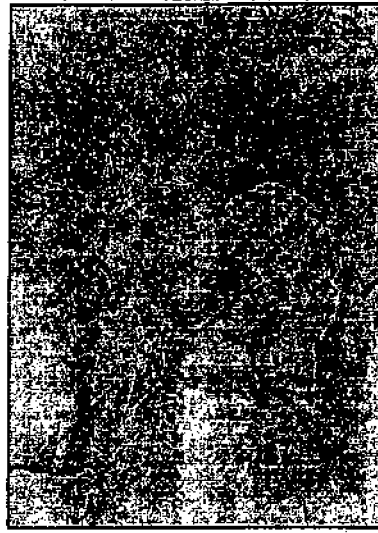
التلفزيون المستمرة ٢٤ ساعة بلا توقف و٦ قنوات في فرنسا (غير ما ينقطه الناس بالأحمار الصناعية)، وإذا كان حقيقيا أن هناك نسبة من الإنتاج شاركت فيها الشركات الفرنسية بالنسبة لأفلام الجزائر وتونس ومصر فإن هذا لا يعيبها، حيث لم يجد مخرجو هذه الأفلام شروطا أفضل لإنتاجها بل ربما تعرض البعض منها للحذف والتعتت في وقت يتقدم فيه السينمائيون في آسيا وأوروبا وأمريكا لمناقشة كل الأمور بجرأة شديدة..

«سارة» والزوج الإيراني

وكما يبحث جمهور السينما عن القضايا التي تهمة أكثر فهو يبحث أيضا على ما يبدو عن أساليب فنية أكثر بساطة وأقل تركيبا وتعقيدا وهو ما بدأ من الإقبال على الفيلم الإيراني «سارة» أكثر من الفيلمين البرازيلي والهندي، وحيث حصل «سارة» على أعلى الإيرادات التي حققها فيلم داخل المسابقة الرسمية للمهرجان وتداول أحداثه حول «سارة» المرأة الشابة التي ترهن نصيبها من الميراث سرا حتى يجرى زوجها (حسام) عملية جراحية خطيرة عليها يتوقف مصيره، ويسافر (حسام) إلى الخارج ويعود بعد أن تنجح العملية ليستق طريقه في عالم البنوك حتى يصبح مديرا لبنك في الوقت الذي تصل فيه «سارة» بالحبيطة لكي تسد الرهن، وعندما يطالبها صديق لزوجها الذي ساعدها في البداية بأن تسعى إلى الزوج بأن يدعمه حتى لا يفصل بسبب ضيق أوراق من عهده، تضطر «سارة» إلى حكاية القصة لزوجها فيشور ويتهمها بأنها غير جديرة باسمه وعائلته، وتخرج مطرودة بعد كل التضحيات..

وقد حصل الفيلم الذي أخرجه داريوش مارجوش على الجائزة الثانية عشرة الكرامة الفنية، وحصلت بطلة «فهيكي كوهي»- التي حضرت وقد ارتدت بإشارة أنيقا- على جائزة التمثيل النسائي مناصفة مع المشكلة المكسيكية لوفيا مينوز التي قامت بدور نفسية في الفيلم المكسيكي (البلدة ونهاية) الذي عرض في المسابقة الرسمية للمهرجان وقدم رواية نجيب محفوظ الشهيرة وحصل على جائزة أفضل موسيقى وجائزة تعطي باسم مدينة تانت.

ومن الملحوظ أن معظم الجوائز حصلت عليها أفلام تقدم صور الواقع أو أحلامه أو حتى قهره وإمكانية تفسيره بواسطة الأفراد سواء كان هذا الفيلم صينيا أو إيرانيا أو



الفيلم البرازيلي (المنية الحارين اللقراء)

الجزائر من خلال بطلته (فلة) التي شهدت انتصار بلادها في حرب التحرير من المستعمر وامتلأت فخرا بالأمال الكبرى التي سوف تتحقق بعد الثورة، ثم عاشت تسرب هذه الآمال والتضييق على كل ما وعدوها به هي وكل النساء ثم أخيرا هاهي في الشرفة تقف لتسرى مظاهرات المطالبين بالدولة الدينية في الشوارع، وفي الفيلم المصري (مرسيدس) تشهد بطلته (وردة) نهاية أحلامها وأحلام أجيال كثيرة على يد رصاص التطرف الديني. وتلك النقاط التي أثارها الأفلام العربية كلها أثار اهتمام جمهور المهرجان الذي يربط بين ما يختزنه ذهنه من صورة للعرب في أجهزة الإعلام، وما يراه يوميا عبر شاشات

الفيلم الهندي (خط السرقة)

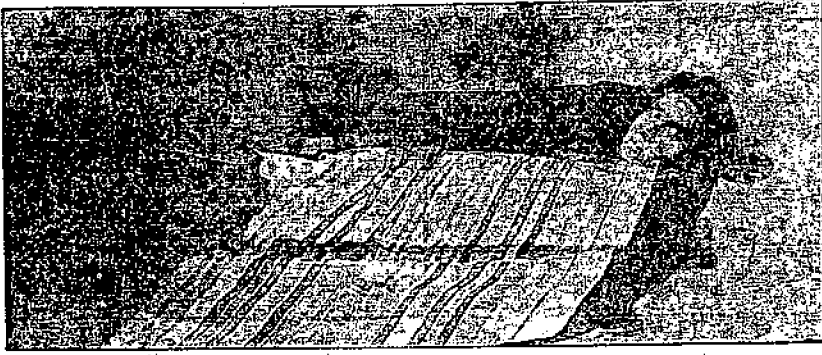


مبدع من الفنانين والفننيين التونسيين تقديم شبه بانوراما أو شريحة اجتماعية كاملة من خلال اختيار المكان الذي يمثل واقعا كما يمثل كابوسا في الوقت نفسه، ويوجد مثيل له في القاهرة، حيث يحتل الناس البيوت الأثرية قاما كما في تونس). وقد حصل الفيلم على جائزة لجنة التحكيم في مهرجان دولي إقيم ببلجيكا في أكتوبر الماضي، ثم جائزة العمل الأول من مهرجان دمشق في أكتوبر أيضا ثم جائزة لجنة التحكيم الخاصة من مهرجان تانت، كما حصلت بطلته الشابة ريم توكي على جائزة (التعبير الرائع) التي تعطى تشجيعا لشباب الفنانين السينمائيين.

آمال وفلة، المنهارة

في الفيلم المغربي (البحث عن زوج امرأة) سخرية صريحة يقدمها المخرج همد الرحمن الغازي عن نماذج الرجولة التقليدية والتي لا بد وأن تضطرم بالحاضر رغسا عن أنفها. وقد اتخذ من تفاصيل قصة عادية لتاجر مجوهرات ميسور ومزواج موقوف لتتحليل وتشريح القديم والجديد الذي يحيط بهذه العلاقات والتي تتغير في الحقيقة رغسا عن أنف أصحابها أنفسهم، فهذا الحاج الذي كبرت زوجته الأولى (اللاخمي) سنا وانتشلت زوجته الثانية (اللاتيمية) فنى تربية أولادها يتزوج الثالثة (هدى) لأنه يريد من تداعيه وتسليه عندما يعود في المساء، ونمضى الأمر إلى أن يجدها هدى- تضحك مرة في وجوده بانع أرسله للبيت بأشياء فيطلقها بعجرفة لكنه يفتأ بأن الأمور اختلقت كلها، فقد كان الاتسجام بين الزوجات كبيرا، بدون علمه، كما أن أولاده اعتبروا هدى أختا لهم فيحتجون، وترفض الزوجتان ضرة أخرى وإلا تركتا، ويجد الرجل نفسه مضطرا لاستعدادتها، لكنها وقد ملكت حريتها تنطلق كفتاة صغيرة، وترفضه، فيبلغ ويستجدي ويوافق على أن يجد مسحلا يتزوجها لليلة حتى تعود إليه وتصبح قصة بحثه عن زوج لزوجته حديث المدينة، وعندما يجد عريسا مناسبيا يعمل في بلجيكا وحضر في أجازة سريعة يسافر العريس فجأة ليلة العرس بسبب استدعاء يس وجوده في ذلك البلد، ويترك على (الحاج) أن يرحل إلى بلجيكا للبحث عنه حتى يستعيد زوجته الثالثة.. وبأها من بهللة.

وفي الفيلم الجزائري (توهبة) يقدم رشيد بن هادي قصة الماضي والحاضر في



دم تركي بطله (باسمطان المدينة) تونس

الذي يقدم ثلاث صور لأوضاع المرأة في أفريقيا الآن، في حياتها المشتركة مع الرجل، وفي حياتها الجنسية، وفي موقفها الاجتماعي من خلال استكشافات تحدد الخطوط العريضة التي تجمع طبيعة وضعية المرأة الآن..

المفاجأة في المهرجان جاءت من فيلم وثائقي سياسي، في قالب ريسورتاج عن حياة وموت الزعيم الأفريقي (باتريس لومومبا) الذي كان أول رئيس لجمهورية الكونغو وأغتيال. والفيلم أنتجه وقدمه عنه أصدقاء الأوروبيون الذين عملوا معه وأحيوه وتأثروا به وقد صنع بقدر كبير من الإحساس بالذنب تجاه كل ما حدث بالكونغو بعد اغتيال هذا الزعيم الوطني الذي اتهم أيامها بأنه ديكتاتور (على لسان رئيس الإذاعة البلجيكية في الكونغو وقتها) ومن ثم ترك وحده يواجه مؤامرات الغرب وأعدائه بالداخل الذين دعوا موص تشومبي، ثم من بعده جوزيف موبوتو. وفي الفيلم نفى أصدقاء لومومبا بعد ثلاثين عاما من موته تهمة الماركسية عنده، بل قالوا باستحالتها وقال مستشاره الصحفي البلجيكي، وآخر فرنسي بأن مصيبتة الأولى كانت في عتاده وإصراره على الاستقلال بالرأي ولكنه، مع ذلك، كان يتصف بالديمقراطية مع مستشاريه وينزعة محضر واضحة. وقد أنتج الفيلم وأوّل جاك (أحد مستشاريه) بالاشتراك مع أحد محطات التلفزيون السويسري واستطاع أن يقدم شريطا سينمائيا بالغ الأهمية بقدر أهمية الوثائق القبلية النادرة التي قدمها والتي يبدو فيها أن هذا الصمت الطويل تجاه هذا (الذي) كما سموا لومومبا في الفيلم (موت نبي) كان في البداية مقصودا، ثم أصبح غير ذات قيمة كبرى بعد أن أصبحت الكونغو على يد موبوتو سخرية الأوروبيين فتذكروا وقتها أيام لومومبا المجيدة..

اقترب من الحقيقة وأدرك أن شباب القرية هم «فرانير» لحساب غيرهم..

أما أفلام أفريقيا السوداء فقد قدمت الأفلام الجماعية والفردية بالعدل الذي لم يتحقق والظلم الذي يستمر بعد نهاية التحرير من الاستعمار، مثل فيلم المخرجة ليلورا جوفير من غينيا بيسار الذي تشارك بطلته دومينجا زوجها في النضال ضد المستعمر وتميش أيام الحزن والموت في كل مكان حتى تنتهي الحرب ويحل السلام عام ١٩٧٧. فتكتشف أن النضال يجب أن يستمر من أجل فائدة حقيقية للناس بعد الحرب.. وفيلم ساحل الناج (وجوه النساء) للمخرج وزيرأكار

مكسيكا أما الأفلام التي تقدم صورة لوطاة النظم السياسية التي من الصعب على الفرد وحده أن يسقطها فلم يجد المشاهد الأوروبي بعضها فقد سمعت أكثر من مرة من يقول بأن الجمهور يقدر هذا الفيلم الرائع أو ذاك ولكنه لا يهتم. وفي هذا الإطار يمكن تصور خروج الفيلم البرازيلي (أختية المصارين الفقراء)... بدون جوائز وهو الفيلم الذي يطرح قضية الديكتاتورية السياسية والعسكرية ونفوذ ملاك الأرض وقهرهم للأغلبية وقد قدم في مزيج من الفانتازيا والواقع، وعرج فيه سخرجه روزنبرج كاريوي على أساليب فنية أخرى، كما استخدم الرقص التراثي والفناء في تركيبة فنية مذهلة لم تخفف من وطأة المشهدين الكبيرين فيه، الأول لهجوم الفترا على الشاير ونهبها لأنهم قتلوا ولا يحدون الحيز، والثاني لسقوط بطله (جنازير) الموظف العاجز إلى العنف وجوته لضرب المأمور بالرصاص رغم علمه بالنهاية المحتومة..

أما الفيلم الهندي (خط السرقة) للمخرج أوتام جوست فيتعرض لقرية يقوم شبابها بسرقة قطارات البضائع بزعامة (خاتوا) وعندما يرسلون من العاصنة من يوقف نزيف السرقة يسمى واللصوص الكبار إلى نقله قبل أن يتم مهنته وبعد أن

الفيلم للفري (البحث من زوج إمرأتي)



الكابوس

د. سمير حنا صادق

- وهل أكل السكك مع اللبن ضار؟

السكك بارد واللبن بارد وأكل البارد مع البارد يتسبب في الاسهال.

- وما هي أهد أمراض القلب ؟

الحسد - وكيف تكون الوقاية منه؟
الحسد جشع ، ادعه للفناء .
فسيقبل .

وساعة الصلاة اعتدري بانقطاع الماء واطلبى منه الوضوء في طبق واحضلى أنت بهذا الماء بعده ،
يملك من حسده .

(مأذج من برامج التلفزيون الثقافية في مشارف القرن الواحد والعشرين).

واليك غيرها:

عدت إلى المنزل مثقلا بالتعب ، لم أعد قادرا على تحمل متاعب يوم عمل ، وجلست مشلولا أمام الشاشة الصغيرة .

أعزائي كل أفراد الأسرة في كل مكان ، اسمحوا لي أن «أستحيكم» من الآن وحتى نهاية السهرة حيث أقدم لكم كل جديد وجميل ورائع ويديع . إذا كنت أيها المشاهد من هوة المسلسلات الأجنبية وأردت أن تعرف ماذا فعل ريدج بيهوك فيمكنك معرفة ذلك من خلال المسلسل الثيلة الساعة الواحدة صباحا ، أما إذا كنت أيها المشاهد من هوة المحافظة على الصحة فاني ادعوك معنا للاحتفال حول الشاشة الصغيرة لشاهدة برامجتنا الصحية .

رفعت يدي بسرعة لمنع ابني من حركة سخيفة اعتاد عليها كلما دعت السيدة المذبة «للاحتفال» حول الشاشة الصغيرة .
وغفوت لثوان معدودات ...

واستيقظت ، فرأيت على الشاشة الصغيرة ، سيدة أخرى وامامها رجل بجلباب ، ويمكن لو حبينا نستفتي عن مصاريف الطبيب والعلاج بالكيماويات الضارة وكده ، ويمكن لو حبينا حد يساعدا على هذه العملية ، وزى ماتم عازفون احنا بنقدم لكم احداث ما في العالم وكده ، نتوجه من خلال

هذا البرنامج للمعلم حلالة العطار ليقوم بالإجابة على هذه التساؤلات بنظرة مستقبلية

- لوجبنا يا معلم نتكلم عن العلاج الاكيد للكحة وكثرة النفس والحمى نقول إيه؟

* شوفي يا ستي : تأخذ بردقوش ، ونحط عليه عين العنبريت وشوية حلف بر ونغليهم ونشرب متقوعهم .

طبيب مش يمكن نحط عليه شوية حلجان؟

* يمكن طبعا .

- وشوية حنظل؟

* طبعا .

- ومفعوله أكيد؟

* أكيد طبعا .

وخطر بهالى خاطر مزعج : كم طفل مصاب بالتهاب رئوي مستعرض حياته للخطر بعد هذا البرنامج العلمي الشيق «طبعا» .

وغفوت قليلا على هذا الحاضر المزيج . واستيقظت ورأيت مذبحا آخر ذو جبهة ضيقة ، كشيء الحركة والنشاط والكلام ،

يحدث آخر يسأله عن نوع مختلف من أنواع العلاج .

- وهل ينفع هذا العلاج؟

* أكيد بأذن الله

- في جميع الأمراض؟

* بالطبع هناك قلة من الأمراض التي تحتاج إلى جراحة وما إلى ذلك من تلك الأشياء التي تدرس في مدارس الطب .

- وكيف يمكن التمييز؟

* في أمراض النوع الأول يستطيع الجبير أن يشم في غرفة المريض رائحة روث الجان ...

وفت يوما عميقا ... بكاد يشبه الاغصاء . ورأيت فيما يرى النائم منى ضحفا عليه

لوحة كبيرة والمقر الدائم للجان العلمية

اد ... هذا هو عقل مصر ... هذا هو المكان الذي يحدد هذه التوعية من رجال المستقبل ، هذا البشر ، الجدير بلقب «استاذ» ... ورأيت باقطة كبيرة «قطاع الطب» ، ودخلت ورأيت قاعات عديدة «علم التشريح» ، «علم وظائف الاعضاء» ، «ثم» «علم العقاقير» ... ووليت الباب بهدوء واحترام يليق بهيبة المكان ، قاعة ضخمة واسعة بسقف مرتفع مائدة مستديرة يجلس حولها الاساتذة العظام : هيد الراهاب اليرلسي عصام جلال ، صلاح هيد العراب ، زهني عطسي ، جيدر هاليو ويجلس حولهم ابنائهم ، وعلى وجوه الجميع علامات اليأس ، بالفرفة أكرام من القراطيس المليئة بالأعشاب التي تقدم بها الباحثون للترقية لدرجة استاذ ، وفي أيدي الاساتذة العظام اوراق صفراء . هي الأبحاث المقدمة للترقية : «سرعة امتصاص الحلف بر من الجوف وإفرازه في البول» - «العسل الابيض في علاج ارماد العين» - «تفاعل عين العنبريت إذا استعمل في نفس الوقت مع الخنطجان» - «علاقة مستوى الدم بالفاعية في استعمال الخنطل لتقوية الكبد» ...

اغلقت باب القاعة في هدوء وعدلت للتنقل بين القاعات واللجنة الدائمة للمل التحاليل الطبية» ووليت الى الداخل في هدوء واحترام شديد ، في الصدر يجلس الاساتذة عبد الفتاح فهمي ، أحمد عبد الحفيظ سليمان ، ناصح أمين ، وحولهم يجلس ابنائهم وعلى وجوههم وجوه وألم وفي ايديهم اوراق صفراء . أخرى : «دراسة عن تمييز أنواع الروث في غرف المرضى بالفحص الميكروسكوبي» - استعمال الكروما لتجفاف في تحديد أنواع الروث» هل ينتج عن استعمال بعض أنواع الاعشاب روائح تشابه رائحة روث الجان؟ - «أثر الطفيليات على رائحة روث الجان»

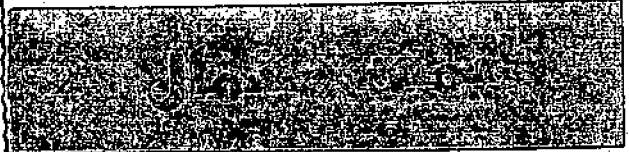
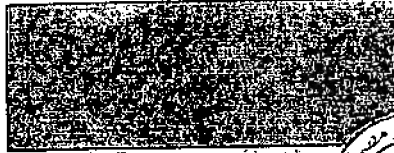
وخرجت مكشبا ، واثنا خروجي لاحظت تشنقات خطيرة في المبنى .

ولكنني ابني : بابا - بتشخر شخير مزعج .

وشكرته لإفانقتي من الكابوس . قرأت لحكيم مصري ، نسيت اسمه ، أن ظاهرة الإرهاب المعاصر ناتجة عن اختلال التوازن بين كفاءة جهاز التلفزيون في انتاج الأرهابين ومقدرة جهاز الأمن على التخلص منهم .

الرحمة .. الرحمة ... أما لهذا الإظلام من نهاية؟

اليسار/ العدد السابع والأربعون / يناير ١٩٩٤ (٧٧)



ظالمون..

ولا شمع

الحق أنه لا يوجد ظلم في العالم لا يوجد مظلوم في العالم يوجد فقط ظالم ولائس غير ذلك. الظالمون دائما في الصورة، تحت الاضواء، ومانحن الا خلفية باهتة تتوارى في غياب الظلمات كأن ضوء الشمس لم يخلق إلا لهم أما الظلام فهو قدرنا المحترم الذي خلق لنا وخلقنا له. لكنه خطأنا من البداية وحتى النهاية، فنحن الذين نصنعهم، نحن الذين نضع السوط في أيديهم ليظهرنا ظهورنا به، نضع الخنجر في أيديهم ليظمنوا به أكبادنا.

نظفي.. كل التنازلات ليسود الظلام وتنتشر التفاريت واخفافيش لتستص دما منا وتبقى لنا الدموع لانها كل ما تركوه لنا فهم لحسن حظنا اولسونه لا يستحسنون طعم الدموع

الى متى سنظل لا تطرب إلا للحسان الجنائزية ؟ ونغضى حياتنا نرقص فوق شقرات الورس ونستعذب دما منا التازقه وقتل نفوسنا يقينا أنه لانائدة لتلك الدماء سوى انها مداد نكتب به مراثياتنا على الجدران الكالحة.

نحن الذين نضعهم وننفخ فيهم من ارواحنا ونروي عنهم الاساطير ثم نصدقها. ورويدا رويدا يكبرون ويستأسدون وتقاجأ وقد أصبحوا فراعين وطواغيت. ثم ننسا لما كيف أصبحوا هكذا ؟

بيدنا أن نكون أحرارا وبيدنا أن نكون أرقاء.. بيدنا أن نبقى دائما راكعين مع الراكعين لمن لا يمكن لانفسهم تفعا وساجدين مع الساجدين لمن لا يمكن لنا ضرا ، وبيدنا أن

السياحة .. بهم الارهاب والشرطة

معترضا. مجادلا الضابط الشاب شارحاً حاله خطأ تلك الممارسة الهيجية ، والتي تضر أول ما تضر مصلحة الوطن في وقت تتوسل فيه الى السائحين ليزوروا مصر الآمنة، محاولين إزالة الآثار المدمرة لارهاب القوى الظلامية من الجماعات المتطرفة. وعيشا حاولت إقناعه بالكف عن هذا الأسلوب المهين لنا أولا كبطل متحضر، وللشائع ثانيا لما يقع عليه من عنف وتعمدي، وللشرطة المصرية أخيرا كسقطه لا تغفر. ولكنه أجاب بأنها أوامر عليا عليه تنفيذها فوراً.

وأيا كانت تلك الأوامر العليا التي لم أفهم ولم يفهم لها الشائع سبباً، فشاره يدعي ضابط الشرطة أنه إجراء أمني لمنع التجمهر في الشارع، ثم يعود مدعياً أنه هذه التجارة على هذا النحو تضر بالاقتصاد القومي.. وأبان كان صادقاً أو كاذباً فيما ادعى فذلك لا يبرر هذا الأسلوب المهين للسائحين.

وألبيس غريباً أن تكون ممارسات الشرطة وجماعات الارهاب تؤذيان الى نفس النتيجة السلبية تجاه السياحة في بلدنا الأمن!

باسم القاضي

الجمهور. وهذا شيء معتاد منذ شهور، وخاصة عند قدوم كل فرج.. ولكن ما حدث في هذا اليوم كان شاذاً وغريباً.. فجأة ظهر عدد من جنود الشرطة، ومخبر في جلباب يحمل عصا يلوح بها مهددا بضرب سائحة شابهة بينما يجروها بعنف من ذراعها، ويأق الجنود يفعلون نفس الشيء مع الآخرين بعد أن استحوذ كل منهم في يده على حقيبة السائح أو السائحة، وكان هناك ضابط شرطة شاب يقود هذه الحملة الهوجاء ضد السائحين.

لم تصدق عيناى ما أرى، واستفسرتني الموقف فتدخلت

مدوح البلتاجي



قتل السياحة في بلدنا موردا هاما ورئيسيا للدخل القومي، أو كنا نأمل في ذلك.. حتى قامت القوى الظلامية للجماعات الإسلامية المتطرفة بممارساتها الارهابية ضد السياح، مما أدى الى إحباط شديد في قطاع السياحة هبط بها الى الحد الأدنى. ولم يبق لنا الا نشاط سياحي محدود يتمثل بعضه في الأقراج السياحية لدول شرق أوروبا وروسيا من الفئات الشعبية غير الموسرة. ولكننا بهذه الأقراج نغمر بعض غرف فنادقنا الحالية.

ومع أن هذه الأقراج باستمرار تدفقها تنع الكارثة الحقيقية لإنفاس قطاع السياحة في مصر، وتعتبر هي الحد الأدنى لإبقاء قطاع اقتصادي هام على قيد الحياة.. - الا أن المدهش ما رأيته عيناى في هذا اليوم من ممارسة هيجية للشرطة ضد هؤلاء السياح.. واليكم هذه الواقعة:

أمام فندق كبير يشارع أحمد عزابي وفي الجزيرة الخضراء وسط الشارع ينتشر بعض أفراد الفرع السياحي- الذي يقطن الفندق- لبيع بعض منتجات بلاده (روسيا) بأسعار زهيدة لراغبى الشراء من

فنع الشراب عن جباها وتهيله عليهم وتذنتهم تحتة. فهؤلاء مها علت هاماتهم ومهما استلأت أجسادهم، وانتفعت أوداجهم وانتفعت أشداقهم نهم جسياء، وعاديد يكتكك أن تطيرهم بزفرة ألم حبسته في حنايا صدرك، يكتكك أن تحرقهم بنظرة يتطاير منها الشرير. صدقنى سجد بصقة فحور هؤلاء.

عصو معى الدين
- أكاديمية السادات -
للعلم الادارية -
القاهرة.

الفزالي والأرهاب

لا يشرك الشيخ الفزالي فرصة لمهاجمة رجال التنوير إلا ونعلما. لجرد أنهم أخذوا على عاتقهم اخراج الأمة من الهذيان إلى مشارف العلم والتحضر والمدنية، وحاربوا قينا الجهل والمحمول بلاءة العقل، ويدفعونا لتحسس شخصيتنا والمخرج من الظلمات التي نعيشها، وكل هذا على حد علمي لا يروق للشيخ الفزالي. وهو يعنى لمن يريدون سد منافذ الثقافة على الأمة والانغلاق والجمود ونشر التعصب هؤلاء الذين يقتلون ويريقون الدماهم قلة، فما بالكم لو سيطروا على الحكم؟ فالشيخ الفزالي أباح لهم بقتاره قتل د. فرج فودة لجرد أنه شرع في التنازل عن جذرى دولتهم.

الشيخ الفزالي



في كلمة للشيخ يركز التوثيق والدراسات والتربية الاسلامية يقول: «أن العقلانية والعلمانية في العصر الحديث هما ازععتان واردتان من أوروبا أساسهما تحية الدين جانباً، وأن تحكيم العقل الانساني في كل شئ غير ملازم بالوحي الالهي ولا شرائع السماء. والعلمانيون العرب يرفضون الاسلام وحده ويتلون منه، وجهودهم تتلاقى مع جهود أعداء الاسلام في العالم». وهكذا... وطوال حديث الشيخ الفزالي يخلط الرجل عن عمد لفرض في نفس ابن يعقوب، بين رفض العلمانيين والعقلانيين للدولة الاسلامية، وموقفهم من الدين، باعتبارهم يرفعون شعار «الدين لله والوطن للجميع» وهو شعار الثورة المصرية ضد الاحتلال والاستعمار.

لقد أخذ التنويريون العرب على عاتقهم إصلاح المجتمع لا اصلاح الدين، بعدما روعتهم الآثار الهدامة التي ترتبت على الانتعاش من تخلف وزخرفة واضمحلال. وصحيح أن الدين واجههم لكنهم لم يبتذلوا في نصرته، بل اجتهدوا في اخراج ما بها من دلالات تدفع لإصلاح المجتمع. هذا الدور لا يعجب الشيخ فزاح يلتم كل من يسمى للتطور والتقدم عسى أن يتبعه مختلر العقل والمنطق فيطلقون مدافعهم الرشاشة بعد أن أنشاهم. أتذكر هنا أبيات للشاعر معروف الرصافي: إذا سلكت إلى الإصلاح سلكه

فأنت في رأيهم بالكفر منهم وأن تصادمت بالفسادات تنكها
فأنت في زعمهم بالدين تعظم
«وإذا أتيت ببهان فأعجزهم لم يحسنوا الرد بل من أعجزهم شتموا»
فهذه محمد أحمد -
السيدة زينب



مصطفى مصر

الأرهاب ونظام الحكم

الأرهاب إقرار طبيعي لتوعية معينة من نظم الحكم، تنسج بأن خطابها الديني للناس فلاحى ورجعى، بعكس أنظمة أخرى خطابها الديني تنويرى. والخطاب التنويرى من أبرز مثليه مثلاً في تاريخنا الحديث عبد الرحمن الكواكبي الداعية الاسلامى الذى نشأ في مرحلة الاستقلال الوطنى وبداية الصعود البرجوازي العربى - كمتقدمة له - فكان خطابه من واقع زمانه تنويرياً تحريضياً داعياً للتغيير محارباً للاتعاطات، فيقول مثلاً:

«وأن المستبد لا يخاف العلوم الدينية المتعلقة بالمعاد والايمان والغيبية لأنها لا ترفع غباوة ولا تزيل غشاوة فإذا نبغ أحد في هذا الأمر (المستبد) - مصطفى محمود - يستنار المستبدون في استخدامهم في تأييد أمرهم ويسدون أقراهم بفشات من مائدة الاستبداد. ولكن ترتعد فرائص المستبد من علوم الحياة مثل الحكمة النظرية والفلسفة العقلية. السياسية المدنية والتاريخ المفصل وغيرها من العلوم الموزقة للغيوم المنسقة للشموس، المحرقة للزؤوس».

وعلى النقيض تماماً يأتي خطاب النظم الأخرى ومن رموزه مثلاً د. مصطفى محمود الذى تستخدمه السلطة في تبرير أفعالها دائماً، ويرجع كل شئ الى مسائل ايمانية بحثة ونسب

الانسان نفسه فلا يجوز أن يتحدث عن الجوع والحرية والسكن ولا يمكن له أن يمس الحاجات المادية للانسان، فكل الأمور عنده ترجع للايمان والاتحاد. وهذا الخطاب الاطلائى والرجعى الذى يتعد بالانسان عن مواجهة واقعه مباشرة ويغيب عقله يتفق مع واقع الحال الآن، واقع انهيار البرجوازيات العربية وتحولها الى التسمية والطفيلية. والسلطة المهزومة تبنى أيديولوجيتها على أساسين: القمع والتضليل. وتنسج دينها وتروج له في أجهزةهما وتخلق له الكاتب والفقيه، وتزيف وعى الجماهير التى ترتبك فلا تدري شيب جراحها... مما يوجب على المثقفين الثوريين مواصلة كشف هذه الأسود ولا يكفروا عن توعية الجمهور بها.

مصطفى النجار
دمكة - دمشق

تسطيح الاسلام ومكاشفة الذات

اتجه الشباب إلى المظاهر السطحية للدين كما للجلباب واللحية والفرق في الصلاة لا يقترب من الله بأى نسبة. وهذا السلوك رد فعل للاحباط المستمر لعدم وجود عمل وعدم امكان تحقيق التطلعات الأساسية للفر، وانعدام التفكير الدينى الملائم للعصر. ولهذا يتجه المصيطون الى تكفير المجتمع والتمسك بالمعادات الداخلية على المجتمع (من باكستان وبنجلاديش وأمثالهما) والتمسك باجتهاذات العصور الفائرة فخرجوا عن سياق التاريخ بروم أنهم سيبثون حضارة الاسلام دون مسايمة

التقدم الذي طرأ على البشرية في القرن العشرين. رنسا أن المنطقي الا نبحث عن احياء التراث بل فضله والاجتهاد للمجديد الذي طرأ علينا دون التسخلى عن الوازع الروحي والدينى للمجتمع، والملاحظ أن هناك عقدة اضطهاد يثمر بها غالبية المسلمين، فيدعون أن الدول الغربية تخاف اسلامهم المظهرى، وهم على ما هم عليه من الجهل حتى بما يدعون من الدين، ومن الفسق الروحي والمادى مما يشير السخرية- فلم يخافهم من هم على هذا المستوى من العلم والسيطرة على موارد العالم، بل أنه حتى خيرات وعلم العالم الثالث تصدر اليهم ليستفيدوا هم بها، ويزيدون إحكام قبضتهم علينا. ماذا يخيف الغرب من اسلام لا يريد متبعوه، الا التجمد، فلام يجتهدون فكريا وعلميا ولا يعملون جديا، بل ويحاربون كل اجتهاد. ولا هم يسلمون بروح الاسلام التى تدعو الى تبنى العلم فى أى مكان، وضد الروح الاستهلاكية التى يفرقون فيها تقليدا لمسار الغرب دون أن نجد أحدا منهم يعترض على ذلك

كيماثية- منى
عنتر- المنيل

العلمانية.. هى الصدق

الدين كالضمير، يستحيل أن ينبع من أى سلطة خارج الانسان، ولا يجوز اجبار الفرد عليه بواسطة سلطة الدولة أو ارباب الرشاشات، هذا ما تقول به العلمانية، التى تدعو لعدم ممارسة نظام الحكم أى سلطة دينية، وفصل الدين عن الدولة. والفاء- محاكم التفتيش والتكفير. والحقيقة انه لو تم

اجبار الناس على الصلاة مثلا، فلن يفعلوا ذلك بصدق، وإذا تحت أرباب الرشاشات أو سلطة العرف، لاعتان ايمان صادق، وبالتالي لن يؤدي صلاة صادقة فعلا- ولن يقولون نحن مجتمع مؤمن أقول لهم أن الايمان غير ملزم الا لصاحبه، وليس هناك ايمان جماعى عام ومشاع، وإذا وجد فهو فى الغالب نطاق أو عادة وعرف. لا ايمان حقيقي. فالإيمان كما قلنا ضميرى وفردى. حين عهد المجهد

هندي
منشبة الهكرى-
القاهرة.

زى المرأة.. والبيئة والمصالح

تغطي قضية المرأة بأشد أنواع الاهتمام عند أنصار الاسلام السياسى، فيتم تصويرها عندهم على أنها سبب اشغال الفتن والفرائز، وانها متاع للرجل ويجب حجبها عن الأعين، وعموما يحاول هؤلاء اعطاء الجنس دورا أكبر من حجمه الطبيعي. ويرون أنه سبب البلاء والفساد، وحقيقة الأمر، كما يشب علماء النفس أن هذه النزعة التطهيرية الشديدة هى الرجعة الآخر للاحاساس الشديد بالتدننى. وأنه لا تارق حقيقى بين المرأة التى تكشف عن جزء كبير من جسدها دون مبرر، وتلك التى تغطي أكبر جزء من جسدها دون مبرر، فهذه وتلك شخصيات هوسية تلفت الأنظار وتحطين جسدهن أكبر قدر من الاهتمام.

وإذا كان البعض يتخذون من انتشار الحجاب والنقاب بين النساء مبررا للقول بصحة اسلامية مزعومة، فالحقيقة انهم لا يدركون أنه لاعلاقة بين الزى والدين أو الأخلاق، فوظيفة

الملابس الأساسية هى حماية الجسد من الحر والبرد والرياح، وهى تتأثر بعد ذلك بالبيئة والثقافة والعرف الاجتماعى، وما يصلح ارتداؤه فى زمن وبيئة معينين لا يصلح بالضرورة فى زمن آخر وبيئة أخرى، فمكان المنطقة الباردة مثلا تختلف أزيائهم وملابسهم عن سكان المناطق الحارة. والزى الملائم للبدو يختلف الملائم للحضر. والحجاب والنقاب زى للمرأة البدوية التى تحمى رأسها من حرارة الشمس بالحجاب، وتحمى فمها وأنفها من الأتربة والرياح بالنقاب. وعندما ظهر الاسلام لم يغير هذا الزى، ولا علاقة لذلك بأثارة الفتن والفرائز، فلا يعقل أن يكون منحار امرأة مثلا سببا لأثارة الفتن والفريضة عند الرجل. بل يذهب البعض الى أن الحجاب كان ضرورة اقتصادية فى مجتمع شبه الجزيرة العربية العبودى لتمييز الجوارى عن الحرث، فالجارية لابد أن تكشف عن وجهها حتى يمكن بيعها، أما الحرة فيجب أن تغطي وجهها حتى لا تختلط الأمر فيتصور البعض أنها جارية. ولهذا نزلت الآية الكرية «يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن جلابيبهن ذلك أدنى أن يعفرن فلا يؤذين، وكان الله غفورا رحيما». وكان عمر بن الخطاب يمنع الجوارى بالقوة من ارتداء الحجاب والنقاب بالحرث. ولأن الخطاب هنا كان مرجعا الى جميع المؤمنات فإن ارتداء الحجاب إذن ليس واجبا دينيا. وليس معنى ذلك أننا ندعو الى السفور وارتداء الملابس الخفيفة، ولكن القصد أن رداء المرأة عند ظهور الاسلام كان متناسبا لطروف المجتمع البيئية الاقتصادية فى ذلك الوقت. والآن قد تغيرت الظروف مما بعد معه تغير الأزياء والملابس أمرا مرتبطا باختلاف الزمان والمكان

لا يدخل فى مجال الواجبات الدينية. والفهم الصحيح لروح الشريعة يقتضى أن ترتدى المرأة زيا وقبرا محتشما وصحيا يتناسب مع أعرافنا وخصوصا أن المرأة تخرج للعمل فلا بد أن تكشف عن وجهها حتى يمكن التعرف على شخصيتها.

أشرف دهشان
المحامى
الإسماعيلية

نشده على أياديكم

تحية فلسطينية الانتصا..
عربية الجذور، أطيرها لكم من خلف أسرار المعتقل حيث الاصرار على التحدى والنضال من أجل الحرية والاستقلال، من أجل مجتمع وحياة انسانية حتما سنصنعها ذات يوم.. وبعد..

انه شئ يبعث على التفاؤل أن هناك أصوات مازالت تهتف مصر عربية، وتخط الكلمات العربية التقدمية الرافضة للتبعية والاستسلام وتتطلق من أرض مصر المطاء رغم كل محاولات انتزاع مصر من قلب الصراع الوطنى والقومى، فكلماتكم استطاعت أن تخرق أسوار الاعتقال وتصل لنا. ولكن للأسف لم تتواصل حيث صمودية توفرها فى الأسواق باستمرار نتيجة الظروف التى يعيشها الوطن المعتقل، مما دفعنى للكتابة اليكم مباشرة وطلب توقيرها لنا باستمرار- إذا أمكن- لتشير ظلام زناقتنا.. أشد على أياديكم بمرارة.

ولى أبو دحو-
الحكم ٢٥ سنة

سجن هشارون
رغم ضالة الكلمات أسام بطولاتكم وتضحياتكم، فانتى لا أملك الا اهداء بعض أبيات الشاعر المصرى الراحل نجيب سرور..



محمد البرازي

عليه العريض ومنه العريض، ذي آخر عمايلك فينا. ضيعت مستقبل ولادي. أدى إلى خدته من جرايد المعارضة. الله ينعل... واللى... واللى... هكذا أردفت زوجتي وجسمت الأولاد في شبه مظاهرة إلى منزل والدعاه.

- جلست في هدوء أدخن سيجارة، واستجمعت فلول إنسان محطم متخطيا مسائل الإزهاق وصنع في منصر وانحصصة مردجة فوق صربية ترددية في ارتفاع الأسعار، والتصحر في جيب السواد الأعظم من الشعب، وأمراض سوء التغذية والتحكم اللاإرادي في القرار السياسي، والتسمع أمريكي، والكوسة فرنسي، والضميمة ليجيا والشهيد عراقى والمغفل... والمنحوس صومالي، وسيفونية «لو كبرى سبتى» والمجنى عليه عربى وراسم اليانكى. عفوا سادتي فانيها شيخوخة مبكرة فلقد بلغت الحلقة الرابعة ولشدة إيائى بأنه لا يقل الحديد إلا الحديد فلانى أعلن، تأييدي لحسنى مبارك فترة ثالثة ورابعة وخامسة حتى آخر العمر رئيسا يملك ولا يحكم... عاطف شعلان رئيسا لجمعية دفن الموتى، الرزاز قائدا لطايفة جباية الأموال المقررة وغير المقررة، حسب الله للتشجير ولك الله يامصر!!

محمد حجازي -
الحلقة الكبرى

بعد الانفتاح الساداتى ثم المحصصة التى يدعمون بها الرأسمالية التابعة، فارتفاع الأسعار لم يترك شيئا حتى سعر المياه، وأصبحت قيمة الموظف والفلاح والفاعل هي قيمة الجنية المصرى منهارة لا تباوى شيئا في آليات السوق، وانعدمت الخدمات الصحية، حتى السريحة (الحقنة البلاستيك) تشتري والتقسيم بمقابل نقدي وليس مجانا، وانتشرت ظاهرة المدارس الخاصة وتراجعت مجانية التعليم ليتم محاصرة الفقراء، ومحاربة تعليمهم، ولم يعد المدرس مثلا أعلى، بل أصبح لاعب الكرة أو الممثل أو الذى يرتفع دون سلم. وبدأ تغيير التشريعات بأغري تزييد الأثرياء ثراء والفقراء فقرًا، قانون الزراعة- قانون المساكن، وغيرها لتزيد عوامل عدم الاستقرار، والبطالة التى أهدرت طاقات الشباب ودفعتهم للهرب إلى الخليج ليعودوا بالفكر الإرهابى والمتخلف، وتضييع الوطنية والانتماء، وتقييد الإبداع وحرية البحث في الجامعات، وبيع منجزات وممتلكات الشعب المصرى- كالقطاع العام- رغما عنه، والاتجاه لتحويلنا إلى مستهلكين على مثال حضارة النفط.

عبد الله الخطيب

تجارب خريف

* سألتنى صغيرتى: ماهى أسباب سوء حالتنا الاقتصادية؟ - عجزت عن الرد برفقة... ثم أجبت: والله يارب يابنى المسألة دى فيها اجتهدات، لكن فى أي مادة مقرر هذا السؤال؟

* فى مادة الدراسات الاجتماعية - وماذا كان ردك؟ * سوء أحوالنا السياسية.

هلهة الوفاق

يصعب على أي إنسان مصرى رسم معالم الوفاق الوطنى الذى تحرطه عشرات الأسئلة منها مثلا: هل الديمقراطية أمال وعود؟ وهل التعددية الحزبية وهى تقترب من العشرين عاما تحظى بالأمان وتقترب من القاعدة الجماهيرية بسهولة؟ وهل تمام المؤتمرات الحزبية فى الوطن؟ أم فى صالات مغلقة؟ وهل تقدم الحكومة إمكانياتنا لأحبائها فقط، كما فى قضية سمير رجب وانتخابات نادى الشمس؟ وهل يقدم الإعلام المصرى للجماهير آراء وأفكار بعض الأحزاب؟ وفى أحزاب التمس كالفرد والعمل والتجمع والتأخرى صفوة من العلماء والفكرين، هل يختصمون للأضواء مثلا فى ندوات المعجزة التليفزيونية أحمد سمير؟ وهل الأزدهار عائد لمصر؟ ألا ينتاب الشعور بالإحباط والحزن من المستقبل القريب والبعيد الطبقات الكادحة؟ وماذا تحقق فى مشروع الألف يوم؟ وهل فئات مجلسي الشعب والشورى يعبرون عن فئات المجتمع بفعالياته واتجاهاته المتنوعة؟ وهل أبواب المستقلين مفتوحة للجماهير؟ وهل فكر وزير ما فى إرساء قسواءد زيارات للمحافظات وليست زيارات الغذاء والاحتفال والعودة... لمشاهدة واقع الجماهير؟

يحيى السيد
النجار - دمياط

هذه هي الرأسمالية

بعد الارتقاء فى أحضان أمريكا، انهارت كل مقومات الاستقرار واحدة بعد أخرى، وهامى صورة المجتمع المصرى

يحيى ويملك مسرد وراسود وانا لاماره ولاعصفور فى ابدى عود قزال وجسود وصحت انا فى الشقى مثل ونعد بان تخشى اليسار كل الأسرار لتروك لكم فى ظلمات السجن شعبة.. ونشد على أباديكم.. المحرر

مقاطعة شعبية للسبائية

أترجعه بالنداء الى كل اليسار المصرى للتكتل وتجميع اللوى الصهيونى المتفعل فى مصر، وإيقاك نشاطه أو تحجيمه، وهذه أضغف الايمان، فالصهيانية يدرسون مشروع خط أنابيب عسقلان- رفح كبديل للنفط، وسنجد أنه نفذ بأمرال عربية، وهام يريدون الحصول على ٦٠٪ من البترول المصرى. ويجب على جرائد أحزاب اليسار، التجمع والتأخرى، أن تنشر بشكل دورى كشفا بأسماء الشركات والشخصيات المتعاملة مع الصهيانية لتحجيمهم، فلن يجعلنا اعلان مبادئ مشترك فيه نسلم أنفسنا للقرودة والخنازير. لقد دفعونا لهذا الاتفاق ليستمرلى بعض الفلسطينيين تسع الانتفاضة بحجة الحفاظ على الأمن. ولكننا نحن عمال هذا الوطن، لن نرغمنا لقمة العيش على العمل فى أى شركة تتعامل مع الصهيانية، ولن نتعامل مع أى فرد يصانح صهيونيا تحت أى سبب. وأسأل المفكرين القوميين: هل تمكن التيهار السياسى المتأسلم من جذبكم إلى أرضيته وجعلكم تركنون قوميتكم وأهذافكم جانا؟

غريب الشيخ -
الاسكندرية - الدخلية

زواج .. على ورق طلاق

د. مصطفى خيماني

والعناصر الأخرى من ناحية وبينها جميعاً وبين الحزب الشيوعي السوري من ناحية أخرى على النفوذ بين الجماهير .. بينما كانت الأحزاب والقوى التقليدية في المجتمع السوري - تساندها قوى عربية ودولية - تعتبر الجميع شيوعيين وتحذر من الانقلاب في أوضاع المنطقة إذا أصبحت سوريا دولة موالية للشيوعية ..

وما لبث الصراع العربي / العربي، بين القاهرة والرباط من جانب، وبينها وبين بغداد من الجانب الآخر، أن أضاف مزيداً من التعقيد إلى أوضاع سوريا الداخلية، فاندفع الجميع إلى اتِّمام الوحدة من موقف دفاعي يختلط فيه الذاتي بالموضوعي والمؤقت بالدائم والداخلي بالخارجي والاقليمي بالدولي: أراد زعماء الكتل العسكرية في الجيش السوري أن يستريحوا من الإقامة المتواصلة في وحداتهم، ومن حالة الاستنفار المعلنة بشكل دائم، وتصور كل منهم أن دولة الوحدة سوف تقوم نيابة عنه بتصفية خصومه، وتصور حزب البعث - آنذاك - أن عبد الناصر سوف يقوم بتصفية منافسيه من الشيوعيين والقوميين الآخرين فيصبح البعث هو الحزب الوحيد في دولة الوحدة، باعتبار أن عبد الناصر زعيم بلا حزب، والبعث حزب بلا زعيم، وتصور عبد الناصر أن الوحدة سوف تحسم الصراع على زعامة المنطقة لصالحه ..

والغريب أن الجميع كانوا يعتقدون بأن ظروف التجزئة قد تركت آثاراً تتطلب حلاً منظماً للتغلب على نتائجها السلبية، وكانوا يتفقون على أن البدء بالوحدة الفيدرالية هو الاختيار الأسلم لمواجهة واقع التجزئة وأن الانتقال بعد ذلك إلى الوحدة الاندماجية، سوف يحمي الوحدة من أية قلاقل قد تتعرض لها إذا تم القفز فجأة من التجزئة إلى الاندماج ! لكن استخدام التناقضات والتنافس، أدت إلى تراجع الموضوعي والدائم، أمام الذاتي والمؤقت، فأصبحت الدعوة إلى الفيدرالية مبرراً للتشكك في أهداف القتاتلين بها، وأصبح القفز إلى الوحدة الاندماجية موضوعاً للمزاينة بين الجميع، وبعد ٤٢ شهراً اكتشف الجميع أنهم انساقوا إلى فخ متقن لحديعة النفس، وأنهم قد كتبوا وثيقة زواج على ورق طلاق، ووقعوا اتفاقية وحدة على ورق انفصال، لأنهم غلبوا الذاتي والمؤقت على الموضوعي والدائم في تحديد خطوات بناء الوحدة، وقفزوا على الواقع فاستحققوا كل ما حاق بهم بعد ذلك: حرست القوى المدنية والعسكرية السورية عبد الناصر على تصفية الشيوعيين لكي يخلو لهم وجه أبيهم، ثم حرسته البعثيون وحقنوا سمه على تصفية بقية القوى القومية، ثم حاولوا أن يشاركوه الحكم، فرفض وصفاهم من الجيش والدولة، وبدأ الحديث يتصاعد عن أن الوحدة ليست مبرراً لالغاء الآخرين وعن أن هناك قارفاً بين الوحدة وبين الضم والاحتاق، وبينها وبين تسلط الكبير على الصغير والاصرار على التعامل مع الأجرام لا الشركاء ..

وذلك بعض ما يقال الآن بعد ٤٣ شهراً من الوحدة اليمنية !

لم أفتأ بالتحالف المحتدم الآن - داخل اليمن - بين حزب المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، وبين الرئيس علي عبد الله صالح ونائب الرئيس علي سالم البيض وبين الشطر الشمالي والشطر الجنوبي، لقد كنت أتوقعه عندما أعلنت الوحدة الاندماجية بين شطري اليمن في مايو ١٩٩٠، لكن ذلك لا يعني أنني كنت أفتأه، ولا يعني أنني سوف أشعر بتعاسة بالغة إذا صبح غداً ما توقفت أول أمس.

ولعلها كانت مجرد مصادفة أنني كنت - حين إعلان الوحدة اليمنية قبل ٢٤ شهراً - غارقاً لأذني في إعادة قراءة كل ما كتب عن الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ - ١٩٦١) من شهادات ووثائق، وفي استرجاع كل ما أحاط بها من حماس وكل ما غلغلا من أحلام، ثم ما إعترضها من عقبات وما التقي في طريقها من شركاء، وما حقته لنفسها من فخاخ، إلى أن قادتها وفرة الحلم إلى خيبة الأمل فوق الانفصال بين الاقليم الشمالي والاقليم الجنوبي لما كان يعرف بالجمهورية العربية المتحدة بعد ٤٣ شهراً من الوحدة، ليؤيده بنفس الدرجة من الحساس. نفس هؤلاء الذين دفعوا الأمور دفعا للوحدة الاندماجية دون دراسة أو تفهيد، ودون وضع آثار التجزئة في الاعتبار.

وفي نهاية تلك الرحلة عدت وفي أذني صدى عبارة شخص بها الكاتب البريطاني «باتريك سيل» حالة الوحدة المصرية السورية تشخيصاً دقيقاً، قائلاً أنها كانت فخاً متقناً لحديعة النفس. صحيح أن العرب أمة واحدة، وأن الوحدة العربية كانت - آنذاك - حلماً جماهيرياً قديماً خاصة في سوريا كما كانت ضرورة سياسية واقتصادية واستراتيجية في حقبة احتدام الحرب الباردة وبرز حركات التحرر الوطني، ولكن من الصحيح كذلك أن هذه الوحدة لم تكن هدفاً لذاتها وأن الذين سمعوا اليها من الزعماء والقادة والأحزاب والمؤسسات لم يسمعوا اليها لمجرد تحقيق هذه الأهداف البتائية وحدها، بل - أيضاً - لأسباب أخرى تتعلق بتوازن القوى داخل الشطرين اللذين التحدا، بين كتل الجيش السوري وبين الأحزاب السورية، وبين عبد الناصر والشيوعيين، كما تتعلق بتوازن هذه القوى على الصعيد القومي بين زعامة عبد الناصر الصاعدة والزعامات التقليدية في العراق والسعودية وتوازن القوى الدولية على خريطة المنطقة بين القطبين العالميين في ذلك الحين، وهي توازنات كانت معرضة للاختلال في أية لحظة !

ومع أن التيار القومي الساعى للوحدة العربية والمعادي للاحتلال الأجنبية وللنفوذ الأجنبي، كان هو السائد والحاكم في البلدين، إلا أن التناقض بين زعاماته ومؤسساته لم تكن تقل حدة عن تناقضاته مع أعدائه، حتى اضطر قادة الكتل العسكرية في الجيش السوري إلى التزم في وحدتهم حتى لا يستبقطوا يوماً نبأذا بأحدهم قد حسم التوازن الهش لصالحه ونقلهم إلى سجن المؤر، بينما احتدم التنافس بين حزب البعث

(٨٧) اليسار / العدد السابع / ١٩٩٢

صلاح عيسى



• لوحة من روائع الفن الإسلامي •

